الدكتور مازن المبارك
مدرس العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق



العلّة النحوية: نشأتها وتطورها

بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية
ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة

المكتبة الحديثة

الطّبعةُ الأولى

١٣٨٥ - ١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

له الحمد ومنه العون

المقدمة

مازال الناس يفضلون السهل ويتتبعون اليسير حتى أصبح ذلك عندهم عادة لايقدرون على مخالفتها ، وتعودت نفوسهم وعقولهم وأجسامهم حبّ التيسير حتى أصبح ذلك مرضاً تجاوز عندهم حبّ التيسير في الأمور المعاشية ووسائل الحياة المادية إلى مالايجوز التهاون فيه من أمور العقل ومسائل العلم .

ونحن نرى أنه لو لم يكن أمام النفس إلا الحياة الناعمة لوجب أن نوجد لها حياة خشنة نعوّد النفس ركوبها .ولو لم يكن أمام العقل إلا السهولة واليسر لوجب أن نوجد له المشاكل والفرضيات ليتمرس بالصعب ويقوى على العسير.. وما نظن أن القدماء من العلماء كانوا يكثرون على طلابهم من الأمور الفرضية في الفقه واللغة والنحو إلا لهذا الضرب من تمرين الناشئة وتثقيف العقول .

وأما « مرض » التيسير اليوم فقد استشرى وتجاوز كلّ حدّ ، وأصبحنا نرى العلماء يتنادون ويعقدون المؤتمرات لتسهيل الاملاء أو تطوير النحو أو

تيسير العربية ... تماماً كما يتنادى زملاؤهم ويتكاتفون لتطوير وسائل النقل وأدوات الرفاه أو أسلحة الدمار .. هؤلاء يتنافسون في الوصول الى القمر والمريخ ومسابقة الصوت وأولئك يجهدون لحشو حقائق العلم أو قواعد العربية في « حبوب » يبتلعها المتعلم الغضّ بيسر ورفق ليكون بعدها ناطقاً لسناً أو أديباً مبيناً !

وقد مضت على تلك الدعوات والمحاولات سنوات وسنوات ، وهي ماتزال تتجدد بين الحين والحين بأزياء مغرية وأسماء جذابة .. ولقد لفتت نظر الكثيرين .. فكان من العلماء من شارك فيها وأسهم .. وكان منهم من عارض وانتقد ... وكنت واحداً ممن لفتت هذه الدعوات نظرهم ، فعكفت على محاولات « الإصلاح » أو « التيسير » أو « الإحياء » فدرستها وتتبعت ماقيل فيها .. وبدأت بوضع كتاب يجمعها ، ويوازن بينها ، ويكشف عما وراءها ، وينصف أصحابها . على أنه ليس من شأني الآن أن أتكلم على تلك المحاولات ولكني أبادر الى ذكر ما وصلت اليه دراستي لها :

— لا يجوز أن نبدأ بوضع نحو جديد قبل ان نعرف النحو القديم ، والاُسس التي قام عليها ، والعوامل التي تأثر بها .

— إن كل دراسة للنحو تبدأ من قمة الهرم دراسة ناقصة .

— إن كل دراسة تنظر الى النحو والى أبوابه وتصنيفها دون ان تتجاوز ذلك الى : الاُساس الذي قامت عليه تلك الاُبواب ، والى معرفة المحور أو « المفتاح »

الذي صنفت موضوعاته على أساسه ، والى الوقوف على العوامل التي سايرت النحو في نشأته وعاصرته في عهوده الاولى دراسة غير مجدية.

ونحن اليوم في حاجة إلى تاريخ النحو العربي تأريخاً لا يهتم بتتبع المسائل الفرعية وإنما ينصرف إلى الكشف عن الخط العريض أو المنحى الذي سار النحو فيه .

ونحن في حاجة إلى تتبع دقيق للآثار الدخيلة التي خضع النحو لها أو تأثر بها .

ولعل من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم موضوع « العلّة النحوية » .

وقد انصرفت إلى دراسة « العلل النحوية » منذ حققت كتاب « الإيضاح في علل النحو »[1] لأبي القاسم الزّجاجي ، ورأيت أن تاريخ « العلة النحوية » ملازم لتاريخ النحو والتأليف فيه ، وأن تطوّر النحو مرتبط بتطوّرها .. وقد كانت العلة النحوية في تطورها تابعة لعلوم ذات طبيعة غير طبيعية النحو كالفقه والفلسفة والكلام .

وتتابع النحاة وتكاثرت آثارهم، وهم يتنافسون في استنباط العلل وتعليل الأحكام . فكل حكم نحوي يعلّل ، وكل ظاهرة نحوية ، كلية أو جزئية، لا بدّ لها من علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودقائقها ، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرّب

---

١ ـ نشرته مكتبة دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩

ملكاته الذهنية ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استُخزن عقله من قوة البرهان وحُشي من عمق الدلالة »[1]. زد على ذلك أن أولئك النحاة كانوا ذوي اختصاصات مختلفة؛ فكان منهم من غلب عليه الفقه، ومنهم من غلبت عليه النزعة الفلسفية وعلم الكلام ... فكان كل منهم يستعين في « نحوه » وتعليل أحكامه بأساليب العلم الذي غلب عليه.. فكانت علل النحو بعد ذلك مزيجاً من تعليلات بعضها لغوي أو نحوي، وكثير منها لا يمت إلى اللغة ونحوها بأدنى سبب.

وبعد، فهذا بحث يتناول نشأة النحو، ويؤرخ للعلة النحوية، ويكشف عن حركة التعليل في النحو العربي وخط سيرها المتطور، ويكشف عما وراء المؤلفات النحوية من آثار أو عوامل غير لغوية أو نحوية، كما يبيّن جانباً من جوانب التطوّر الذي طرأ على البحث النحوي في تاريخه الطويل.

وقد جعلته في بابين وخاتمة :

الباب الأول : عرض تاريخي لنشأة النحو.

الباب الثاني : تتبع للعلل النحوية في نشأتها وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة.

ولعل هذا البحث يكون الخطوة الأولى في سلسلة أبحاث تفصّل الكلام على تطوّر التأليف النحوي، وتؤرخ للمراحل التي مرت بها المؤلفات النحوية وأساليبها المختلفة.

---

١ - من مقدمة كتاب « الايضاح » للدكتور شوقي ضيف.

الباب الأول

مع النحو العربي في نشأته الأولى (١)

ما أكثر الذين تناولوا البحث في تاريخ النحو وتحدثوا عن نشأته الأولى، وما أكثر الآراء التي ذكرت في هذا المجال، وذلك أنه منذ القرون الأولى والخلاف دائر بين العلماء في هذا الموضوع، والروايات متباينة فيه، فمن قائل إن علي بن أبي طالب هو الذي أرشد أبا الأسود ولقنه مبادىء النحو، ومن زاعم أنه ألقى إليه أصولاً فاحتذى عليها أو نحا نحوها .. ومن قائل إن أبا الأسود هو صاحب الفكرة الأولى، وإن زياد بن أبيه لم يأذن له بتنفيذها بادىء الأمر ثم غيّر رأيه وأمره بالتنفيذ .. ومن منكر لكل ذلك زاعم أن طبيعة العصر، عصر علي وأبي الأسود، طبيعة بدائية لا تهيء لأصحابها أن يؤلفوا ويقسّموا ويضعوا القواعد والأصول ...

١ ـ نشر هذا الباب في أعداد السنتين الرابعة والخامسة من مجلة حضارة الاسلام.

ولست أدعي أن حظي في البحث سيكون خيراً من حظوظهم ، ولكن حسبي إن لم أصل إلى الحقيقة أن أسلك الطريق العلمية المؤدية إليها وأن أتبع منهجاً يقبله العلم وتطمئن إليه النفس .

وسيكون منهجي في هذا البحث قائماً على معالجة الموضوع معالجة مجردة من أية فكرة سابقة ، فأنا لا فرق عندي بين أن يثبت أن واضع النحو الأول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أو أن يكون واضعه أحد تلاميذ أبي الأسود . وهو منهج قائم ثانياً على الرجوع إلى المصادر القديمة واعتماد الثقات من الرواة . وسأرتب رواياتهم بحسب تسلسلها الزمني مشيراً إلى الكتاب وصاحبه وزمنه . وقد رأيت — توفيراً على المُراجع وتسهيلاً على القارىء وجمعاً لمصادر البحث — أن أسرد ما جاء في تلك المراجع حول موضوعنا إلا ما كان مكرراً فسأكتفي بالإشارة إليه . ثم أعرض بعد ذلك نتائج تلك الروايات وأوازن بينها موازنة مناقشة وتمحيص مسجلاً ما ينتهي إليه البحث ويقره .

★ ★ ★

كما عرف العالم جُلَّ العلوم معرفة عملية قبل أن يعرفها معرفة نظرية، كذلك عرف العرب لغتهم منطوقة مُعرَبة قبل أن يعرفوها معرفة نظرٍ ودرس .

وكما نظم الشعراء الأوائل قصائدهم البكر دون معرفة نظرية بما يتصل بالشعر من عروض وعلل وزحافات ، كذلك عاشت العربية على ألسن العرب

ندّية فصيحة دون أن يكون لهم علم بما يتصل بها من نحو وصرف ، فلقد عمرت اللغة تاريخاً طويلاً قبل أن يظهر النحاة وقبل أن يكون هناك نحو وقواعد واصطلاحات . بل ان الأعراب – وهم الذين استقرأ النحاة لغتهم فيما بعد واتخذوا منها مصدراً لقواعدهم – كانوا بعيدين عن معرفة النحو واصطلاحاته حتى بعد وضع النحو وتعريفاته واستقرار ما تواضع عليه النحاة من الاصطلاحات .

إن الأعراب ، وهم أساتذة النحاة ، كانوا يجهلون الاصطلاحات التي يعرفها اليوم صغار الطلاب ؛ روى الجاحظ «عن الربيع بن عبد الرحمن السُّلمي أنه قال : قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذاً لرجل سوء . قال : قلت : أفتجرّ فلسطين ؟ قال : إني إذاً لقويّ[1] ..» فقد فهم الأعرابي المعنى اللغوي للهمز والجرّ دون المعنى الاصطلاحي .

على أننا إذا كنا نستطيع أن نحكم بمعرفة العرب الأوائل للغتهم معرفة عملية قائمة على الفطرة والسليقة ، وأن نحكم أن أجيالهم بعد ذلك فسدت ألسنتهم وشاع اللحن بينهم فدعت الحاجة الى وضع أصول نظرية وقواعد تصون اللسان من الزلل ، فاننا لا نستطيع أن نحدد على وجه الدقة متى وضعت تلك الأصول والقواعد .

يقول الاستاذ أحمد أمين « تاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض ،

١– الخبر في كتاب البيان والتبيين ٢:٢٢٠ .

فانا نرى فجأة كتاباً ضخماً هو كتاب سيبويه . ولا نرى قبله مايصح أن يكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء. وكل ماذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلا [1] » . والحق أننا إذا كنا لانستطيع أن ننكر بعض مايشوب نشأة النحو في تاريخها الأول من الغموض بسبب ضياع حلقات هامة من آثار النحو الاولى وأخبارها ، فاننا لانستطيع أيضاً أن نقرّ بأن النحو ظهر فجأة في كتابٍ ضخم ناضج هو كتاب سيبويه . ولا شك أن (الكتاب) ثمرة جهد سابق وعلمٍ قطع مراحل . . . ولكن لابد لنا في سبيل معرفة النشأة الاولى للنحو العربي من العودة الى أقدم ما روي من أخبار عن الواضع الأول وسبب الوضع، ثم لابد لنا من الموازنة والنقد والتمحيص .

١ ـ رواية ابي الطيب اللغوي

لعل أبا الطيّب ، عبد الواحد بن علي ، اللغوي المتوفى سنة ٣٥١ هـ من أقدم من تناول البحث في وضع النحو ، وذلك في ترجمته لأبي الأسود الدؤلي في كتابه « مراتب النحويين » .

قال أبو الطيب بعد أن تحدث عن ظهور اللحن : « ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي فيما حدثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بن باتويه قال : حدثنا أبو اسحق ابراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم السجستاني ، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحي قال : حدثنا محمد بن يزيد النحوي قال : حدثنا أبو عمر

١ ـ ضحى الاسلام ٢ : ٢٨٥

الجرمي ، عن الخليل ، قالوا : وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي عليه السلام ، لأنه سمع لحناً فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً — وأشار له الى الرفع والنصب والجر — فكان أبو الأسود ضنيناً بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام » [1] .

وقال أبو الطيّب ثانية « أخبرنا محمد بن يحي قال : أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرمي عن الخليل قال : لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن علي عليه السلام حتى قال له زياد : قد فسدت ألسنة الناس ، وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول : « سقطت عصاتي » فدافعه أبو الأسود .

وأخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا ابراهيم بن حميد قال : حدثنا أبو حاتم السجستاني قال : حدثنا محمد بن عباد المهلبي عن أبيه : سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ (ان الله بريء من المشركين ورسولِه) بكسر اللام ، فقال : لاأظن يسعني إلا أن أصنع شيئاً أصلح به نحو هذا ، أو كلام(!) هذا معناه ، فوضع النحو .

قال : وكان أول من رسمه . فوضع منه شيئاً جليلاً ، حتى تعمق النظرُ بعد وطوّلوا الأبواب .

ويقال : بل كان وضَعَه ليتعلّمه بنو زياد ، لأنهم كانوا يلحنون ، فكلّمه زياد في ذلك ، وكان أعلم الناس بكلام العرب ، وزعموا أنه كان يجيب في كل اللغة . . . [2]

---

١ — مراتب النحويين : ٦

٢ — مراتب النحويين : ٨ — ٩

ويستطرد أبو الطيب فيقول : «ومما يدل على صحة هذا ما حدثنا به محمد بن عبد الواحد الزاهد [1] قال : أخبرنا أبو عمرو بن الطوسي عن أبيه عن اللحياني في كتابه (النوادر) قال : حدّثنا الأصمعي قال : كان غلام يطيف بأبي الأسود يتعلم منه النحو ، فقال له يوماً: مافعل أبوك يابني ؟ قال : أخذته حمّى ، فضختته فضخاً ، وطبختته طبخاً ، وفتخته فتخاً ، فتركته فرخاً . قال : فما فعلت امرأة أبيك التي كانت تُشاره وتُجاره وتزاره وتهاره وتماره ؟ قال : خيراً طلقها وتزوج غيرها فحظيت ورضيت وبظيت . قال : ما بظيت يابن أخي ؟ قال : حرف من العربية لم يبلغك . قال: لاخير لك فيما لم يبلغني منها . . [2]

ويتابع أبو الطيِّب حديثه فيقول: «قالوا : فجاء أبو الأسود الى زياد فقال له : ابغني كاتباً يفهم عني ماأقول . فجيء برجل من عبد القيس فلم يرض فهمه ، فأتى بآخر من قريش فقال له : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه ، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف،وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان أتبعت شيئاً من ذلك غُنّةً فاجعل النقطة نقطتين ، ففعل. فهذا نقط أبي الأسود . واختلف الناس إليه يتعلمون العربية، وفرّع لهم ماكان أصّله ، فأخذ ذلك عنه جماعة [3] . » وينقل أبو الطيب عن أبي حاتم أنه تعلم من أبي الأسود ابنه عطاء ، ويحي بن يعمر ـ وكان فصيحاً عالماً بالغريب ـ

---

١ ـ وهو ابو عمر المطرز غلام ثعلب وشيخ ابي الطيب الذي يروى عنه .

٢ ـ انظر القصة وشرح مفرداتها في مراتب النحويين : ٩

٣ ـ مراتب النحويين : ٩ ـ ١٠

وميمون الأقرن ، وعنبسة بن معدان . ويروي عن الخليل أن عنبسة كان أبرع أصحاب أبي الأسود ،ثم رأس الناس بعده ميمون فزاد الشرح . ثم توفي ميمون وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي . وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرّع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عُمل فيه كتاب مما أملاه وكان رئيس الناس وواحدهم [1] .

٢ - رواية الزبيدي

ويقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ في كتابه « طبقات النحويين واللغويين » إن أبا الأسود « هو أول من أسس العربية ، ونهج سبلها ووضع قياسها ؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب ، وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون،فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف ، وحروف النصب والرفع والجرِّ والجزم » . وينقل عن أبي علي القالي عن أبي اسحاق الزجاج عن المبرد أن أبا الأسود أول من وضع العربية ونقط المصاحف . ثم يقول: « وقال أبو العباس ، محمد بن يزيد : سئل أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق الى الوضع في النحو وأرشده إليه فقال : تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله . وفي حديث آخر قال: ألقى إليَّ عليّ أصولاً احتذيت عليها [2] ...

ويعود الزبيدي بعد ذلك ليذكر ما روي عن سبب وضع أبي الأسود

١ - مراتب النحويين : ١٢

٢ - طبقات الزبيدي : ١٣.

للنحو فيقول: « وروي أن الذي أوجب عليه الوضع في النحو أن ابنته قعدت معه في يوم قائظ شديد الحرّ، فأرادت التعجب من شدة الحرّ فقالت: ما أشدُّ الحرِّ؟ فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحن فيه يابنية، جواباً عن كلامها لأنه استفهام، فتحيرت وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يابنية: ما أشدَّ الحرَّ! فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب.

وذكر ابن أبي سعد، عن عمر بن شبة، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، قال: أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء الى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يقيمون به كلامهم؟ قال: لا. فجاء رجل الى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون!! ادعُ لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي كنت نهيتك عنه ان تضع لهم.»(1)
ويذكر الزبيدي رواية أخرى عن ابي سعد، عن علي بن محمد الهاشمي، عن أبيه أنه قال: «كان بدء ما وضع أبو الأسود الدؤلي النحو أنه مرَّ به سعد — وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله، وكان يقود فرسه — فقال: مالك ياسعد؟ ألا تركب؟ فقال: فرسي ضالع. فضحك به من حضره. قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه. فزاد في ذلك

1 — طبقات الزبيدي: ١٤.

الكتاب وجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر فاذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه، فلما كان عيسى بن عمر قال: أرى أن أضع الكتاب على الأكثر، وأسمي الأخرى لغات. فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو ... ويتابع الزبيدي ذكر ماروي عن ابن عمر فيقول ... ويقال: وضع عيسى بن عمر في النحو كتابين. سمّى أحدهما (الجامع) والآخر (المكمل)، فقال الخليل ابن احمد:

بطَل النحو جميعاً كلّـه غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهـذا جامـع فهما للناس شمس وقمر [1].

٣ - رواية ابن النديم:

وأما ابن النديم صاحب الفهرست، والمتوفى في حدود سنة ٤٠٠هـ فقد قال: « زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقال آخرون: رسم النحوَ نصرُ بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي. قرأت بخط أبي عبد الله بن مقلة عن ثعلب أنه قال: روى ابن لهيعـة عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ... [2]

قال أبو جعفر بن رستم الطبري: إنما سمي النحو نحواً لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام وقد ألقى عليه شيئاً من أصول النحو، قال أبو

١ - طبقات الزبيدي: ١٥.
٢ - الفهرست: ٥٩.

الاسود الدؤلي : «واستأذنته أن أصنع (نحو) ماصنع. » فسمّى ذلك نحواً. وقد اختلف الناس في السبب الذي دعا ابا الاسود الى مارسمه من النحو فقال أبو عبيدة : أخذ النحو عن علي بن أبي طالب أبو الاسود ، وكان لا يخرج شيئاً أخذه عن علي كرم الله وجهه الى أحد حتى بعث اليه زياد أن اعمل شيئاً يكون للناس إماماً ويعرف به كتاب الله . فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الاسود قارئاً يقرأ (ان الله بريء من المشركين ورسوله) بالكسر ، فقال : ماظننت أن أمر الناس آل الى هذا ، فرجع إلى زياد فقال : أفعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتباً لقناً يفعل ما أقول.. » ويذكر ابن النديم قصة الكاتب ووضع أبي الأسود لنقط المصحف ، ثم يعقب بذكر قصة سعد الفارسي الذي قال إن فرسي ضالع ...[1] وينتهي من ذلك الى فصل يعقده تحت عنوان (سبب يدل على أن من وضع في النحو كلاماً أبو الأسود الدؤلي) يقول فيه : كان بمدينة الحديثة رجل يقال له محمد بن الحسين ويعرف بابن أبي بعرة ، جمّاعة للكتب ، له خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة، تحتوي على قطعة من الكتب العربية في النحو واللغة والادب والكتب القديمة. فلقيت هذا الرجل دفعات ، فأنس بي وكان نفوراً ضنيناً بما عنده خائفاً من بني حمدان، فأخرج لي قمطراً كبيراً فيه نحو ثلاثمائة رطل جلود.... فيها تعليقات عن العرب ،وقصائد مفردات من أشعارهم ،وشيء من النحو والحكايات والأخبار والاسماء والأنساب وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم ، وذكر أن رجلاً من أهل الكوفة ، ذهب عني اسمه ، كان مستهتراً بجمع الخطوط

---

١ ـ الفهرست : ٥٩ ـ ٦٠ .

القديمة ، وأنه لما حضرته الوفاة خصّه بذلك لصداقة كانت بينهما وإفضال من محمد بن الحسين عليه ومجانسة المذهب فانه كان شيعياً ، فرأيتها وقلّبتها فرأيت عجباً إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً أدرسها وأحرفها، وكان على كل جزء أو ورقة أو مدرج توقيع بخطوط العلماء .. ورأيت ما يدل على ان النحو عن أبي الأسود ماهذه حكايته وهي أربعة أوراق (كذا) أحسبها من ورق الصين، ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من ابي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر ، وتحت هذا الخط بخط عتيق :هذا خط علان النحوي، وتحته:هذا خط النضر بن شميل . ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه ، فما سمعنا له خبراً ... [1].

ويعدّد ابن النديم بعد ذلك من أخذ عن ابي الأسود فيذكر يحيى بن يعمر، وعنبسة بن معدان ، وميمون بن الأقرن ، وقيل نصر بن عاصم [2] .

٤ - رواية ابن عساكر

ذكر ابن عساكر المؤرخ الثقة المتوفى سنة ٥٧١ هـ ترجمة واسعة لأبي الأسود الدؤلي جاء فيها انه « أول من وضع للناس النحو »[3] وفيها عن السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ان الناس اختلفوا في أول من وضع اسم النحو فقال قائلون ابو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون نصر بن عاصم، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز . وأكثر الناس على أن الواضع له ابو الأسود [4] .

١ـ الفهرست: ٦٠ ـ ٦١ . ٢ـ الفهرست: ٦٢ .

٣ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ١٠٤ . ٤ ـ المرجع السابق ٧ : ١٠٧ .

ويذكر ابن عساكر بعد ذلك ماسبق لنا ان قرأناه في فهرست ابن النديم من رواية ابي عبيدة عن ابي الاسود وأنه اخذ عن عليّ وظل ضنيناً بما اخذ وما كان بعد ذلك من تكليف زياد له واستعفائه ثم رجوعه ووضعه نقط المصحف . ثم يروي ابن عساكر عن عاصم أن اول من وضع العربية ابو الاسود ، ويذكر القصة الطويلة التي سبق ان قرأناها في طبقات الزبيدي مروية عن عاصم بن ابي النجود ، ويروي بعد ذلك قصة ابي الاسود مع ابنته إذ قالت له يوماً : ما أحسنُ السماءِ ! متعجبة فظنها مستفهمة او قالت له : ما أشد الحرَّ .. مما سبق أن سمعناه ممن قبله [1] . على ان ابن عساكر يأتي بخبر جديد إذ يقول : « وروى محمد بن القاسم الانباري (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) أن أعرابياً قدم في زمان عمر فقال : من يقرئني مما أنزل الله على نبيه ﷺ ؟ فأقرأه رجل سورة براءة فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسولهِ). بالجر. فقال الأعرابي : او قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه . فبلغ عمر مقالة الاعرابي فدعاه فقال : يأأعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ ؟ قال : يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة ...، وقصَّ عليه الخبر ، فعلَّمه عمر ثم قال : لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الاسود فوضع النحو . ثم يقول ابن عساكر : « قال ابو حاتم : زعموا أن ابا الاسود ولد في الجاهلية وأنه أخذ النحو عن علي بن ابي طالب . وفي رواية العتبي أن معاوية أحضر

١- تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ١٠٨ - ١١٠ .

عبيد الله بن زياد ، فلما كلّمه وجده لحّاناً فردّه، وكتب الى زياد كتاباً يلومه في ابنه ، فأرسل زياد خلف ابي الأسود وقال : إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب فلو صنعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله ، فكره ابو الأسود إجابة زياد وامتنع ، فدس اليه رجلاً يقعد في طريقه فيقرأ القرآن ويلحن،فلما مرّ ابو الاسود وسمعه استعظم ذلك ورجع من فوره إلى زياد وقال له : قد أجبتك الى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ باعراب القرآن ، فابعث لي ثلاثين رجلاً ، فأحضرهم زياد فاختار منهم عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار رجلاً من عبد القيس ، فقال : خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد فاذا فتحت شفتي ...» الى آخر القصة التي رواها ابو الطيب اللغوي من قبل ، ويتابع ابن عساكر قوله «ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك. قال ابو عبيدة: أول من وضع النحو ابو الأسود، ثم ميمون الافريقي، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي اسحاق . . ووضع عيسى بن عمر في النحو كتابين ...» وقال محمد بن سلام الجمحي : أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبلها ووضع قياسها ابو الاسود ..»[1]

٥ - رواية ابن الانباري :

وأما ابو البركات كمال الدين ، عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ ه فيبدأ كتابه « نزهة الألباء في طبقات الادباء » بذكر لمحة عن تاريخ وضع النحو فيقول : إن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحدّ حدوده

١- تهذيب ابن عساكر ٧ : ١١٠ - ١١١ .

امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، وأخذ عنه ابو الاسود الدؤلي[١] »
ويعلل بعد قليل سبب وضع النحو فيقول : « وسبب وضع علي لهـذا العلم
ماروى ابو الاسود قال : دخلت على أمير المؤمنين علي بن ابي طالب فوجدت
في يده رقعة فقلت : ماهذا يا امير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام النـاس
فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ، يعني الأعاجم ، فأردت أن أضع لهم
شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب : الكلام
كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبئ به ،والحرف
ما جاء لمعنى . وقال لي : انحُ هـذا النحو وأضف إليه ما وقع اليك . واعلم يا أبا
الاسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما
يتفاضل العلماء يا أبا الأسود بما ليس بظاهر ولا مضمر . وأراد بذلك الاسم
المبهم . قال : وضعت بابي العطف والنعت ، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن
وصلت إلى باب (إن وأخواتها) ما خلا (لكنّ) فلما عرضتها على علي أمرني
بضم (لكنّ) إليها . وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه
إلى أن حصّلت ما فيه الكفاية . قال : « ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت».
فلذلك سمي النحو[٢] » .

ويتابع أبو البركات ذكر الأخبار المروية في ذلك فيقول : « ويروى أن
سبب وضع علي (رض) لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ (لا يأكله إلا الخاطئين[٣])

١ــ نزهة الالباء : ١ ٢ــ نزهة الالباء : ٢ ــ ٣

٣ــ من قوله تعالى (فليس له اليوم ههنا حميم ولا طعام الا من غسلين لا يأكله الا الخاطئون) الحاقة ٦٩ : ٣٦ ــ ٣٧

فوضع النحو[1] » . ثم يذكر قصة الأعرابي الذي قدم في زمن عمر وطلب من يقرئه شيئاً من القرآن ... على نحو ما سمعنا فيما سبق من ابن عساكر . ويذكر كذلك قصة زياد مع أبي الاسود وإرساله رجلاً يقعد في طريق أبي الاسود ويلحن بالقرآن ليستفز همة أبي الاسود على نحو ما سبق أن قرأنا أيضاً في تاريخ ابن عساكر كما قرأناه من قبله في « مراتب النحويين » . ويروي ابن الانباري بعد ذلك عن عاصم أن أبا الاسود هو الذي استأذن زياداً في أن يضع النحو فلم يسمح له حتى جاءه رجل يقول له : توفي أبانا وترك بنون ... فاستعاذ بأبي الاسود على نحو ما ذكر من قبل في طبقات الزبيدي ، ويختم أبو البركات تلك الروايات بالرواية المعروفة عن ابنة أبي الاسود وقولها لأبيها ما أحسن السماء ، وهي الرواية التي سمعناها سابقاً من أبي بكر الزبيدي على أنها عنده (ما أشدُّ الحر) بدلاً من (ما أحسن السماء) ويقول ابو البركات بعد ذلك كله : « والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب ، لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الاسود وابو الاسود يسند إلى علي ، فانه روي عن أبي الاسود أنه سئل فقيل له : من أين لك هذا النحو ؟ قال : لقنت حدوده من علي بن أبي طالب[2] » .

٦ — رواية القفطي :

وأما القاضي الاكرم جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، المتوفى سنة ٦٢٥ هـ فقد بدأ كتابه « إنباه الرواة على أنباه النحاة » بباب عنوانه « ذكر أول من وضع النحو وما قاله الرواة في ذلك » ، وهو يقول فيه : « الجمهور من

---

١ — نزهة الالباء : ٣
٢ — نزهة الالباء : ٦

أهل الرواية على أن اول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب ـ كرم الله وجهه ـ قال ابو الاسود الدؤلي رحمه الله : دخلت على امير المؤمنين علي ـ عليه السلام ـ فرأيته مطرقاً مفكراً ، فقلت : فيم تفكر يا امير المؤمنين ؟ فقال : سمعت ببلدكم لحناً فأردت ان أصنع كتاباً في أصول العربية . فقلت له : إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية ، ثم أتيت بعد أيام فألقى إلي صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف ..»[1] ثم قال : تتبّعه وزد فيه ماوقع لك ، ويتتبع ابو الاسود ما يقع له ويجمع حروف النصب ويعرضها على علي فيفتقد (لكن)ويطلب اليه أن يضمها اليها على نحو ما رأينا في نزهة الالباء . ويقول القفطي : « هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو[2] » ولكنه يتابع ذكر الروايات التي وصلت اليه والاخبار المتصلة بالموضوع فيقول :

« ورأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدمة علي بن ابي طالب التي أخذها عنه ابو الاسود الدؤلي . وروي ايضاً عن ابي الاسود قال : دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب ـ عليه السلام ـ فأخرج لي رقعة فيها (الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال : فقلت : مادعاك الى هذا ؟ قال : رأيت فساداً في كلام بعض أهلي فأحببت ان أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ . فأخذ ابو الاسود النحو عن علي ـ عليه السلام ـ ولم يظهره لأحد . ثم إن زياداً سمع بشيء مما عند

١ ـ سبق أن رأينا مضمون هذه الرقعة في رواية ابن الانباري .

٢ ـ إنباه الرواة ١ : ٥

ابي الاسود ، ورأى اللحن قد فشا ، فقال لأبي الاسود : أظهر ماعندك ليكون للناس إماماً ، فامتنع من ذلك ، وسأله الإعفاء حتى سمع ابو الاسود قارئاً يقرأ (إن الله بريء من المشركين ورسولِه) بالكسر ...» فعاد وقبل وطلب كاتباً فطناً على نحو ماروى ابن النديم من قبل .

ويذكر القفطي ايضاً ماذكره الزبيدي من قصة سعد الفارسي وقوله إن فرسي ضالع [1] ثم يقول : « وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو علي بن ابي طالب، — كرم الله وجهه — وأخذ عنه ابو الاسود الدؤلى ، وأخذ عن ابي الاسود الدؤلي نصر بن عاصم البصري ، وأخذ عن نصرابو عمرو بن العلاء البصري،وأخذ عن ابي عمروالخليل بن احمد ، وأخذ عن الخليل سيبويه .. [2] » .

ويعود القفطي ليقول : « ومن الرواة من يقول إن أبا الاسود هو أول من استنبط النحو ، وأخرجه من العدم الى الوجود ، وانه رأى بخطه ما استخرجه ولم يعزُه الى أحد قبله [3] » ويروي قصة ابن النديم مع صاحب القمطر العجيب، وهي القصة التي سمعناها من ابن النديم من قبل ، ثم ينتقل القفطي الى ذكر تراجم النحاة فيبدأ بترجمة امير المؤمنين علي بن ابي طالب .

وحين يصل الى ترجمة ابي الاسود يقول : « قيل لأبي الاسود : من أين لك هذا العلم — يعنون النحو — فقال : لقنت حدوده من علي بن ابي طالب

١ — وهي القصة التي تقدم ذكرها في ص ١٤

٢ — انباه الرواة ١ : ٦ ٣ — انباه الرواة ١ : ٩

ـ عليه السلام ـ وكان ابو الاسود من القرّاء ، قرأ على امير المؤمنين علي عليه السلام » . ويذكر القفطي بعد ذلك اختلاف الروايات في سبب وضع ابي الاسود للنحو ، فيذكر قصة زياد مع ابي الاسود ، وقصة ابي الاسود مع ابنته ثم يقول :« قال ابو حرب بن ابي الاسود : أول باب رسم ابي من النحو باب التعجب. وقيل : اول باب رسم باب الفاعل والمفعول ، والمضاف ،وحروف الرفع والنصب والجر والجزم .

٧ ـ رواية ياقوت :

ويوجز ياقوت (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) القول في معجم الأدباء فيذكر في ترجمة ابي الاسود أن « الأكثر على أنه أول من وضع العربية ونقط المصحف» ويروي قصة زياد معه ثم يقول : وروي في وضع العربية غير ذلك .

٨ ـ رواية ابن خلدون :

ومن روايات القدماء ما جاء على لسان ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ إذ يقول : وأول من كتب فيها ـ يعني صناعة النحو ـ ابو الاسود الدؤلي ، ويقال باشارة من علي رضي الله عنه ، لانه رأى تغير الملكة فأشار عليه بحفظها ففزع الى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده الى أن انتهت الى الخليل بن احمد الفراهيدي أيام الرشيد وكان الناس أحوج اليها لذهاب تلك الملكة من العرب ، فهذّب الصناعة وكمل ابوابها ، وأخذها عنه سيبويه ، فكمل تفاريعها ،واستكثر من أدلتها وشواهدها ،ووضع فيها كتابه

المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده [1]».

٩ - رأي ابن فارس

ونختم عرضنا لآراء القدماء بذكر رأي ابن فارس اللغوي المشهور، صاحب معجم المقاييس، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ. وقد كان حقه — وفق الترتيب الزمني الذي اتبعناه — أن يكون مقدماً، إلا أننا أخرناه لأنه رأي غريب لم يقل به أحد ممن جاء بعده؛ فابن فارس يرى أن علم النحو علم قديم، وان هذه الفترة التي نعتقد نحن أنها فترة وضع النحو والتفكير فيه، هي فترة البعث والتجديد وليست فترة البدء والإبداع ... يقول ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة): ان العربية والعروض كانا معروفين قديماً ثم أتت عليهما الأيام وقلاّ في ايدي الناس حتى جاء ابو الاسود فجدّد العربية، وجاء الخليل فأحيا العروض [2].

وقفة مع آراء القدماء

بعد هذا العرض السريع لأهم ما جاء عن القدماء حول أوليّة النحو وواضعيه، لابد لنا من معارضة النصوص بعضها ببعض، والموازنة بين الروايات ومناقشتها لاستخلاص ما نرى أنه الحق الذي تهدينا اليه وتدلنا عليه؛ لانفرض عليها رأياً، ولا نأخذها بحكم سابق نتعسف في استخراجه منها.

إن موقفنا إزاء هذه النصوص والاخبار لن يكون موقف الذي يسبق النص باستنتاجه او يداوره حتى يحقق منه غايته ويصل منه الى إثبات ما يريد.. ولاهو موقف الذي يرى النص جامداً يكاد يكون عديم الدلالة . . إننا نسير

---

١ — مقدمة ابن خلدون : ٥٤٦ - ٥٤٧ ٢ — الصاحبي : ١٠

مع النص فنأخذ منه ماينص عليه، ونشير الى مايدل عليه ، ثم تكون لنا بعد ذلك موازنة وترجيح .

أما ابن فارس فلسنا ندري هل يعني ان العرب قديماً عرفت النحو النظري ثم كان للنحاة، وعلى رأسهم ابو الاسود، فضل تجديده وإحيائه ؟؟ وإذا كان الأمر كذلك فما معنى أحاديث العلماء عن سليقة العرب اللسانية وفطرتهم اللغوية ؟ وأين أحاديثهم عن جهل الأعراب باصطلاحات النحاة وماروه في ذلك من الاخبار ؟ وأين ، قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، برهان مايدّعيه ابن فارس؟ ؟

وأما إذا كان المراد بقوله السابق ان العرب عرفت النحو - كما نعتقد نحن - معرفة عملية تطبيقية لا أثر فيها للقواعد النظرية ولا للاصطلاحات ، ثم بدأت السلائق تفسد والألسن تتعثر ، واحتاج القوم الى ضوابط نظرية يفزع اليها الناشئون فقام من وضعها للناس معتمداً في وضعها على واقع اللغة القديم فكان عمله -- لذلك -- بعثاً لها وتجديداً ، فذلك أمر معقول ينطبق على النحو كما ينطبق على العروض ؛ فان الخليل لم يبتدع للشعر أوزاناً وألحاناً لم تكن عملياً فيه، وإن الشعراء من قبله كانوا يقولون الشعر بموسيقاه وألحانه ، ولكنه هو وحده الذي أحيا الواقع العملي بوضعه علماً نظرياً استنتجه منه ثم أحصاه واستقصاه ثم جعله وزناً وضابطاً له، ولذلك قيل عنه إنه اول من (استخرج) العروض [1] .

ومهما يرد ابن فارس في قوله، فالذي لا شك فيه أنه يجعل اباالاسود إماماً للنحاة

---

١ - اخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٢٨ .

وسباقاً إلى إحياء النحو الذي بين أيدينا، إذ هو لم يسمِّ أحداً ممن وضع النحو قبل ابي الاسود ، ولم يوضح هل كان ابو الأسود ينحو في إحيائه وبعثه نحو أحد ممن سبقه ؟ او أنه كان ينشيء على غير مثال سابق!؟ وبذلك فابن فارس لا يخرج عن آراء النحاة فيما نحن بصدده من أقدمية ابي الاسود .

وأما سائر الذين ذكرنا رواياتهم – ممن هم قبل ابن فارس وبعده – فمجمعون على أولية ابي الأسود ، وهم اذا اختلفوا في السبب الذي حمله على وضع النحو - كما رأينا - فان هذا الاختلاف لم يمنع اتفاقهم على النتيجة ، بل نحن نرى أن الاستقصاء والتحرّي لمعرفة الخطأ أو اللحن الذي سمعه ابو الاسود حتى فكر في وضع النحو أمر يعني الذين يؤرخون للاعراب ونوعيته وأنواع اللحن خاصة أكثر مما يعنى الذين يؤرخون للنحو بصورة عامة . . وسواء لدينا اسمع ابو الاسود ابنته تتعجب فظنها مستفهمة ، أو سمع لحناً في آية او أخرى من آيات القرآن ... فسارع الى وضع ما وضع فان النتيجة واحدة وهي ان الاخبار المروية تكاد تجمع على ان ابا الاسود هو اول من وضع (شيئاً) من قواعد النحو الذي نعرفه اليوم ، وان أحداً من العلماء لم ينف ذلك او يشك فيه ، بل إن بعضهم (كابن النديم) زاد فتحدث عن صحيفة أبي الاسود ، وبعضهم (كابن عساكر وابن الانباري) نسب اليه كتاباً في النحو سماه (المختصر) . وهم يذكرون بعد ذلك ان ابا الاسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ، ويزيد ابن الانباري والقفطي فيرويان أن علياً نفسه صاحب أول

صحيفة في النحو وان أبا الاسود دخل عليه فوجد في يده رقعة مكتوبة . . . وأنه أخذها وحذا حذوها او نحا (نحوها) .

والعجيب ان ابن الانباري أيضاً هو أول من أورد ذكر عمر بن الخطاب في هذا المجال ، وعنه نقل ابن عساكر !! وان كان يعود ليصحح ويرجح فيقول « والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب لأن الروايات كلها تسند الى أبي الاسود وأبو الاسود يسند الى علي، فانه روي عن أبي الاسود أنه سئل: من أين لك هذا النحو؟قال: لقنت حدوده من علي ابن أبي طالب[1]

والإسناد إلى علي وارد في الروايات جميعاً على نحو ما رأينا ، وابن الانباري هو أول من ذكر خبر الرقعة التي يزعم أن علياً كتبها وأنه قسّم فيها الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ..!!

ولعل رواية غير ابن الانباري أقرب إلى العقل ، نعم إن إسناد الأمر إلى عليّ ،على نحو ما رأينا عندهم، غير بعيد ولا مستبعد ، فأبو الأسود عالم ذكي وصديق لأمير المؤمنين ، ولعله كان يحادثه في أمور اللغة،أو يذاكره في لحن سمعه أو يعرض عليه رأياً عنّ له ، ثم هو من أصحاب علي ومريديه فلم لا يعترف بفضله ويسند اليه ، ففي الزبيدي أن أبا الأسود قال : تلقيته من علي ... وفي الفهرست أنه أخذ عن علي أصولاً ثم صنع نحوها ... وهم يذكرون أنه كان ضنيناً بما أخذ حتى اضطر إلى اظهاره .

إن الإشارة إلى الأصل كافية لدى العالم الذكي ليبني عليها الاصول ويقيم عليها

١ ـ نزهة الألباء : ٦

البحث .. فكم من دقيقة أخذها سيبويه عن الخليل ثم أتى بأمثالها وقاس عليها حتى جعل من الدقيقة باباً كاملاً ... وكم من إشارة ألمح اليهـا الفارسي فاذا هي عند تلميذه الذكي ابن جني أصل واسع وموضوع ضخم.

نحن لا نستبعد أن يكون شيء كهذا دار بين علي وصديقه الدؤلي، وأن يكون وفاء ابي الاسود دفعه إلى الاعتراف بالفضل مع أنـه هو الذي وسّع وفرّع، أو نفّذ وطبّق وعلّم،وأما أن يكون علي هو الواضع الأول وهو الذي قسم الكلام بدءاً الأقسام التي لم يخالفها أحد حتى اليوم مع ما نعرفه عنه رضي الله عنه من انهماك في أمور الخلافة والخلاف فأمر عجيب · وقد عجب له من قبل الأستاذ سعيد الأفغاني فقال: « لست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها ؟ [1]» ولعل رواية المبرد التي ذكرها الزبيدي أدق تعبيراً وأوضح دلالة فقد قال ابو العباس: «سئل ابو الاسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده اليه فقال: تلقيته من علي بن ابي طالب رحمه الله.

ويؤيد هذا أن ابا الأسود صحب علياً وكان متحققاً بمحبته[2]، ويؤيده أيضاً ما ذكره صاحب نزهة الالباء في ترجمة نصر بن عاصم حيث قال « وقرأ القرآن على ابي الاسود، وقرأ ابو الاسود على علي (رض)»[3]، ويؤيده أن ابا الأسود

١ ـ في أصول النحو : ١٥٥
٢ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي : ١٤
٣ ـ نزهة الالباء : ٨

كان أعلم الناس بكلام العرب ويجيب في كل اللغة[1] وأنه من القرّاء ،وقد قرأ على علي كما في ترجمة القفطي له .

فأية غرابة إذاً في أن تدور بين ابي الأسود وصديقه ابن أبي طالب أحاديث تتصل باللغة وكلاهما بها عالم وشغوف .. إن لحناً واحداً يسمعه احدهما ــ وكان اللحن إذ ذاك معروفاً كما رأينا ــ كاف ليعلّق أحدهما عليه ، او ليكون محوراً لحديث يدور بينهما .. وأما ماذا وضع ابو الاسود فهو ما نعتقد أن القدماء لم يختلفوا فيه ولكننا اختلفنا في فهم ما أرادوه .

لقد رأينا أن القدماء جميعاً ــ عدا ابن الانباري ــ يعزون وضع النحو إلى أبي الأسود، لم يتردد واحد منهم في ذلك ، وحتى الذين ذكروا غيره إلى جانبه عادوا ليقولوا إن أكثر الناس على ان الواضع الأول هو ابو الاسود .

أما ابن الأنباري فقد نسب وضع النحو إلى علي لأن ابا الأسود نسبه اليه ، وقد رأينا أن هذه النسبة لا تعني أكثر من تمهيد الطريق او الإشارة إلى الموضوع، وأما العمل والتنفيذ فقد ذكروا في مجاله ابا الأسود وحده ، وحددوا عمله فيما سمّوه « نقط المصحف » أو « شكله » على نحو ما رأينا[2] .

ومعنى وضع ابي الاسود لشكل المصحف أنه وضع الضوابط التي تمنع القارىء من الزلل أو اللحن في القرآن ، وهل للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ اللسان من الخطأ ؟؟

---

٤ ـ مراتب النحويين : ٦

١ ـ مراتب النحويين ، ٩ ـ ١٠ وطبقات الزبيدي : ١٣ وقد سبق في ص١٢

يقول الاستاذ سعيد الافغاني : « ومن يقرأ بامعان ترجمة ابي الاسود في تاريخ دمشق لابن عساكر مثلاً ثم يفكر في توارد أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النحو لايستبعد ذلك؛فالرجل ذو ذكاء نادر ، وجواب حاضر،وبديهة نيرة،ثم هو بعد بليغ أريب مرن الذهن، وحسبك اختراعه الشكل الذي عرف بنقط ابي الاسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين، وهو ما أجمعوا عليه قديماً ولم يشك فيه أحد حديثاً . و (الشكل) أعوَد على حفظ النصوص من حدود النحو ، ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن ،وكان الخطوة الاولى إلى النحو كما ذهب اليه الاستاذ احمد امين[1] .

إن ما أراده القدماء من (نحو) ابي الاسود هو ما وفق الاستاذ الافغاني إلى جلاء معناه، وذلك أنهم حين يذكرون(نحو) ابي الاسود فهم إنما يريدون بذلك ما صنعه من رموز الرفع والنصب والجر ... وأما ما نرى من الاختلاف فيما بينهم فهو اختلاف حول واضع التسمية التي هي (النحو) لا حول أسبقية أبي الاسود وعمله .

قال ابن عساكر : اختلف الناس في اول من وضع (اسم) النحو فقال قائلون: ابو الاسود الدؤلي، وقال آخرون: نصر بن عاصم،وقال آخرون: عبد الرحمن ابن هرمز ، وأكثر الناس على ان الواضع له ابو الاسود . وقال الزّجاجي في حديثه عن ابي الاسود: إنه وضع كتاباً فيه جمل العربية، ثم قال لهم : انحوا هذا النحو ، أي : اقصدوه ، والنحو : القصد ، فسمي لذلك نحواً[2] .

---

١ ـ في اصول النحو : ١٥٣

٢ ـ الايضاح في علل النحو : ٨٩

على أننا نرى أنه لا بد ان يكون ابو الاسود قد استنبط من كلام العرب ضوابط ثابتة كانت اساس عمله في توزيع الرفع والنصب والجر، وإلا فعلى أي أساس عمل ؟ وإذا كان عمله بالسليقة شأن الأعراب البداة ، يرفعون وينصبون ويجرون ، لا يدرون لذلك تعليلاً ولا يعرفون له سبباً ، بل هم لا يدرون ما الرفع وما النصب وما الجر ؟ فأي شيء كان يعلّم ابو الاسود ؟ وقد رووا أنه كان يعلِّم النحو[1] وأنه كان يعلِّم العربية ، وانه أخذ عنه ابنه عطاء، ويحيى، وميمون وعنبسة ..، وانه وضع الكتاب (المختصر) المنسوب اليه ! ويروى عن ابي عبيدة معمر بن المثنى أنه قال: اختلف الناس الى ابي الاسود الدؤلي يتعلمون منه العربية، فكان أبرع أصحابه ميمون الاقرن[2]. فأي شيء علّم ابو الاسود ؟ وأي شيء وضع في كتابه المختصر إن لم يكن قد وضع شرحاً ما متصلاً بعمله في وضع الشكل وتوزيع الحركات ؟؟ ثم إن لم يكن فيما يعمله ابو الاسود ويصنعه قواعد واستنباطات ففي أي شيء فاق تلميذه عنبسة سائر تلاميذه ، ثم ظهر من بعد عنبسة ميمون ... ؟[3]

لا شك أن كلاً من تلاميذ أبي الأسود قد لقن عنه بعضاً مما عنده، ثم حاولوا زيادة في الشرح واستقصاء للبحث، كل على قدر علمه وطاقته على نحو ما ذكر الزبيدي حين تحدث عمّا وضع ابو الأسود ثم قال: « وزاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر فاذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه[4] » وقد سمى السيرافي هذا الرجل الليثي الذي فشل فقال : « وضع ابو الاسود

---

١ ـ مراتب النحويين : ٩ ٢ ـ نزهة الالباء : ٧ ٣ ـ وقيل ميمون ثم عنبسة

٤ ـ انظر ماسبق في ص ١٤ و ١٥

كتاباً ،ثم زاد رجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر فاذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه . فيمكن أن يكون الرجل الذي من بني ليث يحيي بن يعمر إذ كان عداده في بني ليث[1] » .

وإذا كان ابن يعمر هو الذي فشل فأقصر فقد نجح تلميذه عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ،ففرّع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً مما أملاه[2] . وتابع من بعده تلميذه عيسى بن عمر الذي رووا انه وضع في النحو كتابي « الجامع » و « الكمال أو المكمل »[3] .

شبهات وردود :

ونقف قبل أن نتابع تأريخ حلقات العمل النحوي لنردّ على بعض الشبهات المتصلة بما سبق .

لقد تناول المحدثون الاخبار المروية عن النحو وأولية من وضعه وما قيل في أسباب الوضع ، ورأوا كثرة الروايات واختلاف الأقوال في ذلك، فوقف بعضهم موقف الحائر المتردد ، ووقف آخرون موقف الحذر المتشكك، ومرّ بعضهم بالموضوع في سرعة لا تحتمل المناقشة والتمحيص ، ووقف آخرون يبحثون ويناقشون . وكان الاستاذ احمد أمين ممن وقف عند هذا الموضوع في كتابه « ضحى الاسلام » وذلك حيث يقول : « كان عند الهنود

---

١ ـ اخبار النحويين البصريين: ٢٢ ـ ٢٣

٢ ـ مراتب النحويين : ١٠

٣ ـ انظره عند الزبيدي وابن النديم وابن عساكر

نحو وصرف ، وقالوا في أولية النحو إن أحد ملوكهم كان في حوض مع نسائه فقال لإحداهن : (ماودكندهي) أي لاترشّي علي الماء ، فظنت انه يقول (مودكندهي) أي احملي حلوى ، فذهبت فأقبلت بها، فأنكر الملك فعلها، نخشاشنته في الخطاب فاستوحش الملك لذلك، وامتنع عن الطعام كعادتهم، واحتجب الى أن جاءه أحد علمائهم وسلـّى عنه بأن وعده تعليم النحو والصرف . وذهب الى (مهاديو) مصلياً مسبحاً وصائماً متضرعاً إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة، كما وضعها في العربية أبو الاسود الدؤلي ، ووعده التأييد فيما بعدها من الفروع فرجع العالم الى الملك وعلـّمه إياها وذلك مبدأ هذا العلم . . . » .

ويعلق الاستاذ احمد أمين على هذه القصة بقوله : « وأنا أخشى أن تكون حكاية أبي الأسود قد وضعت في العربية على نمط الحكاية الهندية . ولعل مما يرجح هدا الظن أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال متعددة الرواية ، فمن قائل إن علي بن أبي طالب هو الذي أوعز الى أبي الاسود بوضع النحو ، ومن قائل انه عمر بن الخطاب ، ومن قائل إنه زياد بن أبيه ، ثم من قائل إن سبب الوضع أن قارئاً قرأ (لايأكله إلا الخاطئين) ومن قائل إن قارئاً قرأ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) ومن قائل إن ابنة أبي الاسود قالت : ماأحسنُ السماءِ تريد التعجب ، فقال لها : نجومها ، يظنها تستفهم . . . الى آخر ماقالوا مما يحمل على الشك في القصة . ثم هناك شبه بين ذهاب العالم الهندي الى مهاديو مصلياً مسبحاً وبين ذهاب أبي الاسود الى علي بن أبي طالب يسأله المعونة في وضع النحو وهكذا . . . » .

ثم ينقل الاستاذ أمين ماذكره ابن الأنباري من أن علياً دفع إلى أبى الاسود رقعة فيها كلام في النحو ، ويعلـّق على هذه الرواية بقوله : « وكل هذا حديث خرافة؛ فطبيعة زمن علي وأبي الاسود تأبى هـذه التعاريف وهـذه التقاسيم الفلسفية ، والعلم الذي ورد إلينا من هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة ؛ ليس فيه تعريف ولا تقسيم ، انما هو تفسير آية ، أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب ، فأما تعريف وأما تقسيم منطقي فليس في شيء مما صح نقله إلينا عن عصر علي وأبي الاسود . وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء الى علي وأتباعه [1] » .

فالاستاذ أحمد أمين يرجح اذاً أن تكون قصة أبي الاسود موضوعة بدليل: تمدد الروايات ، ووجود قصة هندية مشابهة ، وخشية تدخل العصبية الشيعية في الموضوع .

ونقف عند كل من هذه الأدلة لنورد عليها بعض الملاحظات :

١ ـ أما تعدد الروايات الذي أشار إليه ومهـّد به لنفي الخبر أصلاً ـ وقد رأيناه حين سردنا تلك الرويات على اختلافها واختلاف مصادرها ـ فلا بد لنا ونحن بصدده من أن نلفت النظر الى أن القدماء ولا سيما من عرف منهم بالبحث والتثبت كانوا أورع من أن يحملوا تبعة نقل خبر ، وكانوا أنزه من أن يعزوا خبراً لغير صاحبه أو ناقله، ولذلك نجدهم يثبتون شتى الروايات ويذكرون

١ ـ ضحى الاسلام ٢ : ٢٨٥

لـكل منها سندها ، تاركين للقارىء معرفة الراوية والثقة بصدقة وأمانته أو تجريحه والطعن في خبره . وإن اختلاف الروايات أمر شائع ومعروف في مجال الحديث النبوي وأخبار التاريخ، ولم يدعُ هذا الاختلاف أحداً من العلماء ـ قديماً أو حديثاً ـ إلى نفي الحديث أو الخبر التاريخي أصلاً ،وإنما دعاهم الى البحث والتمحيص والموازنة والترجيح ، فكيف إذا كانت النتيجة ـ رغم اختلاف الروايات والأسانيد ـ واحدة مجمعاً عليها كما هو الامر في إجماعهم على أسبقية ابي الأسود .

وإذا كان اختلاف الروايات ، رغم دعمها بالأسانيد ، ورغم اشتراكها في كثير من مواضع الالتقاء ، مدعاة الى إنكارها، فماذا يبقى لنا من التاريخ إذا طبقنا هذا الحكم على أخباره ورواياته ؟ ؟ .

ثم إن تلك الروايات ليس فيها اختلاف حول ما يتصل بأسبقية أبي الاسود، ان الاختلاف عندهم حول اللحن الذي سمعه، واللاحن الذي عثر به لسانه ، وهل هو متعلم يقرأ القرآن؟ أو هو صاحب حاجة عند زياد ؟ أو هو ابنة أبي الأسود . . . ؟

وأما أن علياً أو غيره أشار على أبي الاسود ، وأن زياداً طلب اليه ان ينفذ حين تردد . . . فـكل ذلك لا يغيّر شيئاً فيما نحن بصدده من أولية أبي الاسود .

٢ ـ وأما الموازنة بين وضع النحو على يد أبي الاسود بإشارة من علي كرم الله وجهه ، وبين القصة الهندية ، وعقد الشبه بينهما فأمر فيه الكثير من الغبن للقصة العربية ،وذلك لأن قصة الهنود تشير إلى أن النحو عندهم توقيف ؛ إذ أن العالم الهندي ذهب إلى (مهاديو) مصلياً مسبحاً حتى ظهر له وأعطاه

القوانين . . . ! وأما قصة أبي الاسود فليس فيها عنصر أسطوري ، بل هي قصة معقولة مقبولة في جملتها وتفصيلها .

وأية غرابة بله الخرافة والأسطورة فيما أجمعت عليه الروايات من أن اللحن - أياً كان نوعه - دعا الى التفكير في وضع مايصون اللسان ، وأن هذه الفكرة ظهرت أيام علي -وقد يكون صاحب الفضل في الحث عليها - وأن يكون صديقه أبو الاسود صاحب الفضل في التنفيذ فوضع شكل المصحف ،ثم علم عدداً من تلاميذه فسار كل منهم في الطريق التي رسمها أستاذه شوطاً يتناسب مع موهبته واستيعابه.

٣ - إذا كان الاستاذ يرى أن غلوّ بعض الشيعة هو الذي دعاهم الى نسبة النحو الى أمير المؤمنين علي ، فنحن نرى أنه لا ينبغي أن تدعونا تلك المغالاة الى مغالاة مقابلة تنكر كل مايقال عن علي وصحبه ، وإلا كنا في غلوّنا هذا السلبي أقبح من بعضهم في غلوهم ذلك الإيجابي .

نعم قد يكون للاستاذ أن يستبعد صدور تلك التقسيمات المنطقية والتبويبات الدقيقة على نحو ماأوردها ابن الانباري ، ولكنه لا يستطيع أن ينكر الخبر أصلاً ، أو ينفيه أو يجعل منه قصة خرافة . ولعلنا كنا نقبل قوله لو أنه ادعى أن الذين جاؤوا بعد زمن علي وأبي الاسود ، ووضعوا تلك الاصطلاحات التي يفسرون بها إشارات علي وأبي الاسود خاصة ،نقلوا مانقلوه واضعين أو مستعملين مكان الإشارة الساذجة البسيطة الاصطلاح العلمي الناضج الذي وضعوه . . وهذا كثيراً مايحدث في تاريخ العلوم حين يفسر العلماء المتأخرون بتعبيراتهم واصطلاحاتهم الحديثة أقوال المتقدمين السابقين أو يروونها بها .

ولقد كان الاستاذ سعيد الأفغاني أقرب إلى الإنصاف حين عقب على رواية ابن الأنباري وتعليق أحمد أمين بقوله : « وأنا مع عدم استبعادي صدور كلام مثل هذا عن أبي الأسود بعد موت علي بسنين حين اعتزل العمل الرسمي وفرغ لمثل هذه الشؤون ، لا أطمئن إلى ماروى ابن الأنباري»[1] إذ أن عدم الاطمئنان إلى مافي الخبر من تقسيم وتبويب شيء ونفي الخبر أصلاً شيء آخر، بل ان الاستاذ أحمد أمين نفسه يعود ليقول : « نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح » ويشرح ذلك بوضع أبي الأسود لشكل المصحف معتبراً هـذا العمل خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء . وهذا ما قصده الذين نسبوا وضع النحو إلى أبي الأسود مع ملاحظة أنهم اختلفوا في التعبير عن محاولته، إنه وضع العلامات من جر ورفع ونصب ثم جاء عهد المصطلحات فقالوا : وضع باب المضاف والفاعل والمفعول ولم يكن له علم بذلك»[2] .

والحق أن ضياع صحيفة يحيى بن يعمر المنقولة عن أبي الأسود والتي ذكر خبرها ابن النديم يقطع الصلة بنحو أبي الأسود، ويحول دون اليقين في معرفة الحدّ الذي وصل إليه النحو على يديه « فلقد فات العلماء معرفتها – كما يقول الاستاذ الأفغاني – منذ المئة الرابعة مع شدة حرصهم عليها.. فليسعنا من الأسف والحسرة على تعليقة أبي الأسود ما وسع العلماء قبلنا بألف عام إذ كان لا سبيل إلى المعرفة الشافية[3] » .

---

١ – في أصول النحو : حاشية الصفحة ١٣٧

٢ – انظر ضحى الاسلام ٢ : ٢٨٩

٣ – في اصول النحو : ١٢٨

والذي نستطيع أن نطمئن إليه في نشأة النحو هو أنه لما ظهر اللحن خشي العلماء على السلائق أن تفسد ، وقد كانت هي الضابط قبل وضع القواعد ، لأن اعتياد سماع الخطأ يوقع في الخطأ ، ثم تفسد اللغة — مع الزمن — ويستعصي فهم القرآن ، فاستقرؤوا كلام العرب واستخرجوا منه بعض الأصول العامة، ثم ما زالوا يتتابعون على الاستزادة من تلك الأصول وتفريعها والقياس عليها وتعليلها — متأثرين في ذلك بطبيعة العصور التي مروا بها — حتى استقام للنحو بناؤه . ولعلنا نستطيع أن نوجز المراحل التي مرّ بها النحو العربي فيما يلي :

١ — المرحلة الأولى: مرحلة أبي الأسود الدؤلي .

وذلك أن ما اختلفوا فيه وتباينت فيه الروايات لايحول أبداً دون الاعتقاد بأن أبا الأسود صاحب الأسبقية في وضع الضوابط النحوية ، إذ سواء لحنت ابنته أمامه ،أو سعد الفارسي،أو لحن قارئ في آية من آيات القرآن ، وسواء كان إقدامه بإشارة من أمير المؤمنين علي أو من غيره — والأرجح أنها منه — ، وسواء طلب إليه زياد أن يضع للناس أصولاً تقيهم اللحن أو استأذن هو زياداً في أن يضعها ... فان النتيجة في كل ذلك واحدة وهي أن أبا الأسود هو الذي بدأ التنفيذ العملي لوضع تلك الضوابط ، وأن اللبنة الأولى في بناء النحو العربي — وهي وضع رموز الحركات الإعرابية — كانت من صنعه ، وأنه أول معلِّم للنحو وصل إلينا خبره .

٢ — المرحلة الثانية : مرحلة تلاميذ أبي الأسود .

ويمثل هذه المرحلة تلاميذ أبي الأسود أمثال عنبسة الفيل وميمون الأقرن ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، وهم الذين قيل في تراجمهم إنهم أخذوا عنه وجلسوا للتعليم بعده ، فنبه منهم عنبسة وميمون ، وبدأ ابن يعمر في التأليف ثم أقصر ...

لاشك أن هؤلاء التلاميذ قد حاولوا السير على خطا شيخهم، وتنافسوا في مد أطراف العلم الذي فتح لهم طريقه ، فكان لكل منهم في خدمة العربية فضل يتناسب مع موهبته واستقصائه ومن تخرّج به وأخذ عنه .

٣ — المرحلة الثالثة : مرحلة النظر والمناقشة والتأليف .

ويمثل هذه المرحلة تلاميذ تلاميذ أبي الأسود ، كأبي عمرو بن العلاء (المتوفى سنة ١٥٤) وكان قد أخذ عن نصر بن عاصم ، وكعبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي (المتوفى سنة ١١٧) ، وكان قد قرأ على يحيى بن يعمر .

في هذه المرحلة بدأت القضايا النحوية تأخذ شكل النظر والمفاتشة،وشكل الجدل والمناقشة والنقد ، وفيها بدأ السؤال عن العلة النحوية ، وبدأ القياس ، وبدأ التأليف .

أما إثارة المسائل النحوية فحسبنا أن نذكر مواقف عبد الله بن أبي إسحاق مع الفرزدق في نقده المشهور حين قال الفرزدق في رائيته (مخارير) بجر الراء وكان حق القياس النحوي أن تكون مرفوعة ، فردها ابن ابي إسحاق

وعاب قائلها ، فغاظ الفرزدق ذلك ونقده ببيت تعمد فيه اللحن ليسوء النحوي النقاد وهو قوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا [1]

وابن ابي إسحاق على ما يبدو كان يهتم بالتعليل، كما كان مولعاً بالقياس وطرد القواعد ، فلقد ذكروا في ترجمته أنه أول من مد العلل ، كما ذكروا أنه كان شديد التجريد للقياس .

قال ابن سلام : قلت أنا ليونس : هل سمعت من ابن ابي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم ، قلت له : هل يقول أحد (الصّويق) ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس [2] .

وأما التأليف فكان في هذه المرحلة بكراً — كما هو شأنه في فجر كل علم — يعنى بالجزئيات . والذي وصل إلينا عن هذه المرحلة أن ابن أبي إسحاق عُني بالهمز ومهر فيه حتى كان له فيه كتاب [3] . ويروى أن والي البصرة في عهد هشام بن عبد الملك جمع بين أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق، قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز يومئذ [4] .

وغير خاف ، بعد كل هذا ، أن لابن أبي إسحاق فضلاً كبيراً في خدمة النحو وتركيز دعائمه الأولى، وفي تخريج تلميذه عيسى بن عمر الذي تم على يده أول تأليف نحوي (جامع) و (مكتمل) كما يدل عليه العنوان .

---

١ - انظر القصة في ترجمة ابن ابي اسحاق . (طبقات الزبيدي : ٢٥ وغيره) .

٢ - طبقات الزبيدي : ٢٦

٣ - مراتب النحويين : ١٢

٤ - طبقات الزبيدي : ٢٥

٤ — المرحلة الرابعة : مرحلة التأليف النحوي العام .

وهي المرحلة التي يمثلها ظهور عيسى بن عمر الثقفي (المتوفى سنة ١٤٩ هـ) وقد رأينا أنه أخذ عن عبد الله بن ابي إسحاق.

ويبدو من ترجمة ابن عمر أنه كان كشيخه ابن أبي إسحاق نظّاراً نقاداً ، فلقد طعن على النابغة واستنكر قوله :

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع

بالرفع في (ناقع) ورأى أن الوجه فيها النصب . وكثيراً ما اختلف مع أبي عمرو بن العلاء في قراءة بعض الآيات فكان يكون لكل منهما رأي ولكل منهما تعليل[١] . وكثيراً ما تحاورا في أوجه الإعراب[٢] .

وعيسى بن عمر صاحب كتابي (الجامع) و (الإكمال) أو (المكمل) وهما كتابان في النحو ذكرت كتب التراجم أنه وضعهما[٣] ، وذكرت بعضها أخباراً حولهما[٤] ، ولكننا لم نر أحداً وصفهما ، بل ان أبا سعيد السيرافي لم يعرف أحداً ممن رآهما وهو المتوفى سنه ٣٦٨ هـ ، على أن جلّ كتب التراجم تذكر أن الخليل بن أحمد — وهو تلميذ عيسى بن عمر — عرفهما وأعجب بهما حتى قال فيهما :

١ ـ انظر طبقات الزبيدي : ٣٥

٢ـ انظر قصة (ليس الطيب إلا المسك) في طبقات الزبيدي : ٣٨ — ٣٩

٣ ـ انظر ترجمة عيسى عند الزبيدي وابن النديم وابن عساكر .

٤ ـ طبقات الزبيدي : ٤١

بطـل النحو جميعـاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك (إكمال) وهذا (جامع) فهما للنـاس شمس وقمر
وهما بابان صـارا حـكمة وأراحا من قيـاس ونظر

وفي قول الخليل هذا ما يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أمر المراحل النحوية المتقدمة التي سبقت ظهور عيسى بن عمر ، وإلا فما هو ذلك (النحو) الذي بطل جميعاً كله حين أحدث ابن عمر كتابيه ؟ على أنه إذا لم يكن لعيسى بن عمر حظ في خلود كتابيه ، فلقد كان حظه أعظم في خلود علمه على أفواه تلاميذه النجب وفي طليعتهم تلميذه العبقري الخليل بن أحمد .

٥ ــ المرحلة الخامسة : عصر الخليل بن احمد (١٠٠ـــ١٧٥ هـ) .

لقد عاصر عيسى بنَ عمر نفر من العلماء كانوا في تاريخ النحو طبقة وحدهم ، فلقد عاصره وأفاد منه الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وابو الخطاب الأخفش[١] ، وابو زيد الأنصاري ، وابو جعفر الرؤاسي (أُستاذ الكسائي والفرّاء) .

ومن يقرأ ترجمة الخليل بن أحمد بإمعان ، وينظر فيما نقله عنه تلميذه سيبويه يعلم أنه كان حتى عصره ذروة البناء النحوي بما اتصف به من شمول وإحاطة ودقة وبراعة في استعمال القياس .

ولا بد من الإشارة ـ قبل الانتقال الى المرحلة السادسة ـ الى أنه لم يصل

---

١ ـ هو عبد الحميد بن المجيد المعروف بالاخفش الكبير .

إلينا عن المراحل الخمس السابقة شيء من آثار أصحابها النحوية إلا ما نُقل في كتب من جاء بعدهم من آراء وأقوال في بعض المسائل النحوية. ولعل الخليل أعظمهم حظاً وأبعدهم أثراً بما ترك من أثر رائع في كتاب سيبويه.

٦ ـ المرحلة السادسة: كتاب سيبويه[1].

كتاب سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠ هـ) أول كتاب نحوي وصل الينا، وهو أول كتاب يتضمن آراء الخليل النحوية ومن عاصره كيونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش. وكون (الكتاب) أول كتاب نحوي وصل إلينا يعني أننا في هذه المرحلة السادسة إزاء اول مرحلة نحوية ذات آثار مسجلة، وذلك لأنه لم يصل إلينا عن أهل المراحل الخمس السابقة إلا ما رواه من جاء بعدهم من أقوالهم، ولا نعرف من (نحو) تلك المراحل غير ما سجله لنا (الكتاب).

وهكذا فكتاب سيبويه، وإن يكن اول أثر نحوي مسجل وصل إلينا، إنما يمثل المرحلة السادسة من مراحل التاريخ النحوي، ولذلك فلا عجب ان يكون مستوعباً ناضجاً مكتملاً، فان المراحل التي سبقته مهّدت له وهيأت لظهوره، وبذلك تتم حلقات التاريخ النحوي بشكل يقبله منطق النشوء والارتقاء ولا يبقى مجال لقول من قال: «إننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبيّن ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء[2]».

---

١ ـ انظر الباب الخاص بـ (الكتاب) في كتاب (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه).

٢ ـ ضحي الاسلام ٢: ٢٨٥

على أنه لابدّ لنا قبل أن نختتم هذا الحديث السريع في تاريخ النحو العربي من ذكر أمور نراها لازمة لاستكمال البحث ، ومن هذه الأمور مثلاً أنه لابد في دراسة النحو العربي في نشأته الاولى من تحليل المسائل التي دار حولها الخلاف ، ودراسة كل مسألة منها على انفراد ، ثم ربط نتائجها بعضها ببعض ..

ولا بدّ من إبعاد المسائل الفرعية عن خطّ سير النحو في نشأته وتطوره ونضجه ، لأن تلك المسائل الفرعية كثيراً ماعاقت معرفة المراحل الأصيلة التي اجتازها النحو في تاريخ نشأته وتطوره . وقد رأينا نماذج من هذه المسائل الفرعية خلال البحث كتلك التي تتصل بإشارة علي بن ابي طالب او عمر بن الخطاب ، وطلب زياد او استئذان ابي الأسود .. ومنها ما لم تتعرّض له كصلة النحو العربي بنحو غير العرب .. إن تلك المسائل متصلة بتاريخ النحو وليست هي النحو ، ولا هي تاريخ النحو ، وإنه لأولى من العناية بها أن نعنى بالمراحل العملية التي سار فيها النحو ، وبالعلوم النظرية التي تأثر النحو بها او بمناهجها في البحث . . . ولو أن المؤلفين حدثونا عن هذا لكان خيراً من كثير مما حدثونا به من أمر الخلاف حول جزئيات ثانوية ومسائل فرعية .

ومن تلك الأمور اللازمة لاستجلاء تاريخ النحو أن نؤرخ لما يتصل به من علوم ، أو ما كان يتصل به منها ، فلقد كان النحو يأخذ أحياناً شكل النقد ،فاذا النحوي نقّاد يتتبع سقطات الشعراء . وكان في أحيان أخرى يأخذ

طابع البلاغة فاذا هو حديث عن وظيفة الـكلمة في الجملة وطبيعة تركيب الجملة، وإذا البلاغة بمعنى من معانيها علم لنظم الـكلام . وكان النحو أيضاً متصلاً بالخط، ولم نر أحداً ممن ترجم لأوائل النحويين يتحدث عن (الكتّاب) الذين سبقوهم ولا عن كتّاب الوحي ، وهل كانت لهم قواعدهم المتفق عليها ؟ وهل كانت كتاباتهم — فيما بينهم — متفقة الأصول ؟ وهل كانت لقواعدها صلة بشيء من قواعد اللغة او تصريفها ... ؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن تعلّم كتّاب الوحي مثلاً قواعد الخط العربي ؟ هذا وإن كتب النحو الأولى لتفرد للخط وقواعده أبواباً — إلى جانب أبواب النحو — تتحدث فيها عن قواعد الإملاء ...

وبعد فقد رأينا أن من أفضل ما نؤرخ به النحو في تاريخه الطويل أن نؤرخ (العلّة النحوية) ؛ نشأتها وتطورها ، وأن نتتبع حركة التعليل ، تلك التي كانت من النحو عموده الفقري ؛ ظهرت معه ساذجة بسيطة، ثم تعقّدت وخشن مركبها ، ثم أوغلت معه حيث أوغل متكئاً على المنطق والفلسفة ، ومتأثراً بعلوم الفقه والـكلام . وذلك هو موضوع الباب الثاني من هذا البحث .

* * *

مواضع تراجم النحاة الذين ذكروا في البحث [1]

	مراتب	طبقات الزبيدي	الفهرست	ابن عساكر	نزهة	إنباه	معجم	بغية
ابو الأسود الدؤلي	٦	١٣	٥٩	١٠٤:٧	١	١٣:١	٢٨٠:٤	٢٧٤
الخليل	٢٧	٤٣	٦٣	——	٢٩	٣٤١:١	١٨١:٤	٢٤٣
سيبويه	٦٥	٦٦	٧٦	——	٣٨	٣٤٦:٢	—	٣٦٦
عبدالله بن أبي اسحاق	١٢	٢٥	٦٢	——	١٠	١٠٤:٢	—	٢٨٢
عنبسة	١١	٢٤	٦٢	——	٦	٣٨١:٢	—	٣٦٨
عيسى بن عمر	٢١	٣٥	٦٢	——	١٢	٣٧٤:٢	١٠٠:٦	٣٧٠
معمر بن المثنى	٤٤	١٩٢	٧٩	——	٦٨	٢٧٦:٣	١٦٤:٧	٣٩٥
نصر بن عاصم	١٣	٢١	٦٢	——	٧	٣٤٣:٣	٢١٠:٧	٤٠٣
نضر بن شميل	٦٦							
يحيى بن يعمر	٢٥	٢٢	٦٢	——	٨		٢٩٦:٧	٤١٧
يونس بن حبيب	٢١	٤٨	٦٣	——	٣١		٣١٠:٧	٤٣٦

---

(١) رأينا تسهيلاً على القارىء وتقريباً للنتائج المذكورة أن نشير إلى مواطن تراجم النحاة الذين مر ذكرهم في البحث ولا سيما تلاميذ أبي الاسود ، ففي تتبعها فائدة وتأييد لما ذكرناه

الباب الثاني

العلّة النحويّة : نشأتها وتطوّرها

١ ــ العلة في القرنين الثاني والثالث .

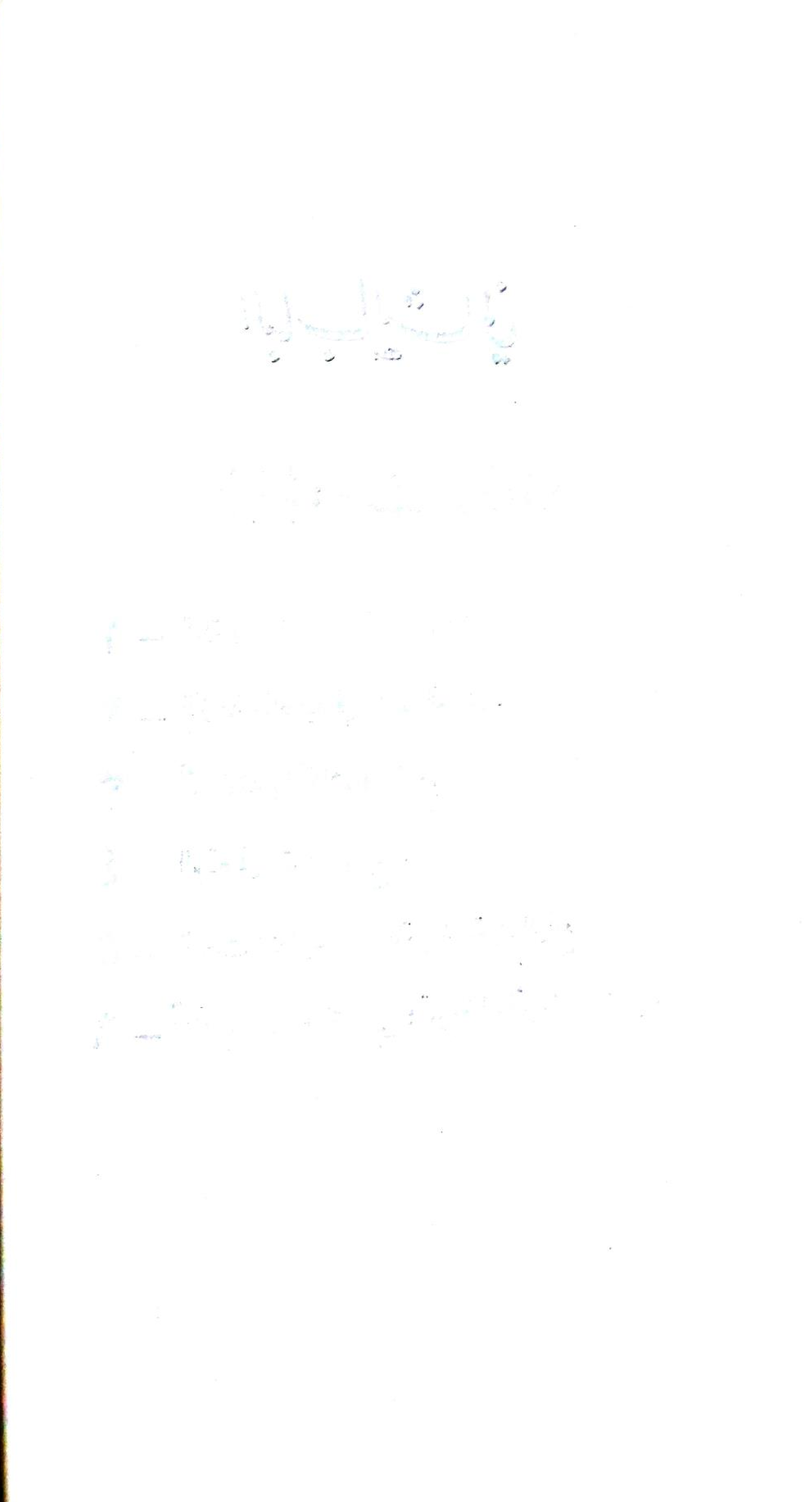
٢ ــ النزعة المنطقية في النحو العربي .

٣ ــ أثر الفقه والكلام في النحو .

٤ ــ العلّة في القرن الرابع .

٥ ــ البحث النظري في العلة بعد القرن الرابع .

٦ ــ آراء ابن مضاء القرطبي ؛ تاريخها وأثرها في النحو .



١ - العلة في القرنين الثاني والثالث

من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلَّة ، ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ويجمع ماتشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلَّة قديماً ، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد . وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه . ثم إن النحو لم يلبث — كما سنرى — أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة ، وأسلوب النظر فيها .

وأما مصدرنا الذي نعتمد عليه في تأريخ العلة في عصرها المبكر فسيكون أولاً كتاب سيبويه لأنه أقدم أثر نحوي مسجَّل وصل إلينا ، ويعتبر أول بحث جامع للعلل النحوية . وليس يعنينا الآن أن نحكم أن سيبويه رأى كتب من سبقوه إلى التأليف كالإكمال والجامع كتابي عيسى بن عمر، أو أنه لم يطَّلع عليها . ولا يعنينا أن نحكم بضرورة اعتماد سيبويه على أعمال غيره في النحو إذ ليس من طبيعة الاشياء — كما رأينا — ولا مما يتفق مع مبادئ العقل أن يكون هذا الكتاب هو أول ماظهر في النحو ثم يظهر على هذه الصورة من

الكمال والشمول والتنظيم[1] . وإنما الذي يعنينا هنا أن هذا الكتاب هو أقدم أثر وصل إلينا من آثار النحو العربي . ثم إن اعتمادنا على كتاب سيبويه لا يقطع صلتنا بمن قبله . فلقد روى سيبويه في كتابه عن جماعة ممن تقدموه ، وهو ثقة بشهادة شيوخه الذين روى عنهم[2] ، ومن هنا نستطيع أن ننفذ إلى ماقبل سيبويه بالرغم من أن الذين روى عنهم كانوا قلة ، وهم بحسب كثرة الرواية عنهم : الخليل بن أحمد (روى عنه ٥٢٢ مرة) ، ويونس بن حبيب (روى عنه ٢٠٠ مرة) ، والأخفش (روى عنه ٤٧ مرة) ، وابو عمرو بن العلاء (روى عنه ٤٤ مرة) ، وعيسى بن عمر (روى عنه ٢٢ مرة)، وابو زيد الأنصاري (روى عنه ٩ مرات)، وهارون بن موسى (روى عنه ٥ مرات)، وعبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي (روى عنه ٤ مرات)[3] . وسيكون مصدرنا الثاني بعد كتاب سيبويه مانجده من أقوال هؤلاء النحويين المتقدمين في كتب النحو والطبقات .

وحديثنا عن تاريخ العلة سيكون في ضوء هذه الملاحظات التي ذكرنا .

لقد كان بين روّاد النحو الأوائل الذين روى عنهم سيبويه من عرف القياس والتعليل . وكان فيهم من بلغ الغاية في ذلك . وأقدم هؤلاء الذين روى عنهم

---

١ ـ ذكرنا في ص ٤٤ أن (الكتاب) يمثل المرحلة السادسة في تاريخ النحو .

٢ ـ انظر شهادة يونس بن حبيب لسيبويه في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٤٨ وطبقات الزبيدي : ٤٩

٣ ـ اعتمدنا في هذا الاحصاء على كتاب « سيبويه إمام النحاة » للاستاذ ناصف .

هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ .وقد كان اسمه مقروناً بالنحو وقياسه وعلله . قال ابن سلام : « عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل »[١] وقال عنه ابن الأنباري: «إنه أول من علّل النحو »[٢] ، وقد رووا عنه ما يدل على ولعه بالقياس،قال ابن سلام: « قلت أنا ليونس : هل سمعت من ابن ابي إسحاق شيئاً ؟ قال : نعم ، قلت له : هل يقول أحد الصويق — يعني السويق — ؟ قال : نعم عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس »[٣]. وكان ممن روى سيبويه عنهم : يونس بن حبيب وقد « كانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها »[٣] وكان فيهم من يسأل عن العلة كأبي عمرو بن العلاء ؛ فقد روى الأصمعي عنه أنه قال : « سمعت أعرابياً يقول: فلان لغوب — أحمق — جاءته كتابي فاحتقرها . قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟ فحمله على المعنى . وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم[٤]» . وكان في طليعة هؤلاء المتقدمين جميعاً الخليل بن أحمد ، وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله »[٥] وقد وضع الكثير من علل النحو . وكان عبقرياً فذاً نادر المثال .

وأما سائر الذين روى عنهم سيبويه كعيسى بن عمر والأخفش الأكبر

---

١ ـ طبقات الشعراء : ٦ طبعة ليدن
٢ ـ نزهة الالبا : ٢٣
٣ ـ المصدر السابق : ٦٠
٤ ـ المصدر السابق : ٣٧
٥ ـ المصدر السابق : ٥٥

وهارون فلم يذكر احد عنهم انهم كانوا اهل قياس او تعليل . ولم تتعدَّ رواية سيبويه عنهم نقل شواهد سمعوها او رووها كقوله « وزعم عيسى ان بعض العرب ينشد . . . » [1] « وزعم ابو الخطاب ـ أي الأخفش ـ انه سمع قوماً من العرب ينشدون ...» [2] « وحدثنا ابو الخطاب انه سمع من العرب ...» [3] ونقل عن هارون بعض اوجه في القراءات [4] وقليلاً مايتعدى سيبويه ذلك الى ذكر آرائهم كقوله « وكان عيسى يقول: ادخلوا الأول فالأول. لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى » [5] .

ولنستعرض الآن طائفة من تعليلات النحاة المتقدمين . ناظرين الى اتجاههم في التعليل . ومتأملين طبيعة العلة عندهم .

من تعليلات الخليل :

جاء في كتاب سيبويه « خشنت بصدره ، فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ، ومثله (قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم) إنما هو كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء ـ أي بصدره ـ عملت والموضع موضع نصب والمعنى معنى النصب . وهذا قول الخليل رحمه الله » [6]. « وسألته ـ أي الخليل ـ عن أيهم لِمَ لم يقولوا أيّهم مررت به؟ فقال: لأن أيّهم هو حرف الاستفهام لا يدخل عليه الألف . وإنما تركت الالف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء . ألا ترى

---

١ ـ الكتاب ١ : ٨٥ و ٨٧

٢ ـ الكتاب ١ : ١٠٣ و ١٥٣

٣ ـ الكتاب ١ : ١٢٦

٤ ـ الكتاب ١ : ٣٩٧ و ٤٢٢

٥ ـ الكتاب ١ : ١٩٩

٦ ـ الكتاب ١ : ٤٨

أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت، كما تفعل ذلك بالالف ، فهي نفسها بمنزلة الابتداء ، فان قلت: أيهم زيداً ضرب، قبح كما قبح في متى ونحوها. وصار أن يليها الفعل هو الأصل لأنها من حروف الاستفهام ولا يحتاج الى الالف فصارت كمتى وأين . وكذلك من وما لأنهما تجريان معها ولا تفارقانها. تقول : من أمة الله ضربها ؟ وما أمة الله أتاها ؟ نصب في كل ذا ، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى »[1] .

« وقال الخليل : هو كائن أخيك على الاستخفاف. والمعنى هو كائن أخاك»[2] «وسألت الخليل عن :ماأحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميع. وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا »[3] .

« وسألت الخليل عن قولهم : اضرب أيهم أفضل . فقال : القياس النصب. كما تقول: اضرب الذي أفضل . لأن أياً في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي . كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي »[4] .

« وقال الخليل : (إنما) لا تعمل فيما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل . فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أنّ نظير أنّ من الفعل مايعمل »[5].

« وسألته عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال : هذا واجب ، وهو تنبيه . كأنك قلت : أتسمع ؟ أنزل الله من السماء ماءً فكان كذا وكذا »[6] .

---

١ ـ الكتاب ١ : ٦٤
٢ ـ الكتاب ١ : ٨٤
٣ ـ الكتاب ١ : ٢٢٤
٤ ـ الكتاب ١ : ٣٩٧
٥ ـ الكتاب ١ : ٢٨٣
٦ ـ الكتاب ١ : ٤٢٤

« انتهوا خيراً لكم . ووراءك أوسعَ لك . وحسبك خيراً لك . وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك لأنك حين قلت : انتهِ ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر . وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى . كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك اذا قلت له : انته، فانك تحمله على أمر آخر . فلذلك انتصب »[1] .

« ومن ذلك قولهم: مرحباً واهلاً . وإن تأتني فأهل الليل والنهار . وزعم الخليل حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته سدد سهماً فقلت : القرطاسَ . أي أصبت القرطاس ، أي أنت عندي فيمن سيصيبه . وإن أثبت سهمه قلت: القرطاس أي قد استحق وقوعه بالقرطاس . فانما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت : مرحباً وأهلاً أي أدركت ذلك وأصبت . فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... »[2]

من تعليلات ابي الخطاب الاخفش :

« زعم أبو الخطاب أن قولك : سبحان الله ، كقولك : براءة الله من السوء . كأنه يقول : أبرئ براءة الله من السوء . وزعم أن مثله قول الشاعر وهو الأعشى :

أقول لمّا جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخرِ

أي براءة منه . وأما ترك التنوين في سبحان فانما ترك صرفه لأنه صار

---

١ ـ الكتاب ١ : ١٤٣ ٢ ـ الكتاب ١ : ١٤٨

عندهم معرفة وانتصابه كنصب الحمد لله . وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل : سلاماً ، تريد تسلماً منك ، كما قلت : براءة منك ، تريد لا ألتبس بشيء من أمرك . وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً. فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك . وزعم أن هذه الآية مفعول بها: (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الجَاهِلونَ قالوا سَلاما) بمنزلة ذلك؛ لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله براءة منكم وتسلماً ، لا خير بيننا وبينكم ولا شر . وزعم أن قول الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت :

سلامَك ربنا من كل فجر   بريئاً ما تغنثك الذْمومُ

(أي لا يلحقك ذم) على قوله : براءتك ربنا من كل سوء . فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً . إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف»[1].

★ ★ ★

وتتصف هذه التعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة ، قريبة من روح اللغة ومن حسّها الذي ينفر من القبح فلذلك نفر من « أيهم زيداً ضرب » والذي يؤثر الخفة حتى أجاز هرباً من ثقل التنوين أن يقال: «هو كائن أخيك». على أنه إن كانت هذه العلل غير فلسفية في طبيعتها فان هذا لا يعني أنها – في نشأتها – بنت التفكير النحوي الصرف. إذ حسبها أنها « علة » يُسأل عنها

١ ـ الكتاب ١ : ١٦٣ وتجد تفصيل ذلك في المخصص لابن سيده ١٦ : ١٦٣ – ١٦٥

وتُستقصى أسبابها لتكون مقتبسة من أسلوب الفكر المتطلّع إلى ما وراء الطبيعة أي من أسلوب الفكر الفلسفي . وحسبها أنها تعتمد القياس لتكون متأثرة بالمنطق . وليس في هذا شيء من العجب فلقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق منذ عصر مبكر عن طريق المتكلمين وعلماء الجدل .

وتتصف هذه التعليلات أيضاً بأنها تلتزم موافقة الإعراب للمعنى. فلم يكن للنحوي أن يجيز وجوهاً من الإعراب متعددةً دون مراعاة اختلاف المعنى بله الخروج عنه ، وهذا الاستهداف للمعنى و الحرص على سلامته هو الذي دفع الخليل إلى القول : « والموضع موضع نصب لأن المعنى معنى النصب» ، وهو الذي دفعه إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الآية (ألم تر أن الله...) وإلى تعليل هذا الاختلاف بمعنى التنبيه الداخل عليها . كما دفع الأخفش إلى تعليل نصب (سبحانَ الله) فراح يفسر معناها ويستدل عليه، بل ينظر إلى الجو الذي نزلت فيه و بيئة مكة التي استعملت فيها .

ثم إن هذه العلل وردت بأسلوب أقرب الى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل والجدل ؛ فليس فيها براهين تؤيدها ، ولم تكن في أصحابها حاجة الى أن يفترضوا ردوداً عليها ... بل كان يكفيهم - إذا أعوزهم الدليل - أن يوردوا شاهداً سمعوه عن العرب . لقد كان الخليل وصحبه أهل هذه اللغة التي عاشت على ألسنتهم حية،وكانت في عقولهم خصبة نشيطة ، فاستلهموها عللها فلم تتأبَّ ، وكانت - كما هي على مرّ العصور- مرنة بيد العالم، عسيرة على الجاهل،وقد كان

الخليل من أذكى علمائها فأسلست له القياد ، ومنحته من علومها ماأراد . ولست أعتقد ان هؤلاء المعللين الأوائل كانوا يستقون العلل من عند غيرهم . كما هو الأمر عند اكثر الذين اتوا بعدهم . وإنما كانت عللهم وليدة قرائحهم، وكانوا هم أصحابها ومخترعيها ؛ قال الزّجاجي « ذكر بعض شيوخنا ان الخليل بن احمد ، رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها ام اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت انا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فان أكن اصبت فهو الذي التمست ، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها »[1].

وظلّ وضع العلة على ماوصفناها به عند الخليل وطبقته حتى جاء سيبويه تلميذ الخليل وطلع علينا بكتابه الرائع الذي جمع فيه النحو مقسماً إلى أبواب، وذكر

---

١ - ايضاح علل النحو .

في كل منها أحكامه المؤيَّدة بالعلل . فكان كتاب نحو وقياس وعلة . يعلّم طريق القياس وأسلوب التعليل كما يعلّم الحكم النحوي .

تعليلات سيبويه :

ونستعرض الآن نماذج من تعليلات سيبويه . لنرى سير العلة في مرحلتها الثانية عنده . وهل اختلفت في «الكتاب» عما كانت عليه قبله ؟

يقول سيبويه : « ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين. فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة . وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم . لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال . وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل »[1] .

ويعلل رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء فيقول : «تكون في الرفع ألفاً، ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . وتكون في الجر ياءً مفتوحاً ماقبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية . وتكون في النصب كذلك. ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع . وكان مع هذا أن يكون تابعاً للجر منه أولى . لأن الجر للاسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى »[2]

وتوضيح كلامه : أن علامة رفع المثنى هي الألف . ومع أن الرفع من جنس الواو لم يجعلوا الواو علامة الرفع لئلا يلتبس المثنى المرفوع بالجمع المذكر السالم

---

١ ـ الكتاب ١ : ٣ ٢ ـ الكتاب ١ : ٤

المرفوع — إذ هو الجمع الذي على حد التثنية — وعلامة جر المثنى ياء مفتوح ماقبلها ولم يكن ماقبلها مكسوراً لئلا يلتبس المثنى المجرور بالجمع المذكر السالم في حال جره . وعلامة الجر هي نفسها علامة النصب . ومع أن الفتحة من جنس الألف لم يكن نصبه بالألف لأن نصبه بالياء يجعله نظير الجمع المذكر السالم الذي ينصب أيضاً بالياء . وأما العلة في عدم نصبه بالواو ليكون إذ ذاك نظير الجمع المذكر السالم الذي يرفع بالواو فلأن النصب في الأسماء أقرب إلى الجرّ منه إلى الرفع . وذلك لأن الجرّ يختص بالاسم فلا يتجاوزه إلى الفعل ، فهو ألصق به . وأما الرفع فيكون للأسماء كما يكون للأفعال المضارعة . فلما كان الجر ألصق بالأسماء من الرفع انضم النصب إليه واستعار الياء التي هي سمته .

ويعلل نصب الجمع المؤنث السالم وجره بالكسرة فيقول : « جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء ، التي هي حرف الإعراب ، كالواو والياء . والتنوين بمنزلة النون . لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها »[1].

وتوضيح كلامه : أن تاء الجمع المؤنث السالم هي محل الإعراب فيه ، لذلك كانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم . فكان الرفع فيها نظير الرفع بالواو في هذا الجمع ، وكان الكسر فيها في حالتي الجر والنصب نظير الياء التي هي في الجمع المذكر للجر والنصب أيضاً .

---

١ ـ الكتاب ١ :٥

ويعلل ثقل الفعل وخفة الاسم فيقول : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً . والاسم قد يستغني عن الفعل . تقول : الله إلهنا . وعبد الله أخونا »[1].

ويعلل خفة النكرة وثقل المعرفة بقوله : « لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به »[1] . فتثقل وكذلك الشأن في الواحد لأنه الأول بالنسبة إلى الجمع .

ومن تعليلاته قوله : « ومما لا يكون فيه إلا الرفع أعبد الله أنت الضاربه؟ لأنك إنما تريد معنى : أنت الذي ضربه ؟ فهذا لا يجري مجرى يفعل ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : ما زيداً أنا الضارب ، ولا: زيداً أنت الضارب ... »[2]

وعلل بالاستخفاف ، وجعله هو العلة في استغنائهم بـ : « أول رجل » عن قولهم : « أول الرجال » وقال: « ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: عشرون درهماً . إنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه »[3] .

ومن تعليلاته أيضاً قوله : « ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون

---

١ ـ الكتاب ١ : ٦

٢ ـ الكتاب ١ : ٦٦

٣ ـ الكتاب ١ : ١٠٤

غير ظرف صفة الأحيان . تقول : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً ، وسير عليه كثيراً ... وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء . كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله : ألا ماء ولو بارداً . لأنه لو قال : « ولو أتاني بارد ، كان قبيحاً . ولو قلت : أتيتك بجيّد ، كان قبيحاً حتى تقول : بدرهم جيد . وتقول: أتيتك به جيداً . فكما لا تقوى الصفة في هذه إلا حالاً . أو تجري على اسم[1] كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجري على اسم »[2] .

وقد يكتفي بأن يعلل وجهاً ما بأنه هو الوجه المنقاد مع القياس كقوله : « وقال بعضهم لدن غدوة ... والجر في غدوة هو الوجه والقياس[3] ». وقال : « والوجه : كل شاة وسخلتها بدرهم . وهذه ناقة وفصيلها راتعين. لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس .. »[4].

★ ★ ★

وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها مما امتلأ به كتاب سيبويه وجدناها شبيهة بعلل الخليل والذين روى عنهم سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى، واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهه ، وحمل النظير على نظيره ، واعتمادها ذوق العرب في طلبه للخفة وفراره من القبح والثقل . ولا عجب في ذلك فسيبويه إنما كان تلميذاً للخليل ، وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسّع والإكثار مما كان نزراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين . وهو فضل في دقة السير

١ ـ أي أن الصفة إما ان تكون حالا أو أن يذكر قبلها الموصوف فتجري عليه .

٢ ـ الكتاب ١ : ١١٦ ٣ ـ الكتاب ١ : ١٠٧ ٤ ـ الكتاب ١ : ٢٥٨

على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتى بات كتابه يعلّم البحث والنظر والقياس كما يعلّم النحو سواء بسواء . ساعده على ذلك مهارة في تطبيق القياس ، وذكاء في استخراج العلل ، وخصب في توليد الفروع وتفريعها . والتعليل عند سيبويه ليس أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرر أو العالم الواثق . فلا يتخيل رداً عليه . ولا يفترض نقضاً له . ولا هو يحاول إضعاف العلة وتوهيتها ليعود فيثبتها أو يؤكدها شأن المتأخرين من أهل صناعته . بل كان يكتفي من كل ذلك بأن يؤيّد حكمه بكثرة القياس بين الأشباه والنظائر ، وكثرة الأمثلة ، والاستعانة بالشواهد يأخذها عمن يثق بهم من أهل اللغة . وأما الافتراض والتخيّل عنده فأبعد ما وصل إليه هو أن يقول مثلاً على سبيل الإحاطة والاستقصاء: «ولو سميت امرأة بضربت ثم حقرت لقلت ضُريبة ؛ تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها»[1]. «وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء ..»[2] . وحبّ الاستقصاء وتتبع العلل عند سيبويه ظاهر في ملاحقته لاستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة كما في باب تصغير المؤنث إذ يقول : « اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء ؛ وذلك قولك في قدم : قُديمة ، وفي يد : يدية . وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المذكر والمؤنث . قلت : فما بال عناق؟ قال : استثقلوا الهاء حيث كثر العدد ، فصارت القاف بمنزلة الهاء ، فصارت ثقيلة في العدد والزنة فاستثقلوا الهاء . وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف

---

١ ـ الكتاب ٢ : ١٢٤ ٢ ـ الكتاب ٢ : ١٣٧

فصاعداً . قلت : فما بال سماء ، قالوا : سمية ؟ قال : من قِبل أنها تحذف في التحقير فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ، فلما خضت صارت بمنزلة دلو كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف . فان حقرت امرأة اسمها سقاء قلت: سقيقى ولم تدخلها الهاء لأن الاسم قد تمّ »[1].

ويعتمد سيبويه في استنباط العلل على ما وقر في نفسه من سلامة ذوق العرب، ورهافة حسهم ، وحبهم للتخفف من الثقل . وهو في ذلك كأستاذه الخليل الذي آمن بأن العرب أصحاب اللغة أمة حكيمة فراح يعلل متوخياً وجه الحكمة والصواب . وقد رأينا كيف علل سيبويه ترك الألف واللام والعدول عن الجمع في قولهم « أول رجل» بالاستخفاف والفرار من الثقل والزيادة غير المفيدة. بل ان سيبويه لا يريد غير مايتفق مع واقع اللغة . ولذلك لم يحجم عن تقبيح عمل زملائه الذين أكرهوا اللغة ووضعوها على غير ماوضعتها عليه العرب لتلائم أحكام النحو الذي صنعوا . فعقد لذلك باباً عنوانه : « هـذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ماوضعته العرب»[2]. وهو لا يمتنع عن تقبيح رأي الخليل وتضعيفه إذا لم تعجبه علته بالرغم من شدة احترامه له . قال سيبويه : « وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد . وهذا قبيح ضعيف. لايجوز

---

١ ـ الكتاب ٢ : ١٣٦

٢ ـ الكتاب ١ : ١٦٧

إلا في موضع الاضطرار . ولو جاز هذا لقلت : هـذا قصـير الطويل . تريد مثل الطويل »[1].

ويذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنه يعلّل ، ودون أن يقول — كما صار النحاة من بعده يقولون — والعلة في ذلك كذا ... ، ولم تأت العلة عنده عنواناً في غير باب واحد فقط هو : « باب علل ماتجعله من حروف الزوائد وما تجعله في نفس الحرف »[2]. وذلك لأن سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه ، فاذا لجأ إلى التعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده ، ولم يكن مفتوناً باظهار براعته وتوجيه عنايته إلى العلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده .

وهذا الأسلوب في التعليل هو الذي كان معروفاً ومتَّبعاً حتى آخر القرن الثاني ، لا فرق في ذلك بين البصريين والكوفيين من النحاة على تفاوت بينهم في الأساليب ؛ إذ من الطبيعي أن يتأثر كل منهم بالطـابع الذي غلب عليه من فنون العلم فيظهر هذا الطابع جلياً في علله وأسـلوب عرضها والحِجاج لها ، ولا شك أن عالماً كالفراء عرف بميله إلى الاعتزال ، وشهر بالفلسفة في تصانيفه، لن تخلو علله من هذا الطابع الفلسفي ، وإن كان في بعض الأحيان يلجأ إلى السهولة والوضوح في بسط العلة . ونحن نجد في كتابه : « معاني القرآن » مايؤيد ذلك ؛ انظر مثلاً إلى مراعاته للمعنى في تعليل الضم في «أيهم» في قولنا: « سل أيهم قام » فلفظة « أيهم » يعمل فيها مابعدها ولا يعمل فيها ماقبلها لأنك

---

١ ـ الكتاب ١ : ١٨١

٢ ـ الكتاب ٢ : ٣٤٣

« إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى (من) و (الذي) كقولك لأضربن أيهم فعل ذلك»[1]. وانظر إلى مراعاته المعنى والذوق في تعليله جواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث كما في قوله تعالى: (فَمَن جاءَه مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه ..) وعدم جواز ذلك إذا جاء بعده قال: « فان قال قائل أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها ؟ قلت : ذلك قبيح وهو جائز ، وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنى – أي ضمير – من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا إنما يذهب به إلى المعنى وهو في التقديم والتأخير سواء »[2].

ثم ظهر في القرن الثالث من عُني بالعلة من النحويين حتى باتت العلة عنده رديف الحكم النحوي ، لا تفارقه ولا ينبغي لها – في اعتقاده – أن تفارقه. كما هو الأمر عند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٥٨ هـ) .

لقد كان أبو العباس شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحاً للمناقشة والبحث ، وكانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهره على الزجَّاج والشبكة التي صاده بها من حلقة أستاذه ثعلب[3]، وكانت للمبرد في التعليل يد طويلة وحظ موفور وكان فيه من المجتهدين ، حتى إنه – وهو البصري المتعصب – لم

---

١ - انظر تفصيل ذلك في معاني القرآن ١ : ٤٦ وما بعدها .

٢ - معاني القرآن ١ : ١٢٨ .

٣ - انظر قصة ترك الزجاج لثعلب والتحاقه بالمبرد في طبقات الزبيدي : ١١٨ .

يحجم عن الوقوف في وجه سيبويه سيد نحاة البصرة وأستاذهم ، لأنه قبل قول الخليل خالياً من التعليل ... وذلك حين سـأل سيبويه الخليل : « هل يجوز : كما أنك على كما أنت هنا ؟ فقال : لا ، لأن « أن » لا تبتدأ في كل المواضع ». قال المبرد : « وهذا كلام لا وجه له إذ لم يوضّح الموضع الذي لا تبتدأ فيه بعلّته »[1].

وخالف المبرد سيبويه في كثير من المسائل ، ولم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي ، وإنما كان في كثير منها حول (علّة) ذلك الحكم ، فقد قال المبرد مع سيبويه بوجوب رفع المبتدأ مثلاً ، ولكنهما اختلفا في تعيين الرافع أو علة الرفع ، فقال سيبويه : يرتفع المبتدأ بالابتداء ، سواء في ذلك تقدم المبتدأ أم تأخر . وقال المبرد : ان المبتدأ يرتفع بالابتداء في حال تقدمه فقط أما إذا تأخر فيرفعه خبره ، ففي مثل قولنا : في الدار زيد ، إن لم ترد بزيد التقدم كان رفع زيد بقولك في الدار لأن معناه استقر ، وحل محل المضمر فرفعه ما كان يرفع المضمر..[2]

وكذلك وافق المبرد سيبويه في حكم « لا مرحباً ولا أهلاً ... » وخالفه في علة الحكم[3].

---

١ ـ الانتصار : ٢٢١

٢ ـ انظر تفصيل الخـلاف حول عامل الرفع في المبتدأ بين سيبويه والمبرد . وبين البصريين والكوفيين في الانتصار : ١٢٤ ومابعدها .

٣ ـ الانتصار : ١٦٦ .

ويعوّل المبرد في ردوده وفي تعليله عامة على القياس[1]، وعلى مراعاة المعنى شأن المتقدمين عليه من النحاة .

ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وانها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها . ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي . إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها ، وكان ظنهم ظن

الألمعي الذي يظنّ بك الظـــــنّ كأنْ قد رأى وقد سمعا

وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل . ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها فألّف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بقطرب والمتوفى سنة ٢٠٦ كتاب « العلل في النحو »[2]. وألّف بكر ابن محمد المازني المتوفى سنة ٢٣٠ أو ٢٤٨ « كتاب علل النحو »[3] ، ولئن فاتنا أن نطلع على هذين الكتابين أو أن نقف على وصف لهما ، إنه لا تفوتنا دلالة الاسم فيهما على أن العلة بدأت تلفت نظر النحويين وتدور على ألسنتهم بين

---

١ ـ انظر كيف يأخذ على سيبويه تركه القياس في مثل السقى لك ص ٨٦ .

٢ ـ بغية الوعاة : ١٠٤ ، الفهرست : ٥٣ ، معجم الادباء ١٩ : ١٥٣ .

٣ ـ بغية الوعاة : ٢٠٣ ، معجم الادباء ٧ : ١٢٢ .

موضوعات النحو ، وأنها بدأت تفرد لها الكتب منذ نهاية القرن الهجري الثاني وأوائل القرن الثالث .

وهنا يقفنا قول الزجَّاجي إنه كان أول من كتب في علل النحو وإنه لم يسبق إلى التصنيف في هذا الموضوع « ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيه جميعها . وإنما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها ، مع خلوّ أكثرها منها »[1] فلئن كان ذكر العلل بعد الأصول، أي القواعد، ينطبق على كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو كيف نعلل إذاً قول الزجَّاجي إنه لم ير كتاباً أفرد للعلل مع وجود هذين الكتابين لقطرب والمازني وهما سابقان للزجاجي متقدمان عليه ؟

ليس لنا — فيما نظن— إلا أحد افتراضين : إما أن الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ لم يطلع على كتابي قطرب والمازني ، وهذا افتراض مرجوح ، إذ ما كان يخفى عليه الاسم فيشير إليه إن ضاع عنه الكتاب نفسه . وإما أن الزجاجي اطلع على هذين الكتابين — أو على أحدهما — ولم يجد فيهما ما كان يفهمه من مدلول العلة فوضع كتابه على ما كان يود ويفهم فكان هو الأول من حيث دلالة العلة على مادلت عليه في كتابه . وهذا لا يجيز له عدم الإشارة إلى الكتابين السابقين ماداما يحملان اسم العلة .

واستمر البحث في العلل على هذه الصورة ، وازداد دورانها في كلام النحاة

---

١ - مقدمة الايضاح .

حتى أصبحت البراعة وجودة النظر فيها صفة يتميز بها أصحابها من سائر النحويين. قال ثعلب : « وكان أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم حسن النظر في العلل »[1]. وابن قادم هذا أستاذ ثعلب ومن مشاهير أصحاب الفراء[2] . وأصبحت العلل موضوعاً للبحث والمناقشة . قال الزجاج : « لما قدم المبرد (المتوفى ٢٨٥ هـ) بغداد جئت لأناظره . وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب . فعزمت على إعناته . فلما فاتحته ألجمني بالحجة . وطالبني بالعلة . وألزمني إلزامات لم أهتد إليها »[3] .

وهكذا إذاً لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعاً ذا قيمة ، ترمقه أنظار النحاة ، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار .

وأما العلّة في القرن الرابع فلا بد قبل الخوض في الحديث عنها من وقفة قصيرة نتناول الحديث فيها عن المنطق والفقه والكلام وصلتها بالنحو العربي، وذلك لأن العلة في القرن الرابع وما بعده كانت خاضعة لتأثير تلك العلوم منطبعة بكثير من خصائصها .

١ ـ انباه الرواة ٢ : ٥٦

٢ ـ نزهة الالبا : ٢٠٤ .

٣ ـ نزهة الالبا : ٢٩٠ وانظر خبر التحاق الزجاج بالمبرد مفصلاً في طبقات الزبيدي: ١١٨

٢ – النزعة المنطقية في النحو العربي

رأينا أنه من العسير أن نصل إلى معرفة نشأة النحو العربي بصورة تفصيلية واضحة نعرف معها ما قام به كل من النحاة الأوائل في إشادة صرح هذا العلم ، فالظروف التي نشأ فيها هذا النحو ظروف يكتنفها الغموض ، والروايات التي وصلت إلينا لم تكن لتلقي الضوء الذي نريد على تلك المراحل المبكرة من تاريخ النحو . كما يبدو أنه من الصعب أن نحدد بدقة ويقين مدى الصلة بين النحو العربي والعلوم غير العربية التي ترجمت في زمن مبكر [١] .

على أننا نبادر هنا إلى القول إنه لا يهمنا أن نثبت أو ننفي تأثر النحو العربي بالنحو السرياني أو المنطق اليوناني ، ولا أن نحقق في مدى ما أفاده النحويون الأولون من حديث أرسطو عن أجزاء القول النحوية من أداة واسم وفعل [٢] ، فلقد سبق الى البحث في هذا الموضوع بعض الباحثين ؛ فكان منهم من أثبت هذا الأثر الأعجمي في نحو العرب [٣] ، وكان منهم من ناقش الأمر ورفضه [٤] ووصل به بحثه إلى أن قال : « فكل ما يقال عن تأثر النحو في عهد الخليل

١ ـ انظر مقال الاستاذ مصطفى نظيف في مجلة المجمع اللغوي ٧ : ٢٤٢ .

٢ ـ تجد ذلك مفصلاً في «فن الشعر» لأرسطو ترجمة عبد الرحمن بدوي ص ٥٥ ومابعدها

٣ ـ الدكتور ابراهيم بيومي مدكور ، مجلة المجمع اللغوي عام ٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .

٤ ـ الدكتور مهدي المخزومي ، كتاب «الخليل بن احمد الفراهيدي» ص ٦٢ ومابعدها.

بمنطق أرسطو تأثراً مباشراً في المنهج والموضوع ... إيغال في الحدس وتمسك بأهداب الفروض»[1].

ولكن الذي يعنينا بهذا الصدد هو أن النزعة المنطقية قد غزت الفكر الإسلامي، فأخذ بها وحرص عليها — لدوافع كثيرة — وحاول أن يصب معظم نتاجه وفق قوالبها. قال الاستاذ أحمد أمين متحدثاً عن الثقافة اليونانية: «ومما زاد في أثرها أن اتصال المسلمين بها صاحب عصر تدوين العلوم العربية، فتسرّبت الثقافة اليونانية إليها وصبغتها صبغة خاصة كان لها تأثير كبير في الشكل وفي الموضوع؛ أما الشكل فيرجع إلى تأثير المنطق اليوناني وقد صبغ العلوم العربية صبغة جديدة صبّت في قالبه، ووضعت على منهاجه، إذ كان المنطق كما قال ابن سينا خادم العلوم ...»[2] ثم قال: «وكان للمنطق سلطان كبير على العقول في العصر العباسي، وكان من جراء ذلك أن اصطبغت طريقة الجدل والبحث والتعبير والتدليل صبغة غير التي كانت تعرف من قبل»[3].
إذ تغلّبت النزعة المنطقية على عقول القوم وبلغ من حرصهم عليها أن ادخلوها من علومهم وآدابهم كل مدخل، حيث ينبغي لها وحيث لا ينبغي، حتى خاف بعض أهل الفطرة السليمة والذوق المطبوع من سيادة هذه النزعة المتزايدة فقال البحتري المتوفى سنة ٢٨٤ على لسانهم جميعاً:

كلفتمونا حدود منطقكم ... والشعر يغني عن صدقه كذبه

---
١ ـ الدكتور مهدي المخزومي، كتاب «الخليل بن احمد الفراهيدي» ص ٧٤
٢ ـ ضحى الاسلام ١ : ٢٧٤
٣ ـ المصدر السابق ١ : ٢٧٥

فاذا كانت قسوة المنطق على الشعر قد بلغت هذه الدرجة التي أثارت البحتري، على بعد ما بين المنطق والشعر ، فكيف به مع غير الشعر من العلوم ؟ ومع النحو منها على الخصوص ؟ والنحو منطق منذ سُطِرَ لأنه قام على الاستقراء والتحليل والتركيب ثم ضمّ الشبيه إلى شبيهه بالقياس.

والقياس ، وهو عملية منطقية ، له في أعمال النحويين نسب عريق، يبدأ مع ميلاد النحو، ويساير نشأته وتطوره ؛ أخذ به ابن الحضرمي (المتوفى سنة ١١٧هـ) فكان يقيس ويعلل ، بل كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل[١]، وكان شديد التجريد للقياس[٢] . وقد سمعنا رأيه حين سأله يونس : «هل يقول أحد الصَّويق : — يعني السَّويق — ؟ قال نعم عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس »[٣] . ثم كان الخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ والذي عُدّ رافع لواء القياس وكاشف قناعه ، كما قال ابن جني[٤]، وجاء من بعده تلميذاه سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠) وكان كتابه حافلاً بالقياس، والكسائي (المتوفى سنة ١٨٩ هـ) وإليه عزوا القول المشهور :

إنما النحو قياس يُتَّبع . . . .

وظل القياس معتمدَ النحويين حتى أرسى الفارسي (٣٧٧ هـ) أطنابه، وكان شعاره : « لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبّ إلي من أن

---

١ — طبقات الزبيدي : ٢٦ . ٢ ـ نزهة الألبا : ٢٢

٣ ـ طبقات الزبيدي : ٢٦ وقد تقدم ذكر الخبر في ص ٥٣ .

٤ ـ الخصائص ١ : ٣٦١ .

أخطىء في مسألة واحدة قياسية . » وتابعه على هذا المنهج تلميذه أبو الفتح ابن جني (٣٩٢ هـ) الذي قال : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياساً وعقلاً . » والذي حين تعرّض لذكر الأصمعي قال : إنه « ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل » [١] !!

ومضت القرون الأربعة ، والقياس هو العمود الفقْري للنحو . ولم يأت بعد هذه القرون من شذّ عن منهج أصحابها ، بل كان كل من جاء بعدهم يتلقى عنهم منهجهم ويحاول السير على طريقتهم... واستمرّ النحو في اعتماد القياس حتى قال ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) : إن إنكار القياس لا يتحقق، لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو !

وهذا القياس المنطقي الذي أخذ العلماء أنفسهم به في كثير من العلوم كالفقه والنحو كان له أثر كبير في تفريع المسائل ، وتحليلها ، وضمّ الأشباه بعضها إلى بعض لتندرج تحت قاعدة واحدة أو تخضع لحكم مطّرد .

وليس علينا أن نتابع الحديث عن القياس فذلك أمر خارج عن نطاق هذا البحث [٢] ولكن الذي يهمنا هو أن النحويين حاولوا تطبيق أحكام المنطق على منهجهم وقواعدهم وشتان ما بين المنطق العقلي وأحكامه الثابتة وبين الأسلوب اللغوي ووسائله المتطوّرة .

---

١ ـ الخصائص ١ : ٣٦١ .

٢ ـ عُد إلى كتاب « القياس في اللغة العربية » للأستاذ الخضر حسين ، وإلى البحث القيم الذي كتبه الاستاذ الافغاني في كتابه « في أصول النحو » .

يقول فندريس : « إذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئاً من النظام بتصنيفها وفقاً للمنطق رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكمياً ؛فطوراً ترانا نفرّق بين مسائل ذات صفة نحوية واحـدة في فصيلتين متميّزتين من فصائل المنطق (وفي ذلك إكراه للغة) وطوراً نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق (وفي ذلك إكراه للعقل) . فالأيسر إذاً أن نختار طريقة وسطاً بين هاتين الطريقتين من طرق التصنيف ، وفي ذلك تبرير لمسلك النحاة الذين لا نعدم أن نجد قيمة نحوية في مصطلحاتهم وإن كانت تحكمية وخالية من المنطق في غالب الأحيان . والشيء الوحيد الذي نطالبهم به هو أن تكون تصنيفاتهم — وقد ضحّوا فيها بالمنطق — متفقة مع الأوضاع النحوية للغة التي يدرسونها »[1] .

هذا هو الفرق بين أساليب المنطق وأوضاع اللغة بصورة عامة. وهو فرق يزداد بعداً واتساعاً كلما كانت التراكيب اللغوية أصدق في التعبير عن الشعور النفسي ، ذلك أن هناك تراكيب خاصـة تفزع إليها النفس للتعبير عن حالة انفعالية مفاجئة طرأت عليها ، تراكيب لها من أصالة الوضع أو الخَلق،ومن ظلال اللهجة ، ووحي معناها التصويري ما لا يفلح العقل بالتعبير عن مثله بألفاظ ربط بينها بأحكامه . إن الفرق بين المنطق وأساليبه واللغة وأوضاعها ليتسع إذا نحن بحثنا في أمر اللغة الانفعالية .

---

١ ـ اللغة لفندريس ترجمة القصاص والدواخلي : ١٥٣ .

يقول فندريس : « فاللغة الانفعالية تنفذ في اللغة النحوية وتسطو عليها وتفككها ، لذلك يمكن أن يفسّر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير . فالمثل المنطقي الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة ، وعبارة واحدة لكل وظيفة ، ولتحقيق هذا المثل يجب أن تكون اللغة ثابتة ثبوت الجبر حيث يبقى الرمز منذ أن يصاغ لأول مرة ثابتاً لا يتغير في جميع العمليات التي يستعمل فيها ، ولكن الجمل ليست رموزاً جبرية . فالانفعالية لا تنفك تكسو عبارة الفكر المنطقية وتلوِّنها إذ لا يكرر المرء مطلقاً جملة واحدة بعينها مرّتين ، ولا يستعمل كلمة بعينها مرتين بنفس القيمة لأنه لا يوجد مطلقاً واقعتان لغويّتان تماثلان تماثلاً تاماً . ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف دائبة على التعديل من أحوال انفعاليتنا ... »(١)

ونحن نجد القائمين على أمر النحو العربي يحاولون ضبط أحكام هذه اللغة مستعينين بشتى ضروب التقدير والتأويل لتتحقق لهم الروابط المنطقية في إطار اللغة مع أن للغة منطقها الخاص(٢) .

على أن هذه النزعة إلى تغليب المنطق وتسويد أحكامه لم تعدم مناهضين لها أحبوا التخفّف من آثارها ومالوا إلى تخليص النحو منها ، وقد يكون خير دليل على وجود هذا الاتجاه المناهض تلك المناظرة الطريفة التي جرت حوالي سنة ٣٢٠ هـ بين أبي بشر متى بن يونس المتوفى سنة ٣٢٨ وأبي سعيد السيرافي

---

١ ـ اللغة : ٢٠٢

٢ ـ انظر « من أسرار اللغة » ص ١٠٤ وما بعدها .

المتوفى سنة ٣٥٨ [١] . فلقد كانت هذه المناظرة رمز الصراع بين غلبة المنطق وسيادة النحو بل كانت أثراً من آثار ردّة الفعل التي ظهرت على النحو وأهله ضد نفوذ المنطق وسلطانه .

ولست أقصد إلى الغلوّ في قيمة هذه المناظرة ، أو تصوير أثرها ، فالحق أنها لم تكن لتغيّر منهجاً ألفه النحاة وساروا عليه ، ولا لتقيم أسساً تفصل بها بين النحو والمنطق ، وإنما أردت ما تدل عليه من وجود هذا الاتجاه المناهض لسلطان المنطق ونفوذه في النحو ، في أوائل القرن الرابع . ولعل أبا القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ أحد أولئك الذين حاولوا تخليص النحو من ربقة المنطق وحدوده كما يبدو لنا من دراستنا لكتابه « الإيضاح في علل النحو » [٢] .

★ ★ ★

١ ـ تجد المناظرة مفصلة في المقابسات : ٨٣ وفي معجم الادباء ٨ : ١٩٠

٢ ـ تحدثنا عن كتاب « الايضاح » في الفصل الخاص بالعلة في القرن الرابع .

٣ - أثر الفقه والكلام في النحو

الحياة العقلية أو الفكرية حياة متصلة مستمرة تكاد تكون حياة واحدة مهما تتشعّب بها السبل ، وأيّاً كان العلم الذي تتناوله . وتتأثر العلوم في البيئة الواحدة ، بعضها ببعض ، إن لم يكن في الحقائق التي تصل إليها ففي أساليب البحث وطرائق التفكير . وإذا عدنا إلى نشأة النحو وجدناه ينشأ وينمو ويتكامل في العراق : بصرته ثم كوفته ثم بغداده ، ووجدناه يحبو في أول عمره حين كان غيره من العلوم قد بلغ أشده وأوشك أن ينضج . ومن طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها فكيف إذا كان ذلك القديم محوطاً بالقداسة والإجلال كعلوم الدين ، أو محوطاً بالإعجاب والتقدير والحماسة كعلم الكلام. بل كيف إذا كان هذا الجديد الذي هو النحو وسيلة لصيانة القديم الذي هو الدين ، وكان الخوف على اللحن في القرآن هو الباعث الأول على العناية بالنحو وما إليه ، لا شك أنه سينشأ النحو في ظلال الدين وسيتأثر به وقد يتبع خطاه ويسلك سبيله . وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن .

وتأثر النحو بعلم آخر كان قد سبقه إلى الحياة،وشق طريقه إلى ميادين الجدل

ومجالس المناظرات فيها وذلك هو علم الكلام الذي نبغ الكثير من أعلامه قبل أن يكون النحو في الحياة شيئاً مذكورا .

وليس من شأننا أن نؤرخ الآن لعلوم الدين أو الكلام بل حسبنا القول إن العصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية ودوّنت فيه كتب النحو كان متأثراً بما نشط فيه من علوم الدين من حديث وفقه ، وعلوم العقل من جدل وكلام . وانه قامت هناك صلة شديدة بين هذه العلوم جميعاً بصورة عامة وبين علوم الفقه والنحو منها بصورة خاصة. قال الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ : «إنهم لا يجدون علماً من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها ، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيّن لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنّع ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب. والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم من النحويين »[١] .

وقال ابن خلدون (٨٠٨ هـ) : « فلا بدّ من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة ، وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها ...والذي يتحصّل أن الأهم المقدّم منها هو النحو إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة »[٢] . بل لقد زادوا في أمر هذه الصلة حتى حملوا الأصل في اللغة على الأصل في الفقه ، وقاسوا النظير على النظير ! قال السيوطي : « وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة »[٣] .

---

١ ـ مقدّمة المفصل . ٢ ـ مقدمة ابن خلدون : ٤٩٩ ٣ ـ الاقتراح : ٤٥

وهكذا كانت اللغة وعلومها وسيلة لعلوم الدين، وذات صلة قوية بها، إذ كان ينبغي للفقيه أن يعرف اللغة؛ نحوها وطرائق الكلام فيها. ولا يصبح فقيهاً في كتاب الله فاهماً لحديث الرسول قادراً على استنباط الأحكام إلا إذا فقه علوم العربية أولاً، وكم من عالم قادته حلقة الحديث أو الفقه إلى حلقة العربية، فقد رووا أن سيبويه كان يستملي على أستاذه حمّاد بن سلمة يوماً، فقال حماد: قال رسول الله ﷺ ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء. فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد لحنت ياسيبويه. فقال: لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً. ثم لزم الخليل [1]. بل لقد كان منهم من اتخذ من كتب النحو مصدراً للفتوى. قال أبو بكر بن شقير: حدثني أبو جعفر الطبري قال: سمعت الجَرمي يقول: أنا مذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا، وأومأ بيده إلى أذنيه، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث إذ كان كتابِ سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش.

وتعليل المبرّد مقبول، فان طريقة الكتاب ووسيلة البحث فيه إذا أتقنها عالم بالحديث استطاع أن يتصرّف استنباطاً وتعليلاً وقياساً شأن الجرمي فيه.

---

١ ـ اخبار النحويين البصريين: ٤٣ وطبقات الزبيدي: ٦٦ وبغية الوعاة: ٢٤٠

وشبيه بهذا ما روي من أن الفرّاء سئل عن الحكم فيمن سها عن سجود السَّهو ، فقال : لا شيء عليه . ولما سئل عن مصدر فتواه قال: قسته على ما عندنا في العربية ؛ فان المصغّر لا يصغّر [1] !

وهذا التداخل بين الفقه والنحو لم يقف عند حد معين ، ولا في فترة معينة من الزمن، بل استمر وكان موضع العناية والاهتمام عند كثير من العلماء حتى ظهر فيهم من مزج بين العلمَين في التأليف كما سنرى عند الكلام على استمرار هذا الأثر الفقهي في النحو العربي . وأما الآن فيكفينا أن نقرر أنه لم يكن هناك استقلال بين هذه العلوم أو اختصاص بل كان العالم متقناً لأكثر من علم واحد . قال ثعلب: « لمَّا تصدَّى أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء للاتصال بالمأمون ، كان يتردّد إلى الباب، فلما كان ذات يوم بالباب جاء ثمامة بن الأشرس المتكلّم المشهور ، قال : فرأيت صورة أديب وأبَّهة أدب ، فجلست إليه وفاتشته عن اللغة فوجدته بحراً ، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده ، وعن الفقه فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم ، وفي النجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقاً . فقلت له : من تكون ؟ وما أظنك إلا الفرّاء ! فقال : أنا هو ... » [2] . وحسبنا السيرافي مثالاً على العالم الذي جمع بين النحو والفقه والكلام ، فقد كان أبو سعيد نحوياً بارعاً شرح الكتاب، وكان

---

١ – نزهة الالباء : ٦٩

٢ – معجم الادباء ٢٠ : ١١

معتزلياً من أكابر أصحاب الجبائي[1] المتكلمين ، ثم إنه ظل يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة فما عثر له على خطأ[2] .

ومضى زمن الإحاطة والمزج ، وذهب هؤلاء العلماء ، وأخذت العلوم يستقل بعضها عن بعض ، ولكن أفكار النحويين ظلّت عالقة بأساليب الفقهاء وأحكامهم ، لا يذكرون القاعدة اللغوية أو النحوية حتى يبادروا إلى الفقه يلتمسون فيه الشبيه أو النظير . قال السيوطي : « قال في الخصائص: إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه » . ثم يعقب السيوطي بقوله: «وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه وهو نقض الاجتهاد إذا بان النّص بخلافه »[3].

وظلّت طرائق النحويين في التعليل والاقناع قائمة على أساليب المتكلمين .

وجملة القول : « إن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم ... فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية ولهم طبقات الرواة كما لأولئك. ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل . ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه ، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء. وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والاجماع كما بنى الفقهاء أحكامهم

---

١ ـ طبقات الزبيدي : ١٢٩   ٢ ـ معجم الادباء ٨ : ١٥٠

٣ ـ الاقتراح : ١٠٢

على السماع والقياس والإجماع . وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة »[1] .

ومهما يكن من أمر هذه الصلة بين النحو من جهة وعلوم الدين والكلام من جهة أخرى ، فالذي لاشك فيه هو أن أثر هـذه الصلة ظهر في النحو ، وأنه لم يكن أثراً حميداً كله . فلئن ساعدت هذه العلوم –بادىء الأمر– على العناية بالنحو وإنمائه ، لقد حمّلته فيما بعد أثقالاً ناء بحملها ، وما زال يعاني وزرها إلى يومنا هذا .

وكان من أثر هذه الصلة أن تسرّبت إلى النحو فكرة العامل ، والنظر في العلّة ، والقول بالقياس . أما فكرة العامل فهي المحور الذي دار النحو حوله ، وتركزت عليه أبحاثه ، حتى كانت نظرية العامل شاملة للنحو كله ، وحتى كان النحويون يطلقون اسم العوامل ويريدون به النحو كله ، كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم « العوامل المئة » وكانت شاملة لأبواب النحو جميعاً. وأما النظر في العلة والقول بالقياس فانه كما « ثبت لدى الفقهاء أن لكل حكم شرعي علّة تتصل بمصلحة الأمة فسعوا إلى توضيح هذه العلل ثم إلى القياس ، فقاسوا ما لم يُعلّل أو يُنصّ عليه بأمر مُعلّل قد نُصّ عليه »[2] . كذلك ثبت لدى النحويين أن العرب راعت في كلامها عللاً معينة فراحوا يبحثون عن هذه العلل ، ويقيسون ما خفي واستتر على مابان وظهر ، متبعين سبيل الفقهاء ، بل

---

١ ـ في اصول النحو للأستاذ سعيد الافغاني : ٨٣

٢ ـ أصول الفقه للخضري : ٤

كان منهم من صرح بانتزاع العلل من كتب الفقهاء . قال ابن جني «وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق »[1] . ومحمد بن الحسن هذا هو الشيباني صاحب أبي حنيفة ، وكان عالماً بالنحو وفقيهاً مشهوراً بتفريع المسائل من الأصول ، ومات سنة ١٨٩ هـ .

هذا عن العلة « وأما القياس في النحو فقد عرّفوه بأنه حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما . ويكاد يكون هو التعريف الفقهي . وقد طبّقه النحاة كما طبقه الفقهاء »[2] .

وما كان ينبغي للنحويين أن يتعبدوا في محاريب الفقهاء إلى هذا الحد ، وصحيح أن النحوي يشبه الفقيه من جهة ويشبه المتكلم من جهة ثانية ، ولكنه ليس نظير أيّ منهما في كل شيء على أية حال . فاذا قال الفقيه بفكرة العامل ، وفلسف المتكلم حججه ، فليست هذه سبيل النحوي يسلكها لدعم أحكامه .

أما وجه الشبه بين النحوي والفقيه فقد يكون في أن الفقيه يتلق الحديث عن المحدثين فيتصرّف فيه تعليلاً واستنباطاً وقياساً ، وأن النحوي كذلك يتلق اللغة عن أهلها ويتصرّف بها تصرف الفقيه في الحديث . وقد يكون من الشبه بين النحوي والمتكلم أن هذا آمن بعقيدة وراح يلتمس لها البراهين

١ ـ الخصائص ١ : ١٦٣
٢ ـ ضحى الاسلام ١ : ٢٧٧

العقلية لإثباتها والدفاع عنها على أساس من العقل والمنطق ، وذاك وضع قواعد وأصدر أحكاماً وأخذ يتلمَّس لها العلل أيضاً في ضوء العقل والمنطق ، وفرق بينهما أن عقيدة المتكلم ليست من وضعه على حين أن نحو النحوي من صنعه .

ولئن كان النحويون قد قالوا بفكرة العامل التي قال بها الفقهاء ، وراحوا يكرهون النحو على تطبيقها ، والخضوع لما تقتضيه من تقدير وتأويل ، إنه كان بين الموقفين بون واسع وفرق بعيد . وقد غاب هذا الفرق عن كثير من النحويين . إنَّ بين الفقه والنحو من الاختلاف أن الفقه يعتمد نصاً مقدَّساً ويستنبط منه أمراً واجباً أو « فرضاً » ، وأن الفقه إذا اعتمد على القياس فلأن العلة فيه — إذا وجدت واتضحت — موجبة ، وأما النحو فيعتمد شواهد من كلام الناس لا نصوصاً مقدسة ، ويقوم على جمع ما تشابه من ظاهرات اللغة تحت أحكام عامة ... ثم يحاول بعد ذلك أن يتلمَّس العلة لأحكامه ، وليست علته إذاً — إذا ثبتت — إلا علة مستنبطة ، وليست هي علة موجبة كالعلة الفقهية . ولو كانت علل النحو موجبة لما كان هناك وجه لتعدُّد العلل في تعليل الأمر الواحد . قال الإمام الغزالي : « اختلفوا في تعليل الحكم بعلتين، والصحيح عندنا جوازه ، لأن العلة الشرعية علامة ، ولا يمتنع نصب علامتين على شيء واحد . وإنما يمتنع هذا في العلل العقلية »[1].

---

١ ـ المستصفى ٢ : ٣٤٢

ولا شك أن نظرتنا إلى علل النحو على أنها مزعومة مستنبطة لا تروق الذين يُجلّون هذه العلل، ويعتقدون أنها فوق ما ندّعيه مكانةً وأصالة وثباتاً. وأما الذين يبالغون في تقديس هذه العلل فلن يكون لنا في ودّهم نصيب، وسيرفضون كل ما نقول، وكيف لا وفيهم من يغلو به الظن حتى يزعم أن علل النحو توقيفية! قال صاحب المستوفى[1]: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة. وإذا تأمّلت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا يُتسمّح فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحّلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال وعلمنا أنها كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلّ وعلا تطلّبنا به وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فاذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب»[2].

أفان كان صاحب المستوفى يقول بالتوقيف في اللغة أفيقول بذلك في كل ما يتصل باللغة وأوضاعها من نحو وعلل؟ ثم إن كانت اللغة هي التوقيفية، وهي التي نستعملها على وجه الاقتداء والاتباع، أفلسنا نحن الذين تطلّبنا وجه الحكمة

١ ـ المستوفى في النحو لكمال الدين علي بن مسعود الفرغاني.

٢ ـ الاقتراح: ٥٤.

المخصصة لحال من أحوال تلك اللغة ــ كما يقول ـ؟ وما يمنع ، ما دمنا نحن المتلمسين للحكمة ، أن نضلّ ؟ وما يمنع ، ما دمنا نحن الباحثين عن العلة ، والذاكرين لها ، أن نأتي منها بالمدخول والمتسمَّح فيه وما ليس في غاية الوثاقة ؟ ؟

والحق أن قول صاحب المستوفى في العلة قول عام أولاً ، ولا دليل معه ثانياً . وحاشا أن ننسب للعبقريين الذين تجلت عبقريتهم في لغتهم كثيراً مما اختلق النحاة من العلل ، فكيف بالنسبة إلى الواضع الحكيم جلّ وعلا . وإن الدفاع عن علل النحو لا يكون بتغيير أصلها ، أو إيجاد نسب جديد لها ، أو تقريبها من ظلال الواضع الحكيم ، فهي من صنعنا نحن البشر ، وهي بنت البحث والنظر ، وبنت الاستنباط العقلي، وقد صرَّح الخليل بن أحمد باختراعه للكثير من هذه العلل ، وحثّ غيره على الاختراع . قال الزَّجاجي: « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتَها أم اخترعتَها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها عللُه وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل

في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو ، هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[1] .

وذكر ابن جني أن أستاذه أبا علي الفارسي أتى على ثلث ماجاء به النحاة من علل النحو ، وأن تلك العلل بنت الطبع وليست بنت الشرع . قال: « ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به . ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه شيء سبق وقت الشرع ، وفُزِع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع . فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد »[3] . وكذلك بيّن السيوطي أن هذه العلل مستنبطة بالفكر والروية فقال : «النحو بعضه مسموع مأخوذ من كلام العرب . وبعضه مستنبط بالفكر والروية وهو التعليلات . وبعضه يؤخذ من صناعات أخرى »[4] .

ثم إن العلة عند النحويين هي غيرها عند الفقهاء ؛ ففي مصطلح الفقه أن العلة : « هي المعرِّفة للحكم بأن جعلت علامة على الحكم في الفرع . أو هي

---

١ ـ الايضاح في علل النحو : ٦٥ ـ ٦٦
٢ ـ الخصائص ١ : ٢٠٨
٣ ـ الخصائص ١ : ٥١
٤ ـ الاقتراح : ٤٥

الموجبة للحكم بذاتها ، لا بجعل جاعل — كما هي في نظر المعتزلة — أو هي الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها كذلك . أو هي الباعث على التشريع »[1] .

وأما العلة في النحو فهي — على ما نرى — الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم . أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيَّناً من التعبير والصياغة .

وإن ماسبق أن ذكرناه من أمر اعتماد الفقه على نص مقدس ، والعمل فيه تفسيراً واستنباطاً وتعليلاً وقياساً والوصول منه إلى المستحَب أو الواجب أو الفرض ... واعتماد النحو على شواهد من كلام الناس ... إن هذا القول لينير أمامنا السبيل إلى حقيقة أخرى تفصل بين النحوي والفقيه ، وطبيعة عمليهما ، ولكن النحويين غفلوا عنها فضيّقوا على اللغة ما وسَّع الله به عليها ، وهذه الحقيقة هي أن كون الفقيه إزاء نص مقدس يجعله مجبوراً على التقيد به ، والعمل على أن تتساند النصوص في الأقوال فلا يقع بينها تعارض ، والانسجام في الأحكام فلا يقع بينها تناقض . ومن هنا كانت عند الفقهاء أبواب النسخ والتأويل ؛ فكان عندهم ناسخ ومنسوخ ، وكان عندهم نص ومدلول وظاهر ومؤوّل ... وأما النحوي فأمامه لغة وفيها شواهد مما يتكلم به الناس ، فما كان ينبغي له أن يصنع أحكامه ضيقة ويُكره عليها تلك اللغة وهي الأصل والمصدر . وما كان ينبغي له إن استعصت اللغة على بعض أحكامه أن يذهب

---

١ ــ تسهيل الوصول إلى علم الأصول المحلاوي : ١٨٩

في تأويلها كل مذهب حتى يخرجها عن وضعها بل عن معناهـا أحياناً لتوافق قاعدةً هو واضعها ، ومن تلك اللغة — كما زعم — مستخرجها، وعلى شواهد منها بناها ، أفيأخذ من اللغة حكماً ثم يعود على تلك اللغة بذلك الحكم فتستعصي؟ إن كان ذلك كذلك فأخذه ناقص وحكمه مغلوط . وليس عليه أن يؤوّل من اللغة ما لم تتسع له قوالب نحوه الصلبة ، وليس عليه أن ينسخ منها ماخرج عن نطاق أحكامه الضيقة فيعدّه شاذاً أو نادراً أو يلقي به أرضاً لأنه مجهول النسبة ، وإن حسْبه أن يعلم أن هـذا الشاذ أو القليل النادر إنما هو لغة ليس من طبيعتها المرنة المتطورة أن تتقيـد بأحـكام منطقه الصلبة الثابتة !

ويجب ألاّ ننسى ونحن بصدد الحديث عن أثر الفقه في النحو أن نذكر أنه كما كان للفقه هذا الأثر الإيجابي في البحث النحوي ، كذلك كاد يكون له فيه أثر سلبي حين ثار الظاهريون تحت تأثير مذهبهم، وأحبوا أن يبسطوا سلطانهم على النحو، منكرين كل مافيه من ألاعيب ذهنية قامت على القياس وأدّت إلى أنواع عجيبة من العلل الثواني والثوالث..

ونحن هنا لا يهمنا بسط القول في هـذه الثورة ، ولا يعنينا اتجاهها المناهض المتمرد ، وإنما يهمنا أن نقرر أن الفقه عاد مرة أخرى ليؤثر في النحو من جديد .

ونعود إلى تأثر النحاة بالمتكلمين فنقول إن البحث في العلة ، هذه التي ألقت

عصا التفرقة مابين النحاة كما ألقتها من قبل ما بين الفقهاء[1]، هو الذي ساق النحويين إلى الجدل في أمور نظرية محضة، أو أخذ بأيديهم إلى ميادين النظر الفلسفي حيث التقوا بالمتكلمين ووجدوا لديهم ما يريدون من أساليب الجدل وأنواع العلل إذ كان المعتزلة سباقين إلى ذلك بما كان لديهم من حرية في الرأي ، وملاءمة وتوفيق بين النقل والعقل ؛ فكان أن طعّم النحويون عللهم وأساليب جدلهم بما وجدوه عند المتكلمين حتى تقاربوا في نوع العلة . قال ابن جني : « لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندّعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية . وإذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفّينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها...»[2] وقال: « واعلم أنا — مع ماشرحناه وعُنينا به من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين . غير أنا نقول إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر مايمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له »[3] .

---

١ ـ تجد في كتاب « فواتح الرحموت » بذيل المستصفى للغزالي حديثاً عن اختلاف الفقهاء حول العلل ٢ : ٢٩٣ .

٢ ـ الخصائص ١ : ٥٣

٣ ـ الخصائص ١ : ٨٨ وجعل الاستاذ الخضر أقسام العلة ثلاثة ، فصّل القول فيها في كتابه القياس في اللغة العربية : ٧٥ — ٧٧ .

وحسبنا ـــ لبيان أثر المتكلمين في النحو ـــ أن نعلم « أن القياس أداته العقل، وأن أئمة القياس في النحو : سيبويه والفرّاء والفارسي وابن جني والزمخشري وأضرابهم كانوا معتزلة »[1] .

وحسبنا أن نعلم أنه بلغ من ولع النحويين بأساليب الجدل النظري أنهم تركوا ما اتفقوا عليه وهو الحكم النحوي وراحوا يشققون القول ويكثرون الخلاف في أمور نظرية بحتة تدور حول ذلك الحكم المتفق عليه من قريب أو من بعيد ، بل إنهم أخذوا ـــ كعلماء المتكلمين ـــ يؤلفون في آداب الجدل وأساليب الإقناع .

★ ★ ★

---

١ ـ في أصول النحو : ٩٢

٤ - العلة في القرن الرابع

كانت العناية بأمر العلة والاهتمام بها يزداد كلما تقدم الزمن بالنحويين، فبعد أن رأينا التعليل يلقى به موجزاً بعقب الحكم النحوي ، رأيناه يُفرد بالتأليف ويخص بالكتب . ونراه هنا – في القرن الرابع – ينال عناية أوفر ويستنفد جهداً أكبر ، فتكثر فيه المؤلفات ويدخله الكثير من التطور . لقد وصلنا - في الفصل السابق – إلى نهاية القرن الثالث وليس للعلة بين أيدينا سوى كتابين : كتاب قطرب ، وكتاب المازني . أما الآن فنحن نستطيع أن نحصي من كتب العلل في القرن الرابع عدداً كبيراً ، نذكر منه الكتب الآتية مرتبة بحسب تاريخ وفاة مؤلفيها :

كتاب علل النحو ، وكتاب نقض علل النحو ، وهما للحسن بن عبد الله المعروف بلغدة أو لكذة الأصبهاني[1] وكان معاصراً لأبي إسحاق الزّجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ . وكتاب العلل في النحو لهارون بن الحائك[2]، وهو أيضاً من معاصري الزّجاج .

وكتاب المختار في علل النحو لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠ ،

---

١ - معجم الادباء ٨ : ١٤٢ ، بغية الوعاة : ٢٢٢

٢ - معجم الادباء ١٩ : ٢٦٣ ، بغية الوعاة : ٤٠٥

وهو على ماذكروا كتاب ضخم مؤلف من ثلاثة مجلدات أو أكثر[1].

وكتاب الإيضاح في علل النحو[2] لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠ .

وكتاب النحو المجموع على العلل لمحمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان أستاذ السيرافي والفارسي . والمتوفى سنة ٣٤٥[3].

وكتاب علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق والمتوفى سنة ٣٨١[4] . وكتاب شرح علل النحو لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبي. من رجال القرن الرابع[5]. وكتاب تقسيمات العوامل وعللها لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المقتول في مصر سنة ٣٩١[6].

على أن أكثر هذه الكتب لم تصل إلينا . لذلك فسنقتصر على ذكر معالم العلة في القرن الرابع ممثلة فيمن وصلت إلينا آثارهم كالزجاجي وابن جني (٣٩٢ هـ) .

---

١ ـ معجم الادباء ١٧ : ١٣٩

٢ ـ انظر ص ٥ حاشية ١

٣ ـ معجم الادباء ١٨ : ٢٥٧ ، بغية الوعاة : ٧٥

٤ ـ بغية الوعاة : ٥٣

٥ ـ لم تذكر سنة وفاة أبي العباس ولكنه جاء في معجم الادباء انه كان معاصراً لعلي ابن أحمد المهلبي المتوفى سنة ٣٨٥ وتجد ذلك في المعجم ١٢ : ٢٢٤ والفهرست : ١٩٥ وبغية الوعاة : ٢٢٥

٦ ـ معجم الادباء ١١ : ٢١٧ ، بغية الوعاة : ٢٢٥

لقد ذكرنا أنه لم يصل إلينا عن أحد قبل الزجاجي حديث نظري عن العلة وأنه في نظرنا — حتى الآن — هو السباق إلى هذا الموضوع؛ انتبه لأهميته، ولاحظ تقصير العلماء فيه فخصَّه بالبحث والتأليف.

ولم يكن كتاب الإيضاح في علل النحو كتاباً جديداً بكل مافيه، فكثيرون من النحويين صنعوا صنيع الزجاجي في التعليل. ولكنه كان هاماً لإفراده العلة بالتأليف، وكان جديداً في تقسيمه للعلل هذا التقسيم الثلاثي. ولا بد لنا من وقفة قصيرة عند هذا التقسيم وما يدل عليه.

لقد جعل الزجاجي العلل تعليمية وقياسية وجدلية نظرية. وما كان له أن يجعلها كذلك لولا أنه نظر إليها على أن منها ماهو ضروري لتحقيق غاية النحو التعليمية؛ إذ بالعلل التعليمية يُتوصل إلى معرفة كلام العرب. ومنها ماهو ضروري لتحقيق غاية لغوية؛ إذ بالعلل القياسية يمكن أن نجاري العرب فنقيس على كلامهم ونكفل للغة استمرار حياتها ونمائها.. ومن تلك العلل بعد ذلك علل ليس للنحو فيها نصيب، ولا للغة منها نفع، وهي العلل التي تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر.

وليس لنا أن نتهم الزجاجي في تقسيمه العلل فندعي أنه كان تقسيماً اعتباطياً وخاصة بعد أن ظهر لهذا التقسيم أنصار ومؤيدون فأخذوا به، سواء أعلموا به عند الزجاجي أم لم يعلموا. بل اننا نقول إذا كان تصنيف الزجاجي للعلل

مستوحى من نظرته إلى ماذكرنا من الارتباط بين العلة وغايتها ففدكان سباقا بحق ، وكان عارفاً لأوضاع اللغة وروح النحو ، وكان ذكياً في عنايته بالعلل الأُول أو العلل التعليمية كما سماها إذ هي المحققة لغاية النحو. وهي التي قبلها حتى منكرو العلل كابن مضاء القرطبي الذي قال: « والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب »[1]. فلم يزد بذلك شيئاً على قول الزجاجي .

ومهما يكن من أمر فالذي يعنينا نحن الآن هو أن الزجاجي أوجد هذا التقسيم في تلك الفترة من الزمن . وأنه لاحظ أهمية العلل التعليمية وعرف لها قيمتها فحاول تمييزها مما كان فلسفة وجدلا . وليس يهمنا بعد ذلك ان كان الزجاجي قد نجح باستخلاص النحو من الفلسفة أو فشل . بل يهمنا أن نسجل في تلك الفترة ولادة اتجاه فكري جديد أراد تنقية النحو من سلطان العلوم الأخرى . أي أراد أن يكون للنحو استقلاله بحدوده وأساليب البحث فيه إلى جانب اتجاه آخر يخضع البحث النحوي فيه لآثار غيره من العلوم . ولم يكن للاتجاه النحوي الجديد من القوة والشيوع ما يكفل له التغلب فساد الاتجاه القديم وفاز بالغلبة والحياة . وقد لايكون تفسير الأمر صعباً إذا عدنا إلى القرن الرابع فوجدنا جواً زاخراً بالعلوم العربية والأعجمية ، ورأينا عقلية بلغت من النضج والخصب مبلغاً عظيماً ، وأدركنا غلبة أحكام المنطق وأساليب الكلام

---

١ ـ الرد على النحاة : ١٥٢

ونفاذها في علوم ذلك العصر . بل قد يكون تفسير الأمر أيسر من ذلك إذا انتقلنا إلى النظر في النحو ، ورأينا تأثره منذ نشأ بالفقه والكلام ولا سيما ما يتصل منه بالعلة والقياس .

وخلاصة القول ان العلل في أول القرن الرابع احتلّت مكانة واضحة في عالم التأليف ،فكثرت فيها المصنفات وأفردت لها الكتب ، وتناولها الحديث النظري المجرد . وظهر من قسم العلل ولاحظ فيها الغايات. وأخذت اتجاهات النحويين تحدد وفق هذه الأقسام ؛ فكان فيهم من أولع بالنظرة الفلسفية يغوص بها على العلل ، وكان فيهم من رفض الخضوع لها وكانت له فيها نظرة أكثر بساطة ووضوحاً . وظهرت لبعض النحويين آراء لم تلبث ان اتسعت وأصبحت فيما بعد نظريات كاملة كما سنرى . على أنه لا يسعنا إلا أن نعترف بأن أثر الفلسفة في بحوث النحو كان قد بلغ في تلك الحقبة مبلغاً عظيماً وأن الفلسفة طغت على البحث النحوي موضوعاً وأسلوباً . أما الموضوع فيظهر في كثير من العلل التي اعتل بها النحويون ولم تكن تمت إلى النحو بسبب وإنما كانت ذات طبيعة فلسفية ظاهرة . وأما الأسلوب فيظهر في كيفية معالجة الموضوع أو صب حقائقه وأحكامه وفق أسلوب الحوار الجدلي وما يزدحم فيه من تخيّلات وافتراضات . وقد تأثر بذلك النحويون عامة ، حتى الذين يتعصبون للنحو وأساليبه كالزجاجي ، فلم يستطيعوا الافلات من طريقة النظر الفلسفي . وقد كان تأثر النحويين بالفلسفة أبعد أثراً في موضوع العلة منه في غيره ، فلقد نسوا

أنفسهم أو أنستهم الفلسفة صنعتهم وواجبهم ، فاذا هم أمام العلة أو أمام (العامل) فلاسفة لهم قواعدهم وأحكامهم، فلا يجتمع عاملان مثلاً على معمول واحد ، وكان ذلك قانوناً نتج عنه باب التنازع . وللعامل الصدارة والتقدم إلا إذا كان (قوياً) فانه يعمل متقدماً ومتأخراً . وقد يعمل العامل في المحل ولا أثر لعمله في اللفظ إذ يكون عاملاً مُعلقاً أو مَلغياً ... إلى غير ذلك من القواعد التي أطلقوها فأوجدت لهم في النحو أبواباً عجيبة التأويل معقدة الأسلوب . وكانوا ينظرون إلى (العامل) فيها على أنه موجود ذو كيان ، وعلى أن أثره الإعرابي هو النحو كل النحو ، ناسين النظر بعين الرعاية إلى المعنى. وكأن النحو لم يوضع ليضبط اللغة في توجيهها نحو إصابة المعنى الذي هو الأصل في كل من اللغة والنحو على السواء .

ومن الحق أن نذكر أن الزجاجي لم يكن من أولئك الذين أهملوا المعنى وفتنوا بالعامل وأثره . بل كان يعتبر الإعراب دليلاً على المعنى . ولذلك قال : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها . ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هـذه المعاني ... ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني»[1] . فكان الزجاجي بذلك سابقاً لابن جني القائل: إن

---

١ - الإيضاح : ٦٩-٧٠

العمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه[1] ، وسابقاً لابن مضاء القرطبي الذي قال: إن حركات الإعراب ماوجدت لتدل على عوامل معينة وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم[2].

على أن الزجاجي — من ناحية ثانية — لم يستطع أن يكون نحوياً خالصاً كما أراد ، بل غلبت عليه النظرة الفلسفية في حديثه عن العلل ونظرته إليها[3] كما سترى . وهكذا لم ينتصف القرن الرابع حتى كاد النحويون المخلصون يُغلبون على أمرهم وتنتزعهم الفلسفة لتصبغ آراءهم ونظراتهم بصبغتها النظرية ؛ فكان الزجاجي وأمثاله نهباً موزعاً بين عاطفة مخلصة وفراسة صادقة في النحو وأوضاعه ، وعقل ملكت ناصيته أحكام الفلسفة ودارت على لسانه ألفاظ المتكلمين .

ويجدر بنا قبل متابعة البحث فيما آلت إليه العلل بعد الزجاجي أن نقف عند كتاب (الإيضاح) لنرى أثر الفقه والكلام والمنطق فيه . فلقد كان النحو على صلة شديدة بهذه العلوم وكانت آثارها في أعمال النحويين جلية واضحة.

أما الصلة بين العربية وعلوم الدين فقد بات أمرها معروفاً ، فقد كانت اللغة وسيلة لفهم الدين وخدمته وصيانة نصوصه . وكذلك كانت صلة النحاة بالمتكلمين صلة مبكرة ، شديدة ، واضحة الأثر . وذلك لأن علم الكلام كان أسبق من النحو إلى مجالس العلم وحلقات المناظرة والبحث، لأن عدداً من كبار

---

١ ـ الخصائص ١ : ١٠٩ ٢ ـ الرد على النحاة : مدلول كلامه ص١٤٢ـ١٥٠

٣ ـ الإيضاح : ٤٦ـ٤٧ و٦٧ـ٦٨ وانظر ص ١١١ من هذا البحث .

النحويين كانوا متكلمين ومن أعلام المعتزلة ، فظهرت آثار هذه النزعة في نحوهم فكان نحواً عقلياً نظرياً جدلياً أكثر مما كان نحواً عملياً مستمداً من واقع اللغة الحية المتداولة ، وكانت مسائله وأساليب البحث فيه أقرب إلى علم الكلام والجدل منها إلى علوم اللغة وقواعدها .

يقول الاستاذ سعيد الأفغاني: « ولم تنقض المئة الثانية حتى كان للفقه كتبه ومذاهبه أوصوله ، كما كان للدين أيضاً كتبه وجدله وأصوله ومتكلموه وفرقه. دوّن أولاً الفقه وأُصوله والحديث ، ثم جاء النحو يتقدم رويداً رويداً ، وبدأ يدوّن وتنسّق أبوابه وفصوله ، ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات وتميزت المذاهب فيه بعضها من بعض ، ثم كان له أُصوله أيضاً . ويقرّ النحاة بأنهم احتذوا في أُصولهم أُصول الفقه عند الحنفية خاصة »[1]. ويقول : « وقد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدِّثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم وطرق تحمل اللغة ، فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية ، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك ، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل ، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه ، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء . وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والاجماع ، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع ، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة »[2] .

---

١ ـ في أصول النحو : ٨١

٢ ـ في أصول النحو : ٨٣

وليس يعنينا الآن أن نتحدث عن هـذه الصلة بين النحو وعلوم الدين والـكلام ، ولا أن نبين مداها ونوضح ترسم النحاة خطا الفقهاء والمتكلمين ونسجهم على منوالهم ، بل حسبنا أن نقف على بعض آثار الفقه والكلام في (إيضاح) الزجاجي .

مع الزجاجي .

لئن استطاع الزّجاجي أن يفصل بين النحو والمنطق — كما سنرى — وأن يدل على آثار كل منهما مقترنة في المسألة الواحدة ، إنه لا يستطيع أن يفعل مثل ذلك إزاء آثار الفقه أو الـكلام . وذلك لأن أثر المنطق كان واضحاً كل الوضوح . وكان رغم دخوله النحو لا يزال منطقي الطابع . فالباحث حين يتناول الحديث عن حدّ الاسم ويرى أنهم قالوا فيه : « إنه الصوت الموضوع الدال على معنى مجرد من الزمان» يستطيع أن يدل على موضع المنطق من هـذا القول، ويبين فساده من جهة النحو . ولكن أرأيت إن كان اعتقد أن القياس في النحو أثر من آثار الفقه أكان في قدرته أن ينكره أو أن يبتعد عنه ؟ وبأي شيء تضبط (محاكمات) النحو إذا نحن جردناها من سلاحها القانوني أو قانونها الأساسي الذي هو القياس ؟ ثم أرأيت إذا وجد الباحث أن فكرة العلة فكرة ليست ذات أصل نحوي أكان في استطاعته أن ينقي النحو منها؟ وقد كان النحاة يجمعون تحت الحكم الواحد عشرات من مسائل النحو لأن العلة وحّدت بينها جميعاً في القياس ، زد على ذلك أن من طبيعة العقل أن يسأل عن السبب ويتطلع

إلى معرفة العلة . على أننا نقول من جهة ثانية إنه إذا كان البحث عن العلة شيئاً طبيعياً أول الأمر في كل علم من العلوم ومن بينها النحو،فانه مما لاشك فيه أن هذا البحث في النحو قد انتقل من مرحلته الطبيعية الأولى إلى مرحلة تعقيدية بعيدة عن الفطرة وعن الحس اللغوي ، وهي مرحلة الاستقصاء وتتبع العلل والغوص في مقتضيات النظر الفلسفي . وهذا ما كنا نود لو أن النحويين تجنبوه ولم يغرقوا فيه ..

ومهما يكن الأمر فقد تأثر الزّجاجي بأقوال الفقهاء ، واستعمل ألفاظهم وتعبيراتهم ، بل قاس على بعض مسائلهم . لقد أراد مثلاً أن يثبت أن الإعراب لايكون إلا حركة ، إذ لو كان حرفاً لما دخل على حرف . وذلك هو قول البصريين وعلى رأسهم سيبويه . ولكنه وجد أصحابه البصريين يستثنون الأفعال الخمسة من هذه القاعدة . ويعتبرون الحروف فيها هي الإعراب . فاذا هو — تثبيتاً للقاعدة ، وتعليلاً لخروج الأفعال الخمسة عنها — يقول: « وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه . ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ... » ويريد أن يؤيد كلامه هذا بمثال فيفزع إلى العلوم الدينية يستقي منها ما يريد ، فيقول متابعاً حديثه : « وذلك موجود في سائر العلوم حتى علوم الديانات كما يقال بالاطلاق : الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء . ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها ، وكما يقال : من سرق من حِرْز قُطع . وقد نجد القطع ساقطاً عن

بعضهم»[1] أفنقيس شذوذ الأفعال الخمسة وخروجها عن القاعدة العامة على سقوط الصلاة عن البالغين لعلة موقتة عرضت لهم . أو نجعل سقوط القاعدة النحوية عن الأفعال الخمسة كسقوط الحدّ في القاعدة الفقهية عن بعض حالات السرقة ؟ ما أظن أحداً يقول بصحة القياس بين هاتين المسألتين ، ولكن التلازم الفكري بين العلمين هو الذي دفع الزجّاجي إلى أن يقيس أحدهما على الآخر . وأما المنطق فقد رأينا كيف غزا الفكر الاسلامي عن طريق الكلام منذ عصر مبكر ، وكان ذا سلطان كبير على عقول العلماء فصبغ نتاج تفكيرهم بطابعه ، وسادت النزعة المنطقية في أعمالهم وآثارهم وكان لها في النحو على الخصوص أثر واضح ونفاذ بعيد . ورأينا كيف كان للقياس — وهو العملية العقلية المنطقية — أثر بعيد في أعمال النحويين ؛ ابتدأ به أولهم ابن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧)هـ ثم تسلسل معتبراً معزّزاً عند خلفائه من بعده حتى بلغ الغاية على يد أبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ) . وفكرة الحدّ أو التعريف، وهي فكرة منطقية، كانت مثار اهتمام النحاة؛ أخذوا بها ، وأكثروا فيها، واختصموا حولها، فكانت لكل منهم تعريفاته وحدوده .

وكتاب (الايضاح في علل النحو) صورة من صور اتصال المنطق بالنحو العلمين بعضها ببعض ، ولكنها صورة واضحة الأجزاء بيّنة المعالم ، لم يمزج صاحبها العلمَين مزجاً، بل قرن بينهما تاركاً لكل منهما حدوده ومعالمه .

---

١ - الايضاح : ٧٢ – ٧٣ .

تقرأ مقدمة الايضاح فيطالعك فيها الكثير من ألفاظ المنطقيين وتعبيراتهم وأساليبهم في التحليل والتقسيم. فالمؤلفون — في نظر الزّجاجي — «كل يؤلف على قدر طباعه واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه ويروض نفسه للتصنيف فيه علواً واقتداراً عليه، أو نقصاً عنه وتبلّداً فيه، أو توسطاً بين هاتين المنزلتين ...» والناظرون في الكتاب إما أن يكونوا موافقين للمؤلف طبعاً ورأياً واختياراً ومحلاً من ذلك العلم، أو مخالفين له في ضرب من هذه الضروب ...

والمؤلف يجب أن يتجنب النقص والتبلد، ويأنف من استعلاء نظيره عليه ومطاولته له لئلا تكون البهيمية غالبة عليه. ولا يفتأ الزّجاجي يطالب بالحجة والبرهان وإقامة الدليل القاطع، والبراهين العقلية، ويذكر لزوم الحجة، وبطلان الدعوى، وبديهة العقل، والتحاكم إلى ذوي الفهم والنظر والجدل. وحسبك أن تقرأ مقدمة الايضاح والباب الأول منه (باب أقسام الكلام) لترى الأسلوب المنطقي والحجاج العقلي والحرص على التدليل والتعليل.

على أن ذلك لايعني أن الزجّاجي كان ممن يثقلون كاهل النحو بالمنطق والفلسفة، ولا ممن ينادون بالمزج بين هذه العلوم، بل هو يقرن المسألة من المنطق إلى المسألة من النحو ثم يصرّح بأنها غيرها وأنها يجب أن تبقى منفصلة عنها[1].

وهو لايكتم سخطه على الذين مزجوا بين النحو والمنطق وفرضوا على النحو

---

١ ـ انظر موقفه من «الحدود» في ص ١١٠و١١١

حدوداً منطقية . وكأنه في الايضاح يريد أن يدعو إلى بقاء النحو مستقلاً عما عداه . وكأني بدعوته هذه قد أثمرت فيما بعد وآتت أكلها على يد صاحبها حين وضع كتاب (الجمل) فلم يتكىء فيه على التعليل الفلسفي ولم يغرقه في المنطق، وبذلك كان (إيضاحه) محاولة لتبيان الصلة بين النحو والمنطق، بل كان صورة من صور اتصال النحو بالمنطق وحلقة في تاريخ الصلة بينهما ، وكان (الجمل) محاولة عملية للتأليف في النحو العربي الخالص[1].

ولنستنطق الايضاح عن رأي الزجاجي في صلة النحو بالكلام والمنطق.

للنحو عند الزجاجي أوضاعه وأساليبه الخاصة . ولا يصح أن نقرر أحكامه بأساليب غيره من العلوم . وهذا كثيراً ما يخلّصنا من أوهامٍ تدخل على النحو من غير سبيله ، واعتراضات يستغلها أهل الجدل ويجعلونها موضع البحث والنظر بل موضع الطعن والشك . مثال ذلك ما اعترضوا به على تسمية الأسماء والأفعال والحروف إذ قالوا : لمَ سميت بتلك الأسماء ما دامت كلها (أفعال) الناطقين بها ؟ وإذا كان الاسم مادلّ على مسمى تحته ، فلمَ لا تكون (قام) وأمثالها أسماء ما دامت تدل على مسمى تحتها وهو الحدَث ؟؟ ولمَ لا تكون (إن) و (من) أسماء أيضاً لأنها دلّت على مسمى هو المعنى المستفاد منها ؟

مثل هذه الاعتراضات صحيحة منطقياً ، وقد خضع لها بعض علماء النحو كالمبرِّد الذي قال: « أجيز أن أسميها كلها أسماء ... لأن كل واحد منها اسم

١ ـ في « الجمل » إشارة إلى أن « الإيضاح » مؤلف قبله .

لما دلّ عليه . . ويجوز أن أسميها كلها حروفاً ، كأنها قطع الكلام متفرقة ، ويجوز أن أسميها أفعالاً ... »[1] . أما الزجاجي فقد روى كل ذلك ولكنه ختمه بقولة الفصل في الموضوع إذ قال معقباً على ما سبق : « على غير طريقة أوضاع النحو »[1] . وبذلك أجاز مثل تلك الاعتراضات ، ولكنه نحّاها عن طريق النحو ونأى به عنها ، صوناً له عن عبث التقدير والتأويل ،وإنه لعبث التقدير والتأويل في أدق أمور العلم ، وهي حدوده . والعلم إذا أُتي من حدوده كان الشر أدهى وأخطر ؛ لأن الحدود هي الأسس التي قام عليها العلم وتفرّعت وفق مفهومها مسائله ، فاذا اختلف العلماء على حدّ الشيء صعب أن يتفقوا على شيء بعده ، لأن حد الشيء تعريف طبيعته فاذا اختلفت نظراتهم وآراؤهم في طبيعته اختلفت نظرياتهم فيه . وقد اختلف النحويون في الحدود فكان لكل طائفة منهم حدودها وتعريفاتها ، حتى بتنا أمام فيض من الحدود لا يفيد أكثر من زيادة الخلاف وتباعد الآراء . قال ابن الأنباري في تعريف الاسم : « ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً . »[2] ! ولا شك أن للمنطق في كثرة الحدود أثراً كبيراً.

وقد تنبه الزجّاجي للأمر فتحدث عن الحدود واختلاف النحويين فيها ، وبيّن سبب هذا الخلاف ، ثم استعرض طائفة من الحدود وعلّق عليها أو نقدها . وكان في حديثه ميالاً إلى مجانبة المنطق والحرص على صفاء الأسلوب النحوي .

---

١ ـ الايضاح: ٤٤

٢ ـ أسرار العربية : ٥

عرّف الزجاجي الحدّ بأنه « الدال على حقيقة الشيء ؛ كحدّنا للانسان بقولنا : هو الحيّ الناطق المائت . فاذا حده بغير هذا الحدّ إنسان كان مخطئاً إلا إذا عدل عن حده إلى بعض صفاته الدالة عليه كقولنا : الانسان حيوان ذو رجلين، منتصب القامة، ضحّاك». فميّز بذلك بين حدّ الشيء ووصفه . ثم بين أن اختلاف النحويين في الحدود أمر طبيعي كاختلاف الفلاسفة أنفسهم في حدودهم وهم أهل الحدود وصانعوها[1]. واختلافهم في الحدود راجع إلى اختلافهم في الأغراض إذ لكل منهم غرض من حدّه الذي يختاره ، وهذه الاختلافات بينهم لا تبلغ أبداً حد التنافر والتضاد ، وإنما هي قاصرة على الألفاظ والغايات، قال : « إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده.. » ويعلل الاختلاف باختلاف الأغراض فيقول : « كأن لكل فريق منهم غرضاً في تحديده ؛ فمنهم من أراد التقريب على المبتدىء فحدّها من جهة تقرب عليه ، ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به ، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحدّ على الحقيقة فحدها على الحقيقة. وليس شيء مما أتوا به يخرج عما ذكرنا ، وذلك بيّن في كلامهم لمن تدبّره وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة .. »[2] . ولا ينسى الزجاجي أن يشير إلى أن حديثه عن الحدود واختلاف الفلاسفة فيها ليس من النحو وإنما هو حديث المضطر لأن الذين يناقشون في الحدود قد تعاطوا المنطق وسلكوا

---

١ ـ اشرنا في ص ٣٦ من « الايضاح » الى وهم الزجاجي في اعتبار المناطقة كالنحاة من حيث تعدّد الحدود .

٢ ـ الايضاح : ٤٧

سبيل أصحابه ، وعلى المتحدث أن يخاطب الناس من حيث يعقلون، ويفهمهم من حيث يفهمون . وليست هذه السبيل سبيله هو النحوي على كل حال[1] .

فالزجّاجي إذاً يرى أن اختلاف النحاة في حدودهم ليس اختلاف تنافر وتضاد ، وإنما هو اختلاف أدى إليه اختلافهم في الأغراض والغايات . وهو يريد أن يبقى النحو نقيّ المنهج سليم الأسلوب، تتفق فيه الحدود أو التعريفات مع الأغراض والغايات . ولا شك أن غرض المنطقي أو الفيلسوف من حده ليس هو نفسه غرض النحوي . بل إن النحويين أنفسهم ليختلفون في بعض الحدود تبعاً لاختلاف أغراضهم منها ... ولذلك كان أبو القاسم إذا ذكر حداً قال به أحد النحاة بادر إلى ذكر غرضه منه ؛ قال : « قال الأخفش سعيد بن مسعدة : الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني ، يعني ما جاز أن يخبرَ عنه . وإنما أراد التقريب على المبتدىء كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق[2] »... وكذلك نقل تعريف أبي العباس المبرد للاسم ثم قال:«وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدىء»[3] .

على أن هذا لا يعني أن الزجاجي كان يقبل كل ما يأتي به النحاة من الحدود ، وأنه كان يسعى لتعليل حدودهم المختلفة بإيجاد الغاية منها . بل كان يرفض كثيراً مما أتوا به فينقضه أو يعقب عليه بقوله : « هذا وصف صحيح وليس بحدّ »[4] .

١- الايضاح :٤٧ ٢- الايضاح :٤٩ ٣- الايضاح : ٥١ ٤- الايضاح: ٥٥

ويأتي الزجاجي إلى الحدود نفسها فيقدم لنا نموذجاً من النقد للحدّ المنطقي في النحو ، ويبين لنا ضرورة الإبقاء على النحو نقياً خالياً من التأثر بأساليب المنطقيين فيقول في حدّ الاسم : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه . » ثم يبيّن سبب هذا التعليق على الحدّ فيقول: «لأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان » . وهذا الحد منطقي لا يجد هوى من نفس الزجاجي النحوي الذي ينقده فيقول: « وليس هذا من ألفاظ النحويين ، ولا أوضاعهم . وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلّق به جماعة من النحويين . » وهو لا ينكر هذا الحد من جهة المنطق. لأنه — منطقياً — صحيح ولكنه ينكره من جهة النحو فيقول : « وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا ، على أوضاع النحو ، غير صحيح ؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إن ولكن وما أشبه ذلك »[1] .

وهكذا كان حد الزجاجي للاسم حداً من صميم النحو . فكانت أجزاؤه معاني نحوية خالصة كالفاعلية والمفعولية .... ، وكان نقده نقداً نحوياً خالصاً

١ ـ الايضاح : ٤٨ وقد كنا ذكرنا فيه ن المنطقيين أشدّ تحرّجاً في الحدّ ، ولكن الزجاجي لم ينتبه إلى أنهم لا يعتبرون الحروف لأنها عندهم روابط لا تستقل بالمعاني .

مستقلاً عن المنطق ، بل كان نقداً يوضح انفصال النحو عن المنطق إذ رفض في النحو ماقبله في المنطق ليبيّن اختلاف المسلكين وتباعد الغايتين .

وكذلك نجد الزجاجي في حده للفعل يقول: «الفعل — على أوضاع النحويين — مادل على حدث وزمان ... »[1] إشارة إلى أنه قد يكون للفعل غير هذا الحد ولكنه حدٌ لا تقبل به أوضاع النحو .

على أن الزجاجي لم يستطع أن يتحرر من آثار المنطق ويتخلص منها كافة ، فقد كانت بعض تعبيرات المنطقيين ترد على لسانه كقوله : « أما الحروف التي هي أبعاض الكلِم فالبعض حدٌ منسوب إلى ماهو أكثر منه ، كما أن الكل منسوب إلى ماهو أصغر منه »[2] .

والحق أنه ليس سهلاً أن نفصل بين علمين قام أحدهما على أساليب الآخر، كما قام النحو على أساليب المنطق ، واستعملت فيه سبله وصنفت أبوابه النحوية وفق أحكامه . فلئن ظهرت آثار المنطق عند الزجاجي — وهو الذي يريد تنقية النحو منها — كان هذا دليلاً على قدم نفاذ المنطق واستمرار هذا النفاذ وبعد أثره في النحو العربي ، وعلى أنه لم يأت القرن الرابع حتى كان النحو قد خطا نحو التأثر بالكلام والمنطق خطوات واسعة .

ونسير مع الزجاجي في (إيضاحه) فاذا هو يغذ السير مع المتكلمين معلناً أن وسائل النظر الفلسفي قد غلبت في ميدان البحث النحوي ونفذت حتى عند

١ ـ الايضاح : ٥٢

٢ ـ الايضاح : ٥٤

أمثاله ممن لا يقرؤون مسلكها فاذا هم مغلوبون على أمرهم ، وإذا ألفاظ المتكلمين كالجسم والعرَض والشكل والصورة دائرة في كلامهم ، ويظهر أثر الكلام واضحاً في حديث الزجاجي عن الحدود إذ يقول: «... كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ؛ لأن المادة تشاكل الجنس والصوزة تشاكل الفصل»[1] . ثم يعقب على ذلك بما يدل على أنه كان يفكر في ميدان الفلسفة حين تحدث ، فيقول : « ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم — أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك — قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافاً »[1] ويعدّد أقوالهم في تحديد الفلسفة حتى إذا انتبه إلى إغراقه في الموازنة بين اختلاف النحويين والفلاسفة عاد يؤكد أنه يبحث في غير النحو ، وأنه لا علاقة لذلك بالنحو ، ولكنه مضطر إلى الكلام بلغة أهل الحدود ما دام بصدد الحديث عنها ! !

ومثل هذه النظرة تطلّ علينا أيضاً من كلام الزجاجي حين ذكر استحقاق الأشياء للتقديم والتأخير فقال : « ألا ترى أنا نقول إن السواد عَرَض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق . وإن العرض قد يُتوهم منفصلاً عن الجسم ، والجسم باق ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي فيه، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ، بل لا تجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة. ولم نرد بالأسود

---

١ - الإيضاح : ٤٦

هنا جسماً سُوِّدِ بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام »[1] أفهذا من أساليب النحوي في الإقناع ؟ وفي أية مناسبة يذكر هذا الكلام ؟ ألأن الزجاجي أراد أن يثبت أسبقية اللفظ على الإعراب ؟ وما هي القيمة العملية في النحو إذا ثبت أن الكلام لم يكن معرَباً وكان هو الأول في الوجود ثم دخل عليه الاعراب ؟ وهب أننا أثبتنا هذه الأسبقية فماذا يترتب عليها ؟ وماذا نفيد منها ؟ ليس لنا إلا أن نقول إنه كلام ساق إليه البحث النظري الذي كان غيره أولى بالعناية منه وأعود نفعاً على العربية وأبنائها ، وإنه كان أثراً من آثار نفوذ علم الكلام في ميدان البحث النحوي . ويظهر اهتمام الزجاجي بهذا البحث النظري في غير هذه المسألة من المسائل القائمة على الأوهام والفروض؛ كتفاوت الاسم والفعل والحرف ، وتفاوت الأفعال فيما بينها في المرتبة والتقدم، ووقوع الاعراب آخر الاسم دون أوله ووسطه ، وكبحث العلة في امتناع الأسماء من الجزم ، وامتناع الأفعال من الخفض .

ويكفي أن ننظر في العلل التي اعتل بها الزجاجي أو ذكرها لنرى أثراً من آثار النظرة الفلسفية في النحو ، وهذه العلل وإن لم تكن من عنده إلا أنها تعبر عن رأيه مادام هو الذي اختارها وانتقاها . قال في سؤال يوجّه إلى القائلين بأن المرتبة الأولى في التقدم للاسم ثم الفعل ثم الحرف : « يقال لهم قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله وكما أن المحدثِ سابق

---

1 - الايضاح : ٦٨

لحدثه ، وأنتم جميعاً مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً ، سابقة لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم »[1] ثم قال في الجواب : « هذه مغالطة ؛ ليس يشبه هذا الحدَث والمحدِث ، ولا العلة والمعلول ؛ وذلك أنا نقول : إن الفاعل في جسمٍ فعلاً ما، من حركة وغيرها ، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب ، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب . ونقول أيضاً: إن النجار سابق للباب الذي نجره ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي منه نجر الباب . ومثل هذا واضح بيِّن، فكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساماً . فنقول : إن الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها . وهذا بيّن واضح »[2].

والحق أن هذا البحث نظري محض ، وان الكلام الدائر فيه كلام غير نحوي على الرغم من قول الزجاجي : « هذه مغالطة .وليس يشبه هذا الحدث والمحدث ولا العلة والمعلول » والحق أن المتكلم بمثل هذا الكلام يتخيل العامل النحوي وكأنه جسم ذو كيان مادي موجود على الرغم من قول الزجاجي عن هذه العوامل « إنها لم تكن أجساماً ».

١ و ٢ ـ الايضاح : ٨٣ ـــ ٨٤

وجملة القول أننا نجد في كتاب (الايضاح) دلائل التأثر بالفقه والكلام والمنطق ، ولا مطمع لنا بأوضح من هذه الدلائل ، فهو كتاب لا يقرّ صاحبه هذا التأثر ولا يريده ، بل كان يحاول ألا يكون هناك شبه بين أمر نحوي وآخر غير نحوي كالحدَث والمحدِث أو العلة والمعلول . أي ألا يكون قياس هذا الأمر النحوي جارياً على أوضاع أمر فلسفي ؛ لأن ذلك عنده مغالطة . وهو إذا أراد التمثيل مثّل بالضارب والمضروب وبالنجار والباب ، ولم يمثل بأمر نظري . وموقفه هذا منسجم مع ماعرفناه عن موقفه من الأثر المنطقي ، ومع ماعرفناه عنه من كونه نحوياً يحب أن يسلك للنحو سبيله . وإن كان قد فشل فخضع في كثير من الاحيان لآثار الفلسفة والكلام كما رأينا ، فكانت علله قريبة من علل المتكلمين في حوارهم وحجاجهم.

وكم كنا نود لو أن الزجّاجي ذكر لنا جملة صالحة من الحدود لنستطيع عن طريقها أن نرى تأثر النحويين بالمنطق جيلاً بعد جيل . ولكنه اقتصر على عدد قليل من الحدود في (باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف) . ومع ذلك فهو يكاد يوضح لنا تأثر النحو بالفقه أولاً ثم بالكلام والمنطق بعد ذلك ؛ إذ يتحدث عن حدّ الاسم فيقول: « أما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله عن غيره ، ولكنه مثله فقال : والاسم رجل وفرس .... » ثم يستعرض بعض حدود النحويين للاسم فينتقدها ، ويبيّن أثر المنطق فيها ، ويضع للاسم حداً نحوياً خالياً من المنطق . وبذلك كان تحديد الزجاجي للاسم مرحلة وسطاً

بين تحديد سيبويه له وتحديد النحويين من بعده؛ أما تحديد سيبويه فاستقرائي يعرّف الشيء بتعيينه شأن فقهاء الأحناف الذين يعتمدون على الأمثلة الجزئية في الدلالة على ما يريدون .. وأما حدود النحويين من بعد سيبويه فحدود منطقية خالصة ، وأما تحديد الزجاجي للاسم ففكرة الحدّ فيه هي المنطقية ، وأما الحدّ نفسه فنحوي في جميع أجزائه . وكأنه بذلك يرسم صورة لبدء تأثر النحويين بالفقهاء ثم استمرارهم في هذا التأثر حتى أصبحت لهم -كما لأولئك- أصولهم وأساليبهم ثم ولجوا بعد ذلك ميدان الجدل والكلام فغذوا عللهم وأساليبهم بمنطق المتكلمين وأساليبهم في الجدل والتعليل .

والخلاصة أن المنطق طبع الفكر الإسلامي ونتاجه بطابعه . وأن النحو تأثر بالفقه والكلام والمنطق ؛ فكانت له أصول شبيهة بأصول الفقه ، وتطلع إلى المغيّب – شأن علماء الكلام – فبحث عن العلل ، وافترض وجادل . واقتبس من المنطق فكرة الحدّ ، بل غلا بعض النحويين ففرضوا على النحو حدوداً منطقية صرفة . وأغرق بعض النحاة في المنطق حتى ظهرت نزعة مناهضة لسيادة المنطق تمثلت في مناظرة أبي سعيد السيرافي لمتّى بن يونس ، كما تمثّلت في المحاولة المضطربة التي حاولها الزجاجي في (الايضاح) فلم تكن واضحة ثم اتضحت وأثمرت في كتاب (الجُمل) . وإن الزجاجي بكتابيه (الايضاح) و (الجمل) يشكل حلقة من حلقات التاريخ النحوي،أما(الايضاح) فيبرز لنا صلة النحويين بالمنطقيين ، وصلة مسائل النحو بالمنطق ، ويوضح لنا

جانباً من المسائل الجدلية التي أثيرت حول كتاب سيبويه . وأما (الجُمل) فيصور لنا (نحواً) سهلاً يسيراً ، بعيداً عن التعقيد، غير متكىء على التعليل الفلسفي ، ويعتبر تجربة ناجحة للفكرة التي دعا إليها الزجاجي في (الإيضاح). وأما أثر الفقه في ميدان الحدود فيظهر نادراً وفي مراحل النحو المبكرة، حين كان بعض النحويين يعتمدون في تعريف الشيء على تعيينه واستقراء أنواعه دون ذكر (حدّ) له، ثم أصبح أثر الفقه بعد ذلك واضحاً حين أصبحت له أصوله في القياس والإجماع والتعليل والسماع . كما ظهر أثر الفقه أيضاً ، ولا سيما مدرسة الرأي فيه ، في انصراف النحاة إلى كثير من المسائل النظرية والفروض الوهمية شأن (الأرأيتيين) من فقهاء الأحناف مبتعدين بذلك عن واقع اللغة العملي .

وأما في ميدان التعليل فقد كان للنحويين علل عقلية أفادوها من المتكلمين ، وعلل غير عقلية أفادوها من الفقهاء . وكانت لهم في التعبير عن الجميع أساليب علماء الكلام في النظر والحوار والجدال والتدليل .

ونترك الزجاجي لننتقل إلى النصف الثاني من القرن الرابع ونرى سير العلة وتطوّرها فيه .

مع السيرافي .

كان من النحويين الذين أدركوا الزجّاجي وامتدت بهم الحياة إلى ما بعد

منتصف القرن الرابع أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي[1] (٢٨٨ — ٣٦٨هـ) أحد الأئمة المعروفين في النحو واللغة والفقه والكلام ... وصاحب شرح كتاب سيبويه .

والنحو عند السيرافي قائم على التعليل العقلي والحجاج المنطقي ، ومن اليسير أن نفسر ذلك إذا علمنا أنه تناول كتاب سيبويه ، وهو كتاب نحو وقياس وتعليل ، ثم أفاض عليه من نزعته العقلية ، وهو العالم الجدلي المتكلم ، والإمام الفقيه الذي أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة ، فجاء شرحه للكتاب توسيعاً وتكثيراً لما فيه من أقيسة وعلل ، وعرضاً لكل ذلك بأسلوب الجدل والحجاج العقلي . وقد ساقه ذلك الأسلوب إلى مخالفة سيبويه في بعض الأحيان وإلى التعليق على قوله بما ينم عن عدم الرضا عنه كما في حديثه عن الحركات إذ يقول : « قال بعضهم ، الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو . واستدل على ذلك بشيئين: أحدهما أنا نرى الضمة متى أشبعناها صارت واواً .. والاستدلال الثاني ماقاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف فقال : لأن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن، يعني ببعضهن الحركات المأخوذة منهن نحو الضمة والفتحة والكسرة.» ثم يقول : « ويدخل على هذا القول أن يقال : إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياء ألا يكون بعد الكسرة

---

١ - ترجمته في بغية الوعاة : ٢٢١ ومعجم الادباء ٨ : ١٤٥ — ٢٣٢

ياء تامة لأن الكسرة بعض هذه الياء والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر . وفي هذا مافيه ...»[1] .

على أن اتكاء السيرافي على أساليب الجدل الكلامي لايعني رغبته في إخضاع النحو لأصول الكلام ، بل هو عنده وسيلة يقوّي بها أصول النحو، ويدافع بها عن علله ، وليس أدل على ذلك من موقفه العنيف في المناظرة المشهورة التي دارت بينه وبين أبي بشر متّى بن يونس حين وقف يرد حجج المنطقي ويسفّه أقواله ويُعلي شأن النحو وأهله[2] ، ونحن وإن كنا لا نغلو في تقدير هذه المناظرة يمكننا أن نرى فيها بادرة من بوادر تحرر النحو ورغبته في الانطلاق من ربقة المتكلمين والمنطقيين .

ولم يكد نجم السيرافي يخبو حتى سطع في أفق القرن الرابع نجم جديد هو نجم أبي الفتح ابن جني .

مع ابن جني .

ونحن إذا وصلنا إلى ابن جني فقد وصلنا إلى أرفع مشارف الصنعة وبلغنا زعيم أهلها في القرن الرابع بلا منازع . ويرى الاستاذ الافغاني أن ابن جني ذروة القياس وفلسفته وأنه أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها[3] .

---

١ ـ شرح كتاب سيبويه ٥ : ٢٠٨

٢ ـ تجد المناظرة مفصلة في معجم الادباء ٨ : ١٩٠ وفي مقابسات التوحيدي : ٨٣

٣ ـ في أصول النحو : ٧٣

وقف أبو الفتح ابن جني (٣٢٠ — ٣٩٢ هـ) أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصف ، ويحلّل ويصنّف . فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد .

كانت غاية ابن جني أن يبيّن حكمة العرب في لغتهم ، ويردّ على من وهّى عللهم أو ادعى ضعفها . وقد عقد لذلك فصلاً خاصاً ردّ فيه على من اعتقد فساد علل النحويين[١]. وارتفع بهذه العلل في فصل آخر فوازن بينها وبين علل الفقهاء والمتكلمين ، وجعل علل النحو وسطاً ؛ فوق علل الفقه ودون علل الكلام . وهو في تصنيفه لعلل النحو إنما كان يعتمد الحس والشعور ، ويستلهم الفطرة والذوق غير محتاج إلى الدليل والبرهان ، لان علل النحو لا تقدم بين يديها براهين المهندسين ، وإنما أساسها الحس والطبع: « ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الاعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به .... وعلل النحو شيء فزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع »[٢]. «ولسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة . بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية . وإذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها . وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها[٣]. وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل

---

١ ـ الخصائص ١ : ١٨٤ ٢ ـ الخصائص ١ : ٥١

٣ ـ تجد قولته هذه في الكتاب ١ : ١٣

ما استكرهوا عليه . نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه »[1].

ويرى ابن جني أن العرب أصابت من قوة النظر وسلامة الذوق اللغوي حظاً وافراً ، « فقد أريتك في ذلك أشياء : أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها . ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها . ثم ميلوا بين الحركات ، فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلها وأجموا (أي تركوا) الفتحة في غالب الأمر لخفتها . فهل هذا إلا لقوة نظرهم ، ولطف استشفافهم وتصفحهم»[2] .

ويتكلم ابن جني على نشـأة العلل، فيقول إنها تخطر للنحاة فينتزعونها ويذكر لأستاذه أبي علي الفارسي السبق في هذا المجال وأنه : « قد خطر له وانتزع من علل النحو ثلث ما وقع منها لسائر النحويين »[3] . ويصرّح بأن النحاة كانوا يلجأون إلى كتب الفقه ، يحتالون لعللها باللطف والمداراة حتى تصلح لهم ، بل لا يخفي أن أكثر اعتمادهم كان على كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة[4].

ويعتقد أبو الفتح أن النحويين وقفوا على العلل التي أرادها العرب ولاحظوها. وأما « إن قلت : ومن أين يعلم أن العرب راعت هذا الأمر واستشفته وعُنيت

---

١ ـ الخصائص ١ : ٥٣
٢ ـ الخصائص ١ : ٧٨
٣ ـ الخصائص ١ : ٢٠٨
٤ ـ الخصائص ١ : ١٦٣

بأحواله، وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحاميَ الذي نسبته إليها وزعمته مراداً لها ؟ »[1] فالأمر عنده يسير إذ يلجأ إلى التمثيل ويكثر منه موضحاً دقة الطبع، وخفة اللسان، وسلامة الذوق، ورهافة الحس، وينهي ذلك بقوله: « فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير المحتقَر من الأصوات — يعني الحركات — فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ بل الكلمة من جملة الكلام ؟»[2] « وهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقّه وحصته من الاعراب عن ميزة وعن بصيرة. وأنه ليس استرسالاً وترجيماً. »[3] بل هو يعقد فصلاً خاصاً يثبت فيه (أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)[4] وحسبك بهذا النسب يثبته ابن جني للعلة تقوية لها وتثبيتاً.

ويتعرض ابن جني لعلة العلة، أو العلل الثواني وما بعدها، فينكرها ويعتبرها شرحاً أو تتميماً للعلة الأولى. ويرى أن « الذي سماه علة العلة إنما تجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فانه شرح وتتميم للعلة »[5]. وذلك لأن

١ ـ الخصائص ١ : ٧٢ — ٢ ـ الخصائص ١ : ٧٥

٣ الخصائص ١ : ٧٦ — ٤ ـ الخصائص ١ : ٢٣٧ و ٢٤٥

٥ ـ الخصائص ١ : ١٧٣ حيث قال ابن جني ان أبا بكر قال بعلة العلة. وعنى ابن جني بذلك مانقله السيوطي عن اصول أبي بكر ابن السراج من قوله: « اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب. وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها ....» الاقتراح : ٥٨

وجود علة للعلة يقتضي وجود العلل الثوالث وما بعدها . وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عدة العلل مما يؤدي إلى هجنة القول وضعفة القائل به[1].

« ومن بعد ، فالعلة الحقيقية — عند أهل النظر — لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية»[2].

ويقسم ابن جني العلل على أساس من سلامة الحس وشعور النفس فيقول : « إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له . »[3].

ويتكلم ابن جني على تقسيم النحويين للعوامل إلى لفظية ومعنوية ، فيجعل الأثر للمتكلم وحده ويقول : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد. وليت عمراً قائم . وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح . »[4]

---

١ ـ الخصائص ١ : ١٧٣

٢ ـ الخصائص ١ : ١٧٤

٣ ـ الخصائص ١ : ٨٨

٤ ـ الخصائص ١ : ١٠٩

ولا يخفى تأثر ابن جني بالفقه حين يقسم العلل تقسيماً آخر بالنسبة إلى عملها، فيجعلها موجبة ومجوّزة ويقول في ذلك : « اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل ، وجر المضاف اليه وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب . وضرب آخر يسمى علة ، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية الى الإمالة ، هي علة الجواز لا علة الوجوب . ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها ، وان كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه،فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب.»[1]

هذا أهم ما تعرض له ابن جنى في بحث العلة ، نستطيع ان نستدل منه على أشياء كثيرة تفيد في تأريخ العلة في القرن الرابع . فأول ما يقفنا عند ابن جنى هذا الاهتمام الواضح بأمر علل النحو ، وهذه الحماسة الظاهرة يدافع بها عنها ؛ فلقد كان ابو الفتح يعطي كل موضوع حقه من البحث والجهد ، وقد أعطى موضوع العلة من كتابه (الخصائص) ومن اهتمامه قسطاً وافراً وحظاً كبيراً . ودافع ابن جني عن العلة النحوية في كل مناسبة، ووضع لذلك باباً خاصاً عنوانه (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة[2]) وقال في باب بقاء الحكم مع زوال العلة : « هذا موضع ربما أوهم فساد العلة ، وهو مع التأمل ضد ذلك »[3] .

---

١ ـ الخصائص ١ : ١٦٤ ٢ ـ الخصائص ١ : ١٨٤ ٣ ـ الخصائص ١ : ١٥٧

ولا يخفى أن ابن جني ما كان في حاجة الى هذا الدفاع عن العلل النحوية والإلحاح عليه لو لم تكن هناك نزعة مضادة آمن بها بعض من أزعجهم تكلف النحويين في التعليل، فقالوا بضعف العلة النحوية، وسخروا من هذه الفلسفة الكلامية حتى ضرب بعضهم المثل بضعفها ورقتها ، فقال ابن فارس معاصر ابن جني والمتوفى سنة ٣٩٥ :

مرّت بنا هيفاء مقدودة   تركية تنمى لتركيّ
ترنو بطرف فاتن فاتر   أضعف من حجة نحوي[1]

وما أحسب هذا القول يقوله ابن فارس إلا نتيجة لمماحكة كثير من النحويين وتعسفهم في إيجاد علل يرفضها الحس وتأباها النفس . وإذا كان ابن جني يعتبر العلل نوعين : نوعاً يتقبله العقل وتقبل عليه النفس ، ونوعاً لا تنطوي عليه النفس إلا على تجشّم واستكراه، فالحق ان هذا التجشم والاستكراه قد وصل في بعض الحالات الى اشمئزاز في النفس وترفع في العقل عن قبوله .[2]

---

١ ـ هذه رواية يتيمة الدهر . وهي في معجم الادباء : كأنه حجة نحوي .

٢ ـ مثال ذلك « مايجري فيه بعض النحاة على مايشبه التخييل . ومثال هذا أن (هل) تختص في أصل استعمالها بالدخول على الافعال نحو: هل كتب عمرو ؟ وقد تخرج عن هذا الاصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو: هل عمرو كاتب ؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو: هل عمرو كتب ؟ وقد أراد بعضهم ان يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ، فقال : « لأن (هل) إذا لم تر الفعل في حيّزها تسلّت عنه ذاهلة ، وإن رأته في حيزها حنت عليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته »! وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

=

وأما إشارة ابن جني إلى اعتماد النحويين على كتب الفقه في انتزاع العلل ، وتسميته لكتب محمد بن الحسن ، فقد كانت إشارة صريحة جريئة . فالصلة بين النحويين والفقهاء والمتكلمين صلة معروفة من قبل ، ولكن ابن جني هو الذي صرّح بها ، ووضح أمرها ودلّ على مكانها . بل كان أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية والكلامية « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه . »[1]

وأما كلامه على وضع العلل ، وتصريحه بأن أستاذه الفارسي قد خطر له وانتزع ثلث ما وقع منها لسائر النحويين،فهو تأكيد لما دل عليه كلام الزّجاجي حين تحدث عن وضع الخليل للعلل ، وذلك أن الخليل والفارسي وأمثالهما كانوا يخترعون العلل مستعينين بما تتطلبه الحكمة وترضى به الفطرة السليمة . ومما يؤكد اختراع النحاة للعلل واستمرارهم في استخراجها كلما خطرت لهم قول ابن مضاء : « وكان الأعلم[2] — رحمه الله — على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل . وكذلك كان

= مليحة عشقت ظبياً حوى حوراً فمذ رأته سعت فوراً لخدمته
كـ(هل) إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنت إليه ولم ترض بفرقته »

القياس في اللغة العربية : ٧٥ – ٧٧

فانظر الي (هل) وهي تتسلّى وتذهل ، وتحنّ وتتذكر الالفة وتعانق !!

١ – الخصائص ١ : ٢

٢ – الاعلم هو يوسف بن سليمان الشنتمري النحوي المتوفى سنة ٤٧٦

صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي[1] على شاكلته - رحمه الله - يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها»[2] بل إن ابن جني كان يدعو صراحة إلى اختراع العلل « فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره ... »[3] وهو إلى ذلك يدّعي أن العرب لم ترد — حين اختارت لنفسها هذه الوجوه من الكلام — غير تلك العلل والأسباب التي استخرجها النحاة ، ويحاول أن يثبت ذلك في كل مناسبة حتى إنه عقد فصلاً خاصاً في أن العرب أرادت من العلل ما حمله النحاة عليها ونسبوه إليها[4]، وانتهى في هذا الفصل إلى القول: «وهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم وننسبه إليهم .»[5]

وآخر ما نقف عنده في بحث ابن جني هو رأيه في العامل ، ورأيه في أقسام العلة بالنسبة إلى آثارها ، ورأيه في العلل الثواني والثوالث.

أما رأيه في العامل فقد عرفناه حين تحدث عما سماه النحويون بالعامل المعنوي والعامل اللفظي فقال :«إن هذا هو ظاهر الأمر وصفحة القول ، ولكن الحق أن العمل من رفع ونصب وجر وجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء آخر » . وهذا الرأي إنما نشير إليه لأنه هو الذي تلقفه ابن مضاء القرطبي — بعد قرنين — إذ لاءم هواه فوسّعه ، واتخذ منه سلاحاً في وجه القائلين بالعامل، مستنداً في ذلك إلى رأي ابن جني شيخ النحاة .

---

١ - ابو القاسم السهيلى عبد الرحمن بن عبد الله المتوفى سنة ٥٨١

٢ - الرد على النحاة : ١٦٠

٣ - الخصائص ١ : ١٩٠

٤ - الخصائص ١ : ٢٣٧

٥ - الخصائص ١ : ٢٥٠

وأما أقسام العلة بالنسبة إلى آثارها فهي – كما رأيناها عنده[1] – أقسام فقهية، موجبة ومجوّزة. والعلة المجوزة هي السبب المجوز لوجود الشيء[2]. وقد يكون هذا التقسيم جديداً في النحو إلا أنه ليس جديداً على العموم، فهو تقسيم فقهي، وقد قال به الظاهريون وأوضحه إمامهم ابن حزم (٤٥٦ هـ) فقال: « العلة ينتج المعلول عنها ضرورة، وهي ملازمة له لا تفارقه كالنار والإحراق. أما السبب فينتج المسبَّب عنه ولكن في غير ضرورة لازمة »[3].

وأما رأي ابن جني في علة العلة، وأنها ليست موجودة – على هذا الوضع – لأن ذلك يقتضي تصاعد عدة العلل، وهذا يؤدي إلى الهجنة والضعف، وإنما هي شرح وتتميم للعلة الأولى، والعلة لا تكون معلولة ... فاننا نجده فيما بعد مفصلاً عند ابن مضاء القرطبي (٥٩٢ هـ) الذي كانت حماسته في إنكار العلل الثواني والثوالث حماسة عنيفة لا يقاس عليها تعقل ابن جني ورصانته في حديثه[4].

ولا بد لنا من أن ننبه على أننا لسنا نقصد إلى القول بظاهرية ابن جني، ولكننا نقصد إلى هذا الربط التاريخي بين آراء النحاة، وإلى القول بأن ابن مضاء لم يكن بدعاً في كل آرائه، وإن نظرته إلى العلل الثواني والثوالث نظرة مسبوقة، وإن ابن جني وهو أول من أراد تأليف أُصول النحو على

---

١ ـ انظر ص ١٢٤ من هذا البحث ٢ ـ الخصائص ١ : ١٦٤

٣ ـ الإحكام في أصول الاحكام ٨ : ٩٩

٤ ـ انظر كتاب الرد على النحاة ص ١٥١ وما بعدها

مذهب أصول الفقه والكلام ، كان هو أيضاً أول من أنكر هذا الإسفاف في التعليل والإلحاح في تتبع العلل.

ونستطيع أن نجمل كلامنا على العلة في القرن الرابع فنقول:

★ استمر البحث في العلل النحوية ، ولكن نصيبه من العناية والاهتمام كان أوفر مما سبق ؛ فكثرت فيه المؤلفات وأفردت له ، وأطيلت موضوعاته واستقصي الكلام عليه .

★ صُنِّفت العلل،ولوحظت فيها غاياتها من تعليمية وقياسية ونظرية جدلية.

★ صبغ النظر الفلسفي ، والجدل الكلامي ، والأسلوب الفقهي،البحثَ النحوي بصبغته وغلب على الكثير من علله ، وطبع تعبيرات النحاة بطابعه . حتى إننا نستطيع أن نقول إن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه .

★ أدّى الولوع في استقصاء العلل ، والإسفاف في انتزاعها وتتبعها إلى التهجم عليها والإزراء بأصحابها . . . وأدى ذلك بدوره إلى الدفاع عنها والحماسة لها . .

★ اتضحت في هذا القرن معالم الصلة بين النحو من جهة وأصول الفقه والكلام من جهة أخرى . وابتدأ النحاة يؤلفون على طريقة الفقهاء والمتكلمين وعلى أصولهم .

★ أثبت علماء هذا القرن أن النحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم .

★ ظهرت في هذا القرن – عند ابن جني – آراء نحوية كانت عنده بذوراً فكرية هادئة ، ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة فأصبحت عماد ثورة أزكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس .

★ ★ ★

٥ - البحث النظري في العلة بعد القرن الرابع

ما أسرع ما وصلت العقلية الاسلامية إلى مرتبة عجيبة من النضج وخصب الإنتاج تجلت في آثار القرن الرابع الهجري على كثرة علومها وتنوع موضوعاتها. وكانت علوم العربية من جملة هذه العلوم التي استحثت السير واستسرعت التطور حتى بلغت الغاية على يد الفارسي وتلميذه أبي الفتح ابن جني . ولعلنا لا نكون مغالين إذا قلنا إنه لم يأت بعد القرن الرابع من زاد في العربية شيئاً على أهله ، وإن ما ظهر بعد ذلك من كتب ومؤلفات في هذه العلوم لا يعدو أن يكون شرحاً وتفصيلاً لها أو اختصاراً وتهذيباً ، أو استدراكاً وتعليقاً عليها ، لم يشذّ عن ذلك إلا من تفرّد برأي أو منهج كصاحب مغني اللبيب .

ونحن لن نتتبع آثار النحويين لنرى فيها ذلك الاتجاه النظري ، أو تيار البحث المتأثر بالفقه والكلام والفلسفة ، وهو الذي رأيناه سائداً في البحث النحوي في القرن الرابع ، فقد كان جلّ النحويين — بعد ذلك العصر — مقلّدين اتخذوا من المتقدمين أئمة يهدونهم ، وساروا على طريقتهم ، وحذوا حذوهم في كثير من الإسراف والمغالاة . ولكننا نؤثر أن نتتبع معالم هذا التيار البارزة لنصل بالبحث النظري إلى حيث انتهى، ولنترك في طريقنا بعض

الصُوى تهدي من يؤرخ بالتفصيل لحركة التعليل في النحو العربي بعد القرن الرابع .

لا يحتاج الباحث إلى كثير من التأمل ليحكم أن أثر الفقهاء والمتكلمين ، هذا الذي ساد البحث النحوي حتى القرن الرابع ، هو نفسه الذي ظل صاحب النفوذ والسلطان في أعمال التابعين من النحاة ، بل ليحكم أن ما قاله ابن جني حين قدم لكتاب الخصائص من أنه « لم ير أحداً من علماء البلدين وضع مصنفاً في أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام . » قد أصبح محوراً يدور التأليف النحوي حوله ، وغاية يتسابق المؤلفون لإدراكها ، وأصلاً لكثير من فنون التأليف التي روعيت فيها صلة النحو بالفقه والكلام . وكان النحاة في قصدهم لهذه الغاية بين واحد يبغي ذلك دون الإشارة إليه أو التصريح به ، وآخر مصرح بقصده ، فخور بسبقه إلى إقامة النحو على أساليب الفقه والكلام ، معتز بإيجاد وجه جديد للشبه بين هذه العلوم . وحسبنا أن نمرّ بآثار نحاة تتابعوا على مر القرون كالزمخشري (٤٦٧ — ٥٣٨) ، وابن الأنباري (٥١٣ — ٥٧٧) ، وابن مالك (٦٠١ — ٦٧٢) ، وابنه محمد (٦٨٦) ، وأبي حيان (٧٥٤) ، وابن هشام (٧٠٨ — ٧٦١) ، والسيوطي (٨٤٩ — ٩١١) لنرى تيار البحث النظري وأثر الفقهاء والمتكلمين يجري في مصنفاتهم حياً نشيطاً كأنه منها قلبها ودماها .

مع الزمخشري .

أما الزمخشري فقد قدّم لكتابه (المفصّل) ببيان الصلة بين العربية والعلوم الاسلامية وأن أصول الفقه مفتقرة إلى علم الإعراب ... وهو قبل ذلك من كبار المعتزلة فلا عجب أن نجد في كتابه نحواً مصبوغاً بالصبغة النظرية التي عرفناها من قبل ، ومن أمثلة ذلك قوله في تبيان عامل الرفع في المبتدأ والخبر :

« المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك: زيد منطلق . والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي : كان وإن وحسب وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما لو جردا لا للاسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب . وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الاسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه. ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأن) لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين . وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة »[1].

فكان (مفصل) الزمخشري كـ (كشافه) نصاً منطقياً أبدع العقل في صياغته وتعليل أحكامه .

---

١ ـ المفصل: ٢٣ و ٢٤ طبعة الخانجي . وفصّل ابن يعيش ذلك في شرح المفصل ١: ٨٣ و ٨٤

مع ابن الأنباري :

وأما أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري فقد جمع بين التأليف على أصول الفقه والتأليف في أصول الجدل وعلم الكلام. وقد كان قرأ الفقه وحصّل طرفاً من الخلاف[1] .

وكان ابن الأنباري صريحاً معتزاً بسبقه إلى تصنيف المسائل الخلافية في النحو على مذهب المسائل الخلافية في الفقه ، فقال في مقدمة الانصاف :«وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين والادباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية . . . سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب ، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف . »

ويصرّح ابن الانباري بأنه واضع أصول الجدل في النحو فيقول « علوم الادب ثمانية: اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم . وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس ، وتركيبه ، وأقسامه من قياس العلة ، وقياس الشبه، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حدّ أصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من

---

١ - بغية الوعاة : ٣٠١

منقول »[1] فكان بذلك مسخراً ما يعرفه من أصول الفقه والكلام لخدمة النحو . ويعقب السيوطي على ذلك بقوله « فتطلّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما فاذا هما لطيفان جداً...فأما الذي في أصول النحو فانه في كراستين صغيرتين سماه (لُمَع الأدلة) ورتبه على ثلاثين فصلاً ، وهي في النقل والقياس والعلة ... وأما الكتاب الثاني فاسمه (الإغراب في جدل الإعراب) وهو يتألف من اثني عشر باباً في السؤال ووصف السائل ، والمسؤول به،والمسؤول عنه ، وفي الجواب والاستدلال والاعتراض وترتيب الاسئلة وترجيح الادلة ...»[2] وقد جاء في مقدمته قول ابن الانباري : « وبعد فان جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص (كتاب الانصاف فيمسائل الخلاف) تلخيص كتاب في جدل الاعراب ، مُعرّىً عن الاسهاب ، مجرد عن الاطناب ليكون أول ماصنف لهذه الصناعة فيقوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ويتأدبوا عند المحاورة والمذاكرةعن المناكرة والمضاجرة في الخطاب ...»[3]

وكذلك وضع ابن الانباري كتاب (الداعي إلى الاسلام في علم الكلام) وكتاب (أسرار العربية) . أما الكتاب الأول فواضح من اسمه أنه قائم على

---

١ ـ الاشباه والنظائر في خطبة الكتاب . وفي الاقتراح : ٣

٢ ـ الاقتراح : ٣و٤ وقد حقق الاستاذ سعيد الافغاني كتابي «لمع الأدلة» و « الإغراب في جدل الإعراب » وطبعا معاً في مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٥٧

٣ ـ مقدمة الإغراب .

أصول المتكلمين ، وأما الثاني فهو كتاب يُعنى بالعلل ويشرحها بأسلوب قائم على المناظرة والجدل . وقد جاء في مقدمته : « وبعد فقد ذكرت في هـذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين . وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء العليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل »[١].

ولابن الانباري كتابان آخران يدل عنوان كل منهما على أنه وضع في قوانين هذه الصنعة وهما كتاب (اُلجمل في علم الجدل) وكتاب (نجـدة السؤال في عمدة السؤال)[٢].

وهكذا توطدت صلات النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام ، وأصبح الجدل في النحو صنعة توضع لها القوانين وتؤلف في أصولها الكتب . وليس غريباً أن تظهر هذه الكتب في القوانين والأصول النظرية للجدل النحوي . بل كان ظهورها في القرن السادس أمراً طبيعياً بعد أن ظهر الجدل نفسه عملياً واستقر قبل ذلك بقرنين .

مع ابن مالك وابنه .

ولم يكد يمضي على ابن الانباري ثلاثون سنة حتى ظهر في مطلع القرن السابع الامام محمد بن عبد الله بن مالك (٦٠١ — ٦٧٢) الذي صاغ النحو في ألفيتـه المشهورة فانتشرت أيما انتشار ، وأقبل العلماء عليها شرحاً وتفصيلاً وتعليقاً .

١ ـ أسرار العربية : ٢

٢ ـ ذكر السيوطي هذين الكتابين في بغية الوعاة : ٣٠١

وكان في طليعة شراحها ابن ناظمها بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك[1] (— ٦٨٦ هـ) الذي كان إماماً في النحو والمنطق وكان من مؤلفاته (مقدمة في المنطق) . وقد غلبت عليه النزعة المنطقية حتى بات شرحه لألفية أبيه أقرب — بما فيه من حدود وتعريفات — إلى كتب الحدود المنطقية منه إلى كتاب في النحو . وحسبك أن تقرأ شرحه لحدّ الكلمة لترى مدى خضوعه للتحليل المنطقي ، وحدّ الكلمة عنده هو أنها « لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل مستقل ، دالّ بجملته على معنى مفرد بالوضع »[2] وليس شرح هذا الحدّ إلا تبياناً لأجناس الأجزاء المركبة له . ومثل ذلك ما يصدمك من الاسلوب المنطقي والتحليل العقلي في باب البدل[3] . ويبدو أن شرح ابن صاحب الألفية قد أثر على سائر شراحها إذ اعتمدوا عليه ، واستمدوا منه ، فكانت معظم شروحها ذات نزعة منطقية واضحة كما هو الأمر في شرح ابن عقيل (٦٩٨ — ٧٦٩) ، وخاصة عندما يتكلم على الحدود والتعريفات .

مع ابن هشام .

ولم يمض عشرون عاماً على ابن ناظم الألفية حتى ظهر ابن هشام (٧٠٨-٧٦١) عبد الله بن يوسف ، صاحب المغني وأنحى أهل عصره . وكانت فكرة الصلة

---

١ ـ قال الحافظ الذهبي انه « كان إماماً في علم النحو والمعاني والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه . . . ومن أجلّ تصانيفه شرحه على ألفية والده وهو كتاب في غاية الاغلاق » نفح الطيب ٢ : ٤٣٣

٢ ـ شرح الالفية لابن الناظم : ٣

٣ ـ المصدر السابق : ٢٢٦

بين النحو وعلوم الدين ما زالت حيَّة فعَّالة في أذهان النحويين ، بل كانت ثقافة العلماء ما زالت (موسوعية) شاملة ؛ فالعالم منهم عالم في أكثر صنوف العلم من فقه وحديث ولغة وأدب ... وكذلك كان ابن هشام ، ولعل نشاطه الفقهي يبدو في دراسته للمذاهب وانتقاله في أواخر حياته إلى المذهب الحنبلي بعد أن عاش حياته شافعياً .. وكان عالماً في المرحلتين وعلى المذهبين ..

على أننا لا نستطيع أن نسلك ابن هشام في عداد النحاة الذين غلبت عليهم وعلى أساليبهم النحوية نزعة الفقهاء، ولعل للمنهج الخاص الذي سلكه ابن هشام في كتابه النحوي الكبير (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) أثراً في ذلك .

على أن التأثر بالفقه كان واضحاً عند نحاة آخرين عاصروا ابن هشام كأبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي (٧٥٤) وتلميذه الأسنوي .

مع أبي حيَّان .

أما أبو حيَّان فهو صاحب التفسير المعروف بالبحر المحيط، ومصنف (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)[١] و (ارتشاف الضَرَب من لسان العرب)[٢]. وقد قيل إنه كان ظاهرياً ثم تمذهب للشافعي . وقيل إنه لم يزل على ظاهريته[٣]. والحق أنه كان من الأئمة المجتهدين فلم يحبس فكره على مذهب واحد . وكان

١ ـ منه اجزاء من نسخ خطية متفرقة في دار الكتب المصرية . اعتمدت منها على النسخة ذات الرقم : ٦٢ نحو

٢ ـ منه نسختان في دار الكتب المصرية، نسخة جيدة رقمها: ١١٠٦ وأخرى رقمها ٨٢٨ نحو

٣ ـ بغية الوعاة : ١٢١

واسع المعرفة بالنحو واللغة والتفسير ، وكان النحو أغلب عليه ، وهو يرى فيه الوسيلة لمعرفة أحكام القرآن وتفسير آياته لأن « النظر في كتاب الله تعالى يكون من وجوه : الوجه الأول علم اللغة اسماً وفعلاً وحرفاً .. والوجه الثاني في معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها . ويؤخذ ذلك من علم النحو .. » [1] « ولا يرتقي من علم التفسير ذروته ولا يمتطي منه صهوته إلا من كان متبحراً في علم اللسان » [2] لذلك كان أبو حيان يُعنى بذكر الروابط النحوية ومعانيها في تفسيره عناية شديدة .

على أن شرح التسهيل هو خير آثاره دلالة على أسلوبه النحوي . أما ارتشاف الضَرَب فهو مختصر لشرح التسهيل . وقد أخذ على نفسه فيه أن يبسطه ولا يثقل كاهله بالتعليل ، وأن يجمع فيه أحكام التسهيل « عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل » [3] ، وكثيراً ما مر فيه بمسائل نظرية طالما ثار حولها الجدال والخلاف فاذا هو يهملها لأنه لا نفع من ورائها كما في قوله في باب الإعراب : « والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء وفرع في الأفعال . وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال . وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالاعراب من الاسم . وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة » [4] ، وهو يرى الاستقصاء في الأسئلة وتتبع العلل ممنوعاً كما في باب امتناع الجرّ من الفعل ، والجزم من الاسم إذ يقول : « والصواب في ذلك

١ ـ البحر المحيط ١ : ٥ و ٦
٢ ـ المصدر السابق ١ : ٧
٣ ـ مقدمة ارتشاف الضرب
٤ ـ ارتشاف الضرب ، ورقة : ١٠٦

ماحرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجرّ من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادىء اللغات ، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه : لم كان كذلك ؛ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع ، والذي كان يجب قياساً هنا هو خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو : (هـذا يوم ينفع) ، وجزم الأسماء التي لاتنصرف لشبهها بالفعل ، وعلة امتناع الأول أن الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل . وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين ؛ إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا إعلالان من جهة واحدة »[1].

ولعل مثل هذا الموقف من إنكار لاستقصاء الأسئلة وتتبع العلل هو الذي دعا إلى القول بظاهرية أبي حيان وبقائه عليها مع أنه غير ظاهري ما دام يأخذ بالقياس ويموّل في حكمه عليه [2] ويقول : « وإنما يسـأل عما كان يجب قياساً فامتنع » . وكل ما يراه في ذلك إنما هو أن نأخذ بالواضح البسيط ونتجنب التكلف وقد كان يميل إلى أقل الآراء تكلفاً[3] ، ويغمز من جانب المتكلفين، ويعجب للنحويين الذين يتكلفون اختراع أمثلة لم تنطق العرب بمثلها ويقول عن

---

١ ـ همع الهوامع ١ : ٢١ .

٢ ـ انظر مثلاً مراعاته للقياس في حذف اسم كان واخواتها وحذف خبرها. الهمع ١: ١١٦.

٣ ـ انظر رأيه في عمل كان المحذوفة الهمع ١ : ١٢١ .

بعض أمثلتهم : « وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة »[1] على أن هـذا لم يمنع أباحيان من الأخذ بأساليب المنطق ، فهو يُعنى بالحدود وتحليلها عناية تامة. قال في باب الاضافة : « الإضافة في اللغة الإحالة . ومنه ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت . وأضفت ظهري إلى الحائط أي أملته . وفي اصطلاح النحاة يطلق على النسب وعلى هذا الباب الذي نتكلم فيه ، ورسمه : الاضافة نسبة بين اسمين،تقييدية، توجب لثانيهما الجر أبداً ، فبين اسمين احتراز من قام زيد . والاضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم . وتقييدية احتراز من زيد قائم . وتوجب لثانيهما الجر أبداً احتراز من زيد الخياط قائم ، والخياط صفة ، وأبداً احتراز من مررت بزيد الخياط ، فانه لكونه نعتاً لا يلزم الجر أبداً إذ لو تبع مرفوعاً رفع ، أو منصوباً نصب »[2].

وأما في شرح التسهيل فنجد ما نشاء من نحو منطقي في التحديد والتقسيم والتحليل . ومن عناية بالعلة وبحث في العامل[3].

مع الأسنوي .

وأما تلميذ أبي حيان فهو الامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي

---

١ ـ همع الهوامع ١ : ١٠٨ .

٢ ـ ارتشاف الضرب : ورقة ٢٧٣ .

٣ ـ انظر مثلا باب نوني التوكيد في شرح التسهيل٥: ورقة ٣٠٢ وانظر حديثه عن العامل في النعت والتأكيد وعطف البيان ، في شرح التسهيل أيضاً ٤ : ورقة ١٠١ .

المتوفى سنة ٧٧٢ هـ وصاحب كتاب (الكوكب الدري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية)[1]

لم يكتف الأسنوي في كتابه هذا بوضع أصول النحو على مذهب أصول الفقه كما أشار ابن جني ، ولا بتقليد الفقهاء في أساليبهم وتصانيفهم كما فعل ابن الأنباري ، بل سار شوطاً أبعد ؛ فمزج بين العلمين وخرّج فروع أحدهما على أصول الآخر . وقد ذكر أنه كان سباقاً إلى تأليف كتابين ممتزجين من هذين الفنين ؛ علم أصول الفقه وعلم العربية ، أحد الكتابين في تخريج الفقه على المذاهب الأصولية ، والثاني في كيفية تخريجه على المسائل النحوية. وأما طريقته في هذا الكتاب فتقوم على ذكر القاعدة النحوية بإيجاز ثم إيراد ما يترتب عليها من الفروع الفقهية . ومثال ذلك قوله : « اسم الفاعل يطلق على الحال والاستقبال والماضي . وكذلك اسم المفعول . وإطلاق النحاة يقتضي أنه إطلاق حقيقي . إذا علمت ذلك فيتفرع على المسألة فروع... » ويشرح بعد ذلك أقوال الفقهاء المترتبة على فهم النحاة من قول الرجل لامرأته مثلاً : أنت طالق ... ، ومثال ذلك أيضاً قوله : « أفعل التفضيل مقتضاه المشاركة . ولهذه المسألة تفاريع في النذور والأوقاف والوصايا وغيرها ... »

ويدلّ (الكوكب الدرّي) بوضوح على استمرار هذه الصلة بين النحو

١ ـ من هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب بالقاهرة . ضمن مجموعة رقمها / ١٤ مجاميع / يبدأ الكتاب فيها من الورقة ٨٥ وينتهي في الورقة ١٣٤ . وقد كتبت هذه النسخة سنة ٧٦٨ هـ .

وعلوم الدين وبقائها حية معتبرة في أذهان النحاة حتى إنها أصبحت هي محور التأليف في بعض الأحيان ، وأصبحت الكتب الموضوعة فيها لا تقصد طلاب النحو وحده ، ولا طلاب الفقه وإنما هي لمن قام بالعلمَين جميعاً كما هو الأمر في (الكوكب الدري) .

مع السيوطي .

ونختتم الحديث عن هذا الاتجاه بالوقوف عند ظواهره في القرن التاسع عند جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١) فقد كان هذا الامام واسع العلم في العربية وعلوم الدين ، ووفق إلى الكتابة فيهما حتى كان له من ذلك تراث عظيم .

ألف السيوطي كتاب (الاقتراح في أصول النحو) فجمع فيه أصول النحو وصنفها على طريقة الفقهاء في تصنيف أصولهم . وهو يفخر لأنه استطاع أن يبلغ غايته ويحقق مطلبه ، ويقدم لكتابه بقوله : « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع ، لطيف المعنى طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه[1] ، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه... وضممت إليه نفائس أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب

---

١ ـ وقد رأينا منذ قليل أن ابن جني وابن الأنباري كانا أسبق منه إلى هذا النحو من التأليف . انظر ص ١٢٦ و ١٣٤ .

وأصول الفقه وبدائع استخرجتها بفكري ، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم »[1] . ويكفي أن تقرأ الصفحات الأولى من هذا الكتاب لتعلم أنه لم يكتب بقلم نحوي ، وأن منهج الفقيه وتحليل المنطقي أغلب عليه[2].

ولقد وضع السيوطي كتابه وأصول الفقه ماثلة أمامه وأمثلته تملأ عليه ذهنه ؛ فهو لا يفتأ يستمد منها ويقرن الشبيه منها إلى شبيهه من أمور النحو ، ومثال ذلك أنه قال : « قال في الخصائص — يعني ابن جني — : إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على القياس ، فدع ما كنت عليه » ثم قال السيوطي : « وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه (وهو) نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه »[3]. وأما العلل فقد خصها في هذا الكتاب ببحث نظري مستفيض[4].

ووضع السيوطي كتاباً آخر هو (الأشباه والنظائر) فجاء به شبيهاً بكتب الفقه ، ونترك له أن يتحدث عن هذا الشبه فيقول : « وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين[5] الذي وضعه في

---

١ ـ الاقتراح : ٢ و ٣

٢ ـ انظر ص ٥ وما بعدها في كتاب الاقتراح مما جاء تحت عنوان « الكلام في المقدمات ».

٣ ـ الاقتراح : ١٠٢

٤ ـ الاقتراح : ٥٤ — ٦٩

٥ ـ هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧ — ٧٧١ هـ) قاضي قضاة الشام ومن تصانيفه « جمع الجوامع » ولعله هو المقصود بإشارة السيوطي هنا .

الفقه فانه جامع لأكثر الأقسام . وصدره يشبه قواعد الزركشي[1] من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم »[2] . فهو إذاً يصرّح بشبه كتابه في العربية بكتاب السبكي في الفقه من حيث شموله ، وبكتاب الزركشي من حيث ترتيبه ، بل هو يصرح بأنه لم يضع هـذا الكتاب في العربية إلا ليسلك فيه مسلك الفقهاء ، « واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر »[3] .

هذا فيما يتصل بكتب الأصول ، أما النحو نفسه فقد يكون خير ممثل له — وقد ضاعت أحكامه في زحمة الآراء النظرية والنظرات الجدلية — كتاب (همع الهوامع) الذي يقول السيوطي في مقدمته : « وقد كنت أريد أن أضع عليه — يعني على جمع الجوامع — شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول ، جامعاً للشواهد والتعاليل ، معتنياً بالانتقاء للأدلة والأقاويل ... » وأما ترتيب أبوابه فلا يخرج عما تمسك به النحويون من تقليد الفقهاء ، وقد قال عنه واضعه: « وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول » .

---

١ ـ هو الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) صاحب كتاب البرهان في علوم القرآن . والكتاب الذي أشار إليه السيوطي هو كتاب « القواعد في الفروع » وقيل أن اسمه هو « القواعد والزوائد » وهو كتاب فقه جاء على ترتيب المعجم . ومنه نسخ خطية في دمشق والقاهرة واسطمبول وبرلين .

٢ ـ خطبة الأشباه والنظائر .

٣ ـ الاشباه والنظائر : ٣

وكتاب الهمع كتاب ازدحمت فيه الآراء المختلفة والأقوال المتباينة ، وامتزجت أحكام النحو فيه بالآراء النظرية الجدلية ، ومن يطالع في أبواب : « هل الإعراب لفظي أو معنوي »[1] و « محل الإعراب في الكلمة »[2]. و« هل الإعراب أصل في الأسماء أو الأفعال »[2] . و « ما الرافع للمبتدأ والخبر »[3] يعلم مقدار العناية التي وجهها النحويون لمثل هذه البحوث النظرية البحتة . هذا مع العلم أن صبغة الفقه هي التي كانت غالبة على مؤلفات الإمام السيوطي ، ولم يكن مع ما رأيناه من عنايته بالأمور النظرية والجدلية من أهل الفلسفة . وقد قال هو عن نفسه : « رزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع ، على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة »[4].

وجملة القول إذاً أن تيار البحث النظري والأسلوب الفقهي استمر بعد القرن الرابع ، وأن ابن الأنباري وأمثاله لم يكتفوا بصنيع ابن جني في تأليف أصول النحو على مذهب أصول الفقه والكلام ؛ بل غالوا في التقليد ؛ فكانت لهم كتب في المسائل الخلافية في النحو كما لأولئك كتب في المسائل الخلافية في الفقه . وأن البحث النظري في النحو أو (الجدل النحوي) أصبح علماً ذا

---

١ ـ همع الهوامع ١ : ١٤

٢ ـ الهمع ١ : ١٥

٣ ـ الهمع ١ : ٩٤

٤ ـ حسن المحاضره ١ : ١٥٧

قواعد وأحكام تضبط وتقيد وتفرد في التأليف ، وأن ما كان في القرن الرابع – عند ابن جني – إشارة إلى الصلة بين أصول العربية والفقه أصبح شائعاً يقاس عليه في المسائل الفرعية والأشباه الجزئية ، بل أصبح أصل أحد العلمين صالحاً لتُخرَّج عليه فروع العلم الآخر . . .

وإن بين أيدينا من كتب المتأخرين ما يصلح مثالاً لما آل إليه النحو من غلبة الزبد فيه على ما ينفع الناس ويحيي اللغة .

★ ★ ★

٦ـ آراء ابن مضاء القرطبي، تاريخها وأثرها في النحو

رأينا أن خضوع البحث النحوي لأساليب المنطق ومقتضيات البحث النظري لم يكن خضوعاً مطلقاً، وأنه كانت تظهر بين الحين والحين بوادر نزعة هي أقرب إلى التفرّد والاستقلال ومناهضة التيار النظري منها إلى تأييده والخضوع له. وقد كانت هذه النزعة تأخذ شكل مناظرة في بعض الأحيان، كما هو الأمر في مناقشة السيرافي لمتّى بن يونس، وتأخذ شكل محاولة لاستقلال النحو بأساليبه وأوضاعه، ولاستنقاذ حدوده وتعريفاته مما ليس بنحو في أحيان أُخرى، كما هو الأمر في محاولة الزجّاجي ومناقشته لبعض الحدود في كتابه (الإيضاح في علل النحو). وكانت الغلبة بعد ذلك للتيّار النظري المتأثر بأصول الفقه وأساليب الكلام.

على أن روح التحرر لم تمت، وإنما أتيحت لها ظروف بيئية وعقلية، جعلت منها ثورة أرادت تحرير البحث النحوي من الأغلال التي أثقلت كاهله، والأساليب التي لا تمتّ إلى طبيعته بسبب، بل كانت فيه وليدة المنطق المجرّد والافتراضات النظرية البعيدة عن الواقع والتقليد المغالي للفقهاء والمتكلمين.

قام بهذه الثورة ابن مضاء القرطبي الذي أراد (الردّ على النحاة) وأنكر بعض أصولهم، ونادى بتحرير النحو مما قيدوه به.

ولد أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء في قرطبة سنة ٥١٢هـ ، وكان عمره إحدى عشرة سنة حين مات ابن تومرت صاحب دعوة الموحدين (٥٢٤هـ). وعاش ابن مضـاء في عهد خلفائه فعاصر عبد المؤمن بن علي (المتوفى سنة ٥٥٨هـ) وابنه يوسف (المتوفى سنة ٥٨٠ هـ) الذي جعل ابن مضاء قاضي القضاة في دولته. ومات سنة ٥٩٢ هـ في حكم يعقوب بن يوسف (المتوفى سنة ٥٩٥هـ) .

وجدت حركة التحرر النحوي في ابن مضاء خير نصير لها ، يدعو إليها ويشرح أهدافها ، يساعده في ذلك ظروف ملائمة أتاحها له عصره ، وظروف هيأتها له طبيعة الحياة العقلية في دولة الموحدين ، وذلك لأن ابن مضاء عاش في الأندلس في عصر كان الحكم فيه بأيدي جماعة تمردت على المشرق ، فبعد أن كان المشرق ، علمه وأدبه وفنه ، موضع إعجـاب الأندلسيين وتقديرهم ، أصبح من اليسير عندهم أن يشكوا فيه ، وأن يسمعوا الطعن على أصحابه. وبعد أن كان علماء المغرب يرحلون إلى الشرق ليتزودوا من علومه وآدابه وفنونه حتى أصبحت الرحلة أمراً عاماً شائعاً بين علماء الأندلس عامة وعلماء العربية والنحو منهم خاصة ، وبعد أن كانوا يحرصون على الأخذ عن علماء المشرق والعودة بكتبهم إلى المغرب فخورين بهـا بين بني قومهم — كما يحدثنا الزبيدي في طبقات اللغويين والنحويين[1] — أصبح من اليسير أن تهاجم أصول هؤلاء

١ ـ وفي نفح الطيب باب عنوانه « في التعريف ببعض من رحل من الاندلس للمشرق» يبدأ من ص ٢١٣ في ج ٢ وينتهي في آخر الجزء الثالث .

العلماء لأن الثقة فيهم قد فقدت ، ثم لا يجد هذا الهجوم إلا القبول الحسن والتربة الصالحة .

فحكام البلاد من خلفاء ابن تومرت ثائرون ودولتهم دولة « تعمل على إيقاظ عقل الشعب ، وأن يكون عقلاً مستقلاً ، أو قل عقلاً ثائراً في كل ما يعتنق من مذاهب وآراء »[1] . ثم إن أولئك الحكام كانوا علماء شارك كثير منهم في النهضة العلمية في عصرهم ، وعصرهم من أزهى العصور التي عرفتها بلاد الأندلس . فعبد المؤمن بن علي[2] ، خليفة ابن تومرت كان عالماً محباً للعلماء ، وكان فقيهاً وأصولياً وجدلياً ومحدثاً ... ، وابنه يوسف[3] كان من أعلم أهل زمانه باللغة والنحو والقرآن ، وكذلك كان يعقوب بن يوسف[4] أعظم ملوك الموحدين ديناً ودنيا ؛ فلقد كان الفقهاء يرجعون إليه في أحكامهم..وكانت هزائم الأعداء على يديه كثيرة منكرة .

وفي عهد يعقوب بن يوسف ، وهو العهد الذي كان ابن مضاء قاضي القضاة فيه ، عرفت جرأة الموحدين في إعلان مذهبهم، وذلك حين أمر يعقوب بحرق كتب المذاهب وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث . يقول الدكتور ضيف « ان العصر الذي ألف فيه كتاب (الرد على النحاة) كان عصر

---

١ ـ المدخل الى « الرد على النحاة » الدكتور شوقي ضيف : ٣
٢ ـ ترجمته في الاستقصا ١ : ١٣٩ وابن خلكان ١ : ٣١٠
٣ ـ ترجمة في الاستقصا ١ : ١٤٩ وابن خلكان ٢ : ٣٧٣
٤ ـ ترجمة في الاستقصا ١ : ١٦٤ وابن خلكان ٢ : ٣٢٥ ونفح الطيب ٢ : ٧٣٨

ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحّدين — منذ أول الأمر — تدعو إلى هـذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فألف كتاب (الرد على النحاة) يريد أن يردّ به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يردّ بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل مستناً في ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثلة — على مايظهر — بمذهب الظاهرية فذهب يحاول تطبيقه على النحو .. »[1] فالعصر والبيئة أتاحا لابن مضاء جوّاً ملائماً لدعوته وفكرته ، وكذلك الظروف الفكرية التي خلقتها طبيعة دعوة الموحدين المذهبية ، وذلك أن الموحّدين كانوا دعاة دعوة أكثر مما كانوا بناة دولة ، أو كانوا حملة فكرة مذهبية قبل أن يكونوا أصحاب مذهب سياسي « وإن في اسم الموحدين ما يجعلنا نلتفت إلى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية ، وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية »[2]. وكانت دعوة الموحدين قائمة على العودة بالدين إلى منبعه الأول ؛ كتاب الله وسنة نبيه . أما ما دون ذلك من أقيسة الفقهاء وتعليلات المجتهدين وتفريعاتهم فهم يرفضونه بشدة، ويتعصبون ضده حتى إنهم أحرقوا كتب المذاهب الاربعة ، وثاروا على تقليد الائمة المتقدمين ، وأنكروا تشعب الآراء وتضارب الأقوال في المسألة الواحدة ،

---

١ ـ المدخل إلى « الرد على النحاة » : ٨ ـ ٩

٢ ـ المصدر السابق : ٣

ونادوا بالتمسك بظاهر القرآن والحديث . وكان تعصب (الظاهرية) لمذهبهم تعصباً عنيفاً حتى إنهم لما أنكروا القياس رفضوا قبول كل ما يمت إليه بصلة أو تشم فيه رائحته ، لذلك عمد إمامهم ابن حزم إلى إنكار رسالة عمر بن الخطاب في القضاء[1] ولم لا ينكرها وفيها يأمر عمر أبا موسى الاشعري أن يقيس الشبيه من الأمور إلى شبيهه ، وابن حزم يلح في كتبه على نقض القياس من أساسه لأنه بدعة مستحدثة محرَّمة . فيعقد فصلاً (في إبطال القياس في أحكام الدين)[2] ويفصل القول فيه في ثلاثة فصول أخرى[3] . وينكر العلة — وهي علة القياس — ويعقد الفصول المطولة ليبين إبطالها في أحكام الدين[4] ومما يقوله فيها وفي القائلين بها : « ومن تأمل كتب متأخريهم — أي متأخري الفقهاء — ومناظراتهم وتكلفهم إخراج العلل لكل حكم مختلف فيه أو مجتمع عليه في الشريعة ، كان فيه نص يعرفونه أو لم يعرفوا فيه نصاً ، رأى كلاماً لا يأتي بمثله سالم الدماغ أصلاً إلا أن يكون سالكاً سبيل المجون والسخافة »[5] .

وأما مسألة العلة فهي « أصل خطأ القوم وبعدهم عن الحقائق ، وهي

---

١ ـ النبذ في أصول المذهب الظاهري لابن حزم . تحقيق الكوثري ، تجد تفصيل ذلك في ص ٤٩ وما بعدها .

٢ ـ الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم ٧ : ٥٣

٣ ـ في الجزء الثامن من المصدر السابق .

٤ ـ المصدر السابق ٨ : ٨٦

٥ ـ المصدر السابق ٨ : ١٢٠

بدعة محدثة ...ونسأل الله لإخواننا أن يتوب عليهم من بدعة القياس والتقليد»[1].

ولم يكن ابن مضاء في ثورته على أوضاع النحو القديمة إلا ابن بيئته الثائرة، وابن مذهبه المتمرد أو المتحرر. ولم تكن نظريته في النحو إلا انعكاساً لتمرد بيئته وتحرر عقليته المذهبية. بل نستطيع أن نقول إن أفكار ابن مضاء في النحو ليست جديدة كلها ولا هي من ابتكاره، وإنما هي بذور تلقفها ممن قبله ووجدت هوى من نفسه لأنها جاءت منسجمة مع مذهبه الفقهي فنمت على يديه وترعرعت وفق الشكل الذي اختطه لها، وهو شكل حددته له بيئته ومذهبه.

لقد كانت غاية ابن مضاء «أن يحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[2]، وتتحقق هذه الغاية في رأيه بالغاء نظرية العامل، والغاء العلل الثواني والثوالث، وابطال القياس، وترك المسائل النظرية، واسقاط كل ما لا يفيد في النطق.

أما القول بالغاء العامل فقد كنا رأينا سبق ابن جني إلى القول فيه بأن العمل في الحقيقة إنما هو للمتكلم نفسه، إلا أن ابن مضاء يوسّع هذا القول ويأتي بالأدلة المؤيدة ويحاول أن يثبت أن رأي النحاة في العامل باطل شرعاً وعقلاً[3]. أما العلل فقد قبل ابن مضاء العلل الأُول منها لأنها «بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام

---

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام ٨ : ١٣٢ ٢ ـ الرد على النحاة : ٨٥

٣ ـ المصدر السابق : ٨٧

العرب »[1] ، ورفض مابعدها من علل ثوان وثوالث لأن « العلل الثواني مستغنىً عنها ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة »[1] . وليس هـذا الرأي بجديد عند ابن مضاء فقد أشار إليه الزجاجي (٣٤٠ ﻫ) حين قسم علل النحو إلى تعليمية وقياسية ونظرية جدلية ، وذكر أن التعليمية هي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب[2] . بل لقد قال بهذا الرأي قبلهما أبو بكر ابن السراج الذي ذكر في أصوله أن « اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب. وضرب يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً . وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما نستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها »[3] ، وقد رأينا أيضاً كيف سبق ابنُ جني ابنَ مضاء إلى إنكار العلل الثواني أو علل العلل حين ردَّ قول أبي بكر ابن السراج وقال إن العلة عند أهل النظر لا تكون معلولة وإن ماسموه بعلة العلة ليس إلا شرحاً وتتميماً للعلة الأولى[4]. وهذا ماقاله ابن مضاء ولكنه كان في قوله أكثر اندفاعاً وحماسة وعنفاً .

وأما القياس فابن مضاء ينكره ، ويعجب للنحاة يقولون به ويحملونه على العرب ، « والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه

---

١ ـ الرد على النحاة : ١٥٢
٢ ـ الإيضاح في علل النحو : ٦٤ ـ ٦٥
٣ ـ الاقتراح للسيوطي : ٥٨
٤ ـ انظر ما سبق فى ص١٢٢

وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ؟ »[1] ، وهـذا الإنكار للقياس في النحو منسجم مع إنكار القياس في عقيدة ابن مضاء المذهبية التي تعتبر القياس بدعة محدثة تستوجب التوبة والاستغفار .

وأما إسقاط المسائل غير العملية ، والألفاظ التي أصبحت وسيلة اختبار وتندّر ، وإهمال ما لا يفيد في النطق ، فهو أمر طبيعي يتفق مع غاية النحو الأساسية التي هي أن نعرف كلام العرب ونحذو حذوه ، ويكفل تحقيق غاية ابن مضاء التي هي أن يحذف من النحو كل ما يستغني النحوي عنه .

والحق أن محاولة ابن مضاء كانت تنظر إلى واقع اللغة ونحوها ، وتتهدى بآراء المتقدمين من أذكياء النحاة ، وكانت بعد ذلك تستثمر تمرد بيئتها وثورة أهلها المذهبية في ردّ بعض أصول النحو القديم. ولكنها مع ذلك لم تكن أكثر من صرخة دوت في أواخر القرن السادس ثم خمدت فلم تترك وراءها من الأثر أكثر مما يتركه النجم الهاوي من ذيل يضيء ثم لا يلبث أن يضمحل . وهي محاولة دفعت إليها الشكوى الصادقة والتذمر الأكيد ، فاذا كانت لم تأت بالإصلاح المنشود فليس معنى ذلك أن صاحبها كان يفكر في هدم النحو القديم أكثر مما كان يفكر في إصلاحه كما يرى الدكتور طه حسين[2] — وسنناقش هذا الرأي بعد قليل — . فلقد كانت لابن مضاء في نظريته آراء

---

١ ـ الرد على النحاة : ١٥٦

٢ ـ مقالة نشرت في مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ٧ : ٧٦

نافذة كمراعاته لغاية النحو الأصلية والعناية بما يكفل تحقيقها. وغاية النحو في رأينا أن يصل بنا إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته ، وأن يكون ضابطاً يحكم نطقنا ويوجهنا في استعمال الألفاظ ، مفردة ومركبة، استعمالاً نصيب به المعنى الذي نريد . ومحاولة ابن مضاء تساعد على ذلك وتجنبنا سبيل الفلسفة النظرية العقيمة . أما شدة ابن مضاء وعنفه وإنكاره للقياس أصلاً رغم قبوله العلل الأول فلنتساهل فيه لأنه إنما كان بتأثير بيئته التي عاش في جوها ، وبدافع من دعوته المذهبية التي اعتلى أعلى مناصبها فكان قاضي قضاة الجماعة فيها . وأما فيما عدا ذلك فهي محاولة فيها الكثير من الحق ، وهي تحتاج إلى عناية ودراسة وتوسعة تجريها أيد عادلة غير متطرفة ولا عنيفة كيد ابن مضاء، وتحتاج إلى تطبيق عملي على أبواب النحو ضرب لنا الدكتور شوقي ضيف — محقق كتاب الرد على النحاة — أمثلة موفقة منه . ولم نسمع بعد ابن مضاء صوتاً آخر يرتفع بالشكوى ثم تكون شكاته دافعاً إلى ولادة محاولة جديدة حتى جاء العصر الحديث ، عصر الرقة في الذوق ، والرغبة في إراحة العقل ، وحب بلوغ الغاية من أيسر السبل ، فارتفعت أصوات الشاكين يطلبون تقريب النحو وتيسير سبيله أحياناً ، ويبغون هدمه بل نقضه أحياناً أخرى ، فبادر ذوو الغيرة من العلماء إلى إعادة النظر في النحو ، أصوله وأساليبه، وكانت لبعضهم فيه نظرات سديدة وآراء حكيمة ومحاولات مخلصة ، وتعتبر محاولة الاستاذ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) أكثرها نضجاً وعمقاً ؛ وهي

تتصل بمحاولة ابن مضاء وتشاركها القول في إلغاء العامل إلا أنها أفادت من تطور العلم في العصر الحديث فكانت أكثر منها وضوحاً وأثبت قدماً وأرصن عرضاً. وجدير بالذكر أن (إحياء النحو) لم يتعرض للفعل بل قصره صاحبه عامداً على الاسم ووعد أن يكون القول في الفعل تتمة الإحياء.

أما رأي الدكتور طه حسين فهو مجحف في حق ابن مضاء، وبعيد عن جادة العدل، ثم هو قبل ذلك كله حكم غريب! إذ ألم يناد ابن مضاء بما ينادي به (إحياء النحو) اليوم من إلغاء نظرية العامل واعتبار حركات الإعراب دلائل على المعاني؟ فكيف يكون هداماً أكثر منه مصلحاً في رأي من يرى في محاولة الاستاذ إبراهيم مصطفى (إحياء للنحو) ويصرّ على أن تحمل هذا الاسم[1]؟

إن محاولة ابن مضاء قائمة على حذف الفضول من النحو ليبقى الجوهر قريباً من الأفهام، فكيف يكون هذا العمل هدماً في نظر من يقول: «وأنا أتصور إحياء النحو على وجهين: أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويسيغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب. والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أعرضوا عنه»[2].

١ ـ يقول الدكتور طه في تقدمته لإحياء النحو «فاقترحت عليه هذا الاسم الذي رسمه به (إحياء النحو) فأكبره واستكثره وأشفق منه، وألححت أنا فيه فلم يستطع لي خلافا».

٢ ـ مقدمة إحياء النحو للدكتور طه حسين.

نعم إن ابن مضاء أراد تقريب النحو وفق عقلية عصره ، وأراد للنحو أن يكون مفهوماً تجري به الألسنة والأقلام في سهولة ويسر ، كما أن الموضوعات التي أثارها ابن مضاء هي أخصب موضوعات النحو وأكثرها صلاحية للنقاش والجدال .

ثم لِمَ لا يكون ابن مضاء صادق الرغبة في الإصلاح ! ألم يشعر القدماء بصعوبة النحو شعورنا نحن بها ؟ ألم يضيقوا بتعقيده ضيقنا به؟ وإلاّ فبماذا نفسر تسميتهم لكتبهم بالإيضاح والمفصّل والتسهيل...؟ وبماذا نفسر عنايتهم بالمبتدئين وتأليفهم الكتاب الواحد مرتين وثلاث مرات[1] ؟

ولكن ما ذنب ابن مضاء إن لم يسعفه الدهر بحظ يطير بكتابه في الآفاق شرقاً وغرباً يوم ألِّف ؟ وما ذنبه ثانية إذا لم يسعفه دهرنا هذا بعلماء يهتمون بكتابه بعد نشره ، ويعكفون عليه دارسين ومعلقين ؟ وما ذنب ابن مضاء إن كان كتابه قد ظهر في فترة أعرض الناس فيها عن النحو وهجروه ، ونفقت بينهم كل بضاعة إلا بضاعة النحو وأهله ...

---

١ ـ فيكون من الكتاب الواحد نسخة صغيرة وثانية متوسطة وثالثة كبيرة ، ولسنا نرى للحجم أثراً في هذه التسمية ، وإنما هي تسمية لأنهم الذين كانوا يقصدون بالتأليف من مبتدئين ومتقدمين وكبار . ومن عناية العلماء بالمبتدئين أن بعضهم كان يتعمّد السهولة كالزجاجي الذي كان يقصد بكتبه الافادة (إنباه الرواة ٢ : ١٦٠) ولذلك كان يبدأ بها الدارسون . قال ابن السِّيد « إنا بكتابه قد افتتحنا النظر في هذا العلم ، وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم » (إصلاح الخلل : الورقة ١) بل لقد شرح الزجاجي كتاب (الزاهر) واختصره « لأنه كتاب مقصود به المبتدئون للنظر في علم اللغة » (مختصر الزاهر : الورقة : ١) .

خاتمة

لا بد لنا قبل مغادرة هذه الفصول من أن نقول إنها فصول عرضت لتاريخ مشكلة من أخطر مشاكل النحو وأجلّها شأناً وأكثرها استنفاداً لجهود العلماء في القديم والحديث . وهي مشكلة العامل وما يتفرّع عنها. وخطورتها إنما أتت من حيث أن النحو قائم عليها ومرتكز إليها ، وموضوعاته مصنفة بمقتضاها . وقد كان تأريخنا لهذه الحركة النحوية تأريخاً مفصّلاً بطيئاً منذ نشأتها حتى القرن الرابع ، ثم حثثنا الخطا وأسرعنا العرض حتى العصور المتأخرة. مشيرين في خلال ذلك إلى تأثر النحويين بالفقهاء والمتكلمين في النحو عامة وفي ميدان العلة خاصة . وكيف تسرب أسلوب البحث النظري إلى النحو ثم طغى عليه حتى كانت الأمور النظرية والمسائل الجدلية هي مثار الخلاف وموضع الاهتمام أكثر مما كان النحو نفسه ، وحتى كان الخلاف بين العلماء الذين صنعوا قواعد اللغة أعم مما كان عليه بين العرب أصحاب اللغة أنفسهم « وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه »[1].

---

١ ـ الخصائص ١ : ١٦٨

ولقد كان هذا الخلاف ينشب بين العلماء حول الإعراب ، فيختلفون في العامل فيه ، ويختلفون في أحقية الاسم أو الفعل به، ويختلفون في زمن وجوده قبل الكلام أو بعده، ويختلفون في سبب نزوله آخر الكلمة دون أولها ووسطها ... يختلفون في كل ذلك وفي غيره وينصرفون إليه كل الانصراف وكأن الإعراب وحده هو النحو كله .. ولئن كان هجوم اللحن هو الذي نبههم إلى ضرورة وضع النحو ، إنه كان عليهم أن يذكروا أن النحو ليس هو الإعراب فقط — كما فهم بعضهم — وليس هو أثر العامل وحده ، وإنما هو أوسع من ذلك وأشمل، إنه قواعد اللغة وأحكامها في إعرابها وبنائها ووضع ألفاظها في إفرادها وتركيبها ، إنه الضوابط الموصلة إلى إدراك كلام العرب وإلى التأليف على سمته في جميع أحواله .

ويبيح لنا هذا الفهم للنحو أن نقول غير ملومين ولا مغالين : ان النحوي الذي يخرج وجهاً من وجوه الاعراب غير مراع اصابة المعنى المقصود هو نحوي لم يفهم صنعته ولم يتمثل الغاية من علمه . يؤيدنا في ذلك عدد من أذكياء النحاة كأبي سعيد السيرافي الذي يثور على متّى — في المناظرة المشهورة — لأنه قال إن النحو يبحث عن اللفظ دون المعنى، وإن النحوي إذا مرَّ بالمعنى فبالعرَض، وإنه يكفيه — وهو المنطقي — أن يعرف الاسم والفعل والحرف ليعرف اللغة ونحوها ... فيرد أبو سعيد عليه ويسفه رأيه ويقول له : « إنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز

أهلها . وكذلك أنت محتاج بعد إلى الحركات فيها لأن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات » بل يقول بعبارة أوضح : « إن معاني النحو مقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ .. »[1]

إن السيرافي أدرك الغاية الحقيقية من النحو فلم يقصره على الحركات أو الإعراب بل جعله إلى ذلك ضابطاً لوضع الألفاظ الوضع الذي يحفظ المعنى ، بل جعل المعنى هو الذي يملي ترتيب الألفاظ هذا الترتيب النحوي .

ومثل السيرافي في ذلك أبو القاسم الزجّاجي الذي لاحظ علاقة الاعراب بالمعنى فقال : « إن الحركات تنتصب على الألفاظ أعلاماً على المعاني التي تعتورها من فاعلية ومفعولية وإضافة ... ». وكذلك وقف ابن جني عند العلاقة بين الإعراب والمعنى، وحكّم ذوقه اللغوي السليم وبصيرته النافذة، فقال في باب تجاذب المعاني والاعراب إذا تجاذبا وكان « هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الاعراب ... »[2] وبذلك جعل تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى

---

١ - مناظرة السيرافي ومتى في المقابسات تحقيق السندوبي : ٨٠ وفي معجم الادباء ٨ : ١٩٠

٢ - الخصائص ٣ : ٢٥٥

واتفاقهما هو ما لا غاية وراءه . أما إذا وقع الاختلاف بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فما عليك إلا أن تركن إلى تفسير المعني على ما هو عليه وتلتمس تصحيح الاعراب . بل إن عيسى بن عمر كان يرفض ما يقدّمه النحاة من أوجه الجواز في المسألة الواحدة ولا يقبل بغير ما أرادته العرب ونطقت به . قال أبو بكر الزبيدي : « جمع الحسن بن قحطبة عند مقدمه مدينة دار السلام الكسائيّ والأصمعي وعيسى بن عمر ، فألقى عيسى على الكسائي هذه المسألة : همّك ما أهمّك . فذهب الكسائي يقول : يجوز كذا ويجوز كذا . فقال له عيسى : عافاك الله ! إنما أُريد كلام العرب ، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب . »[1] .

وبلغ هذا المعنى ذروته وأدرك غايته على يد الامام الجرجاني (٤٧٤هـ) صاحب (أسرار البلاغة) و(دلائل الاعجاز) ، فقد كان أديباً ذواقة سلك إلى النحو سبيل الذوق السليم والحس الأدبي الصقيل ، فكان نحوه نحواً ومعنى من معاني البلاغة ، بل كان النحو عنده ذوقاً ينظم المعاني نظماً . ولعلنا نوفق للعودة إلى نظرية النظم فنقف عندها دارسين مستهدين .

وآخر ما يجب أن ننبه عليه في هذه الخاتمة هو أن النحاة لم يكتفوا بقصر اهتمامهم على الإعراب وحده في مسائل النحو ، بل وجهوا أكثر عنايتهم إلى فلسفة الاعراب ، وغرقوا في أمور نظرية لا غَناء فيها حتى للاعراب نفسه .

---

١ ـ طبقات الزبيدي : ٣٧

والذي يعود إلى كتبهم يدرك مدى إفساد بعضهم للنحو بما حشوه في ثناياه وبين بحوثه من علل وأقيسة وألغاز وتعريفات وتفريعات ، ويدرك أن (العلة) أخذت بأيدي النحاة إلى خضم فلسفة نظرية سمجة تختفي وراء العلل الثواني والثوالث ووراء أحكام العلل . . . بل هي جرتهم إلى خلق ألغاز وافتراضات وألاعيب ذهنية كان لها أسوأ الآثار وأبشع العواقب في البحث النحوي.

ونحن اليوم لسنا نريد أكثر من العودة إلى أقوال المتذوقين الذين آمنوا ببساطة النحو ، وعرفوا كنهه ، وتمثلوا غايته ، ووقفوا عندما يكفل تحقيقها من مسائله وقواعده، كالخليل وصحبه والزجاجي وابن جني والجرجاني، فنستخلص من آرائهم ما ينير لنا السبيل السويّ القائم على اعتبار النحو وسيلة إلى معرفة اللغة وضبطها ، والنظر إلى غايته بعين التقدير ، وتجنب الفلسفة والغوص على الأمور النظرية . على أن نلاحظ قبل ذلك أمرين أساسيين :

الأمر الأول أن العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً ، فلنكتفِ منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة ، ولنترك الإلحاح في السؤال عنها ، إذ ليس الاطراد من شأنها مادامت في محيط اللغة ؛ لأنها تكون في هذا المحيط على غير ماتكون عليه في ميدان العقل ومنطقه . إن العلة في اللغة تبع للغة نفسها ، واللغة ملك المجتمع ، والمجتمع في تطور دائم ، وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الاطراد في الحكم ، ولا يترك للشذوذ سبيلاً إليه . ومن هنا كانت نظرة الكوفيين إلى اللغة ومايرد فيها من شواهد

غير مطابقة للقياس المصطنع نظرة فيها الكثير من الحق والسداد ، لأن هذا الذي أسماه غيرهم شاذاً أو قليلاً أو مرفوضاً لا يؤبه له، إنما هو واقع لغوي حق لا مجال لإنكاره .

والأمر الثاني هو أن القياس أمر ضروري لنماء اللغة ، إذ كيف يمكن للغة أن تزداد وتنمو لتساير التطور إن لم يكن لها ضوابط قياسية تسير عليها .

ولتكن خطواتنا الأولى في الإصلاح أن تتجه نحو القديم فنحييه ، إذ لا تجديد إلا بعد فهم التراث القديم وتمثله ، وإن كل تجديد لا يجعل من دراسة القديم أولى خطواته هو تجديد أبتر إن لم يكن هدماً وإفساداً . وما أكثر النفائس القيمة من كتب اللغة وعلومها ، تلك التي ما زالت مدفونة مخطوطة توشك أن تبلى . .

★ ★ ★

١ - مسرد الخطأ والصواب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٢	١٢	فانقظ	فانقط
١٥	٣	النحو .	النحو . »
١٥	٤	فيقول	فيقول : «
٢٧	١٠	اسمع	أسمع
٢٨	٧	بن أبي طالب	بن أبي طالب »
٢٤	٣	فخشاشنته	فخاشنته
٣٥	١٣	الخير	الخبر
٤٣	٧	تلاميذة	تلاميذه
٦٥	٢	خضت	خفّت
٨٣	٨	ما كنب	ما كنت
٧٦	١٤	الفقهية	الفقهية في نظر المعتزلة
١٠١	٦	أوصوله	وأصوله
١٠٤	١٥و١٦	بالنحو العلمين	بالنحو واقتران مسائل العلمين
١٢٦	٦	البلذين	البلدين
١٢٦	١١	واسثمرارهم	واستمرارهم
١٤٠	١٣	ويوّل	ويعوّل
١٤٥	١٧	وقيل أن	وقيل إن
١٥٠	ح ٣ و ٤	ترجمة	ترجمته

٢ - مسرد المراجع[1]

أ) المطبوعة :

الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم ، القاهرة ١٣٤٥
إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٣٧
أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، كرنكو . بيروت ١٩٣٦
أسرار العربية ، ابن الانباري ، محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧
الأشباه والنظائر ، السيوطي ، حيدر آباد ١٣١٦
الاغراب في جدل الاعراب ، ابن الانباري ، سعيد الافغاني ، دمشق ١٩٥٧
الاقتراح في أصول النحو ، السيوطي ، حيدر آباد ١٣١٠
إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٠
الانصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ، غوثولدفيل ، ليدن ١٩١٢
الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ، مازن المبارك ، القاهرة ١٩٦٠
البحر المحيط ، أبو حيان الاندلسي ، مصر ١٣٢٨
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، القاهرة ١٣٢٦
البيان والتبيين ، الجاحظ ، عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٤٨
تسهيل الوصول إلى علم الاصول ، المحلاوي ، القاهرة ،
تهذيب تاريخ مدينة دمشق ، ابن عساكر ، بدران ، دمشق ١٣٥١
الجمل ، الزجاجي ، ابن أبي شنب ، الجزائر ١٩٢٦
الخصائص ، ابن جني ، محمد علي النجار ، القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦

---

(١) قدمنا اسم الكتاب فالمؤلف فالمحقق أو المترجم فمكان الطبع وتاريخه .

الخليل بن أحمد الفراهيدي ، مهدي المخزومي ، بغداد ١٩٦٠
دائرة المعارف الاسلامية (مادة : النحو ، العلة)
الرد على النحاة ، ابن مضاء ، شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧
الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٣
سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف ، القاهرة ١٩٥٣
شرح الألفية لابن الناظم (محمد بن محمد بن مالك) ، النجف ١٣٤٢
شرح المفصل ، ابن يعيش ، المطبعة المنيرية بمصر ؟
الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس . مصر ١٣٢٨
ضحى الاسلام ، أحمد أمين ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٥
طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٥٤
فن الشعر ، أرسطو ، عبد الرحمن بدوي ، القاهرة ١٩٥٣
الفهرست ، ابن النديم ، فلوجل ، ليبزغ ١٨٧١
في أصول النحو ، سعيد الافغاني ، دمشق ١٩٥١
القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، القاهرة ١٣٥٣
الكتاب ، سيبويه ، القاهرة ١٣١٧
اللغة ، فندريس ، محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي ، القاهرة ١٩٥٠
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
المخصص ، ابن سيده ، مصر ١٣١٦ - ١٣٢١
مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٤
معاني القرآن ، الفراء ، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، القاهرة ١٩٥٥
معجم الأدباء ، ياقوت ، فريد الرفاعي ، مصر ١٩٣٦
المفصّل ، الزمخشري ، مصر ١٣٢٣
من أسرار اللغة ، ابراهيم أنيس ، القاهرة ١٩٥١
النبذ في أصول الفقه الظاهري ، ابن حزم ، محمد زاهد الكوثري ، القاهرة ١٣٦٠
نزهة الألبا في طبقات الأدبا ، ابن الأنباري ، مصر ١٢٩٤
همع الهوامع شرح جمع الجوامع السيوطي ، مصر ١٣٢٧

ب) المخطوطة : (1)

- ارتشاف الضرَب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي . دار الكتب بالقاهرة ١١٠٦ نحو
- اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، البطليوسي ، دار الكتب بالقاهرة ١١١٠ نحو
- الانتصار أو نقض ابن ولاّد على المبرد في رده على سيبويه. دار الكتب بالقاهرة ٧٠٥ نحو تيمور
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيان الاندلسي دار الكتب بالقاهرة ٦٢ نحو
- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، نسخة مصورة في جامعة القاهرة ٢٦١٨١ و ٢٦١٨٢
- الكوكب الدري في استخراج الفروع الفقهية من المسائل النحوية، الأسنوي. دار الكتب بالقاهرة ١٤ مجاميع
- مختصر الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس، الزجاجي ، دار الكتب بالقاهرة ٥٥٧ لغة

* * *

(1) قدّمنا اسم الكتاب فالمؤلف فمكان النسخة المخطوطة ورقمها .

٣ ـ مسرد الموضوعات

للمؤلف

١ ـ الايضاح في علل النحو للزجاجي (تحقيق) القاهرة ١٩٥٩

٢ ـ الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي دمشق ١٩٦٠

٣ ـ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه دمشق ١٩٦٣

٤ ـ مغني اللبيب لابن هشام (تحقيق بالاشتراك) دمشق ١٩٦٥

الدكتور مازن المبارك
مدرس العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق



العلة النحوية : نشأتها وتطورها

بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية
ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة

المكتبة الحديثة